رقم ٤٤
تاريخ ٠٥/١٠/٢٠٠٥

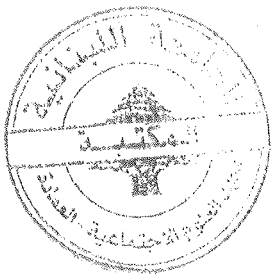

مجلة العلوم الإجتماعية

العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: فردريك معتوق
عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: ملحم شاوول
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الأول
تلفون: ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٨٨٢
E. mail:Baudar2000 @ hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ و٧ آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشِرَتْ أو أُرسِلَتْ للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسَلَة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسَلَة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تُنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

أزمة الاندماج الاجتماعي والثقافي في لبنان والعالم العربي	فردريك معتوق	٧
مواضيع ابحاث طلاب معهد العلوم الاجتماعية ما بين الذاتي والموضوعي	رجاء مكي	٣٤
تبادل الخدمات بين الثقافة والسياسة	عاطف عطيّه	٧٩
التواصل والإتصال، نموذجٌ تفسيري جديد؟	سليمان الديراني	٩٢
الخصخصة، سياسة خارجية مفروضة بوابتها قروض المؤسسات الدولية	راغدة جريج	١٠٥
The Empowerment of Women The Legacy of the Twentieth Century	Raed Jraydini	3

أزمة الاندماج الاجتماعي والثقافي في لبنان والعالم العربي

فردريك معتوق(*)

لكل مجتمع مفاهيمه، المرتبطة ببنيانه المعرفي العام. لذلك يختلف معنى المفاهيم بين ثقافة وأخرى. فحقوق الإنسان، على سبيل المثال، لا تعني الشيء نفسه عند جميع شعوب الأرض، وكذلك الدولة.

من هنا يجيء أحياناً نقل مصطلح من لغة إلى لغة، أي من ثقافة إلى ثقافة، معبِّراً جداً عما يكتنف هذه اللغة وهذه الثقافة من معانٍ. فمفهوم الاندماج هو الترجمة الشائعة لمفهوم integration الذي تستخدمه السوسيولوجيا الغربية منذ قرن ونيّف.

وعندما نؤصِّل لغويّاً هذا المفهوم في اللغات الغربية المعتمدة اليوم، نرى أنّه مبني على فعل integrare الذي يعني، باللاتينية، إستَكْمَلَ، أي إنّ مصطلح integration يعني، في الأصل، التكامل، وإعادة الجزء إلى الكل باعتباره جزءاً لا يتجزأ منه. واستخدم إميل دوركهايم هذا المفهوم في كتابه الانتحار، الصادر في عام ١٨٩٧، لدراسة الحركة الخاصة ضمن المسار الاجتماعي العام. فالحالة الاجتماعية الخاصة، خاصة وعامة في آن، بمعنى إنّها جزء من الكلّ الاجتماعي، حتى في تعارضها معه.

وأشار دوركهايم، في هذا الصدد، إلى «أنّ الانتحار يختلف، عكسيّاً، بنسبة اختلاف تكامل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد»(١)، واضعاً ظاهرة الانتحار ضمن منطق الجماعة، لا خارجه.

(*) عميد معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية.

(١) Emile DURKHEIM, Le Suicide, P.U.F, 5e edition, 1976, Paris, p. 223; «Le suicide varie en raison inverse du degré d'intégration des groupes sociaux dont fait partie l'individu».

أما في اللغة العربية فتُرجِمَ هذا المصطلح بالاندماج، من فعل دَمَجَ الذي يعني أُدخِلَ في الشيء واستحكَمَ.

لماذا يا ترى هذا الخطأ غير المقصود، ولكن المعبِّر، في الترجمة؟

لأن مَن نقل المعنى إلى العربية انطلق من معطيات الفضاء المعرفي العربي الذي يفضِّل، ضمناً، عدم اعتبار الكل وحدةً قابلة للتجزئة. فيأتي الاندماج هنا كدخول خارجي في الشيء، لا كجزء أصيل منه، كما في المفهوم الغربي. يأتي كعنصر برّاني ودخيل. بحيث تغدو عملية الدمج عملية مصطنعة.

في طويّة إدراكنا لا نرغب في الاكتمال، ولا نحبّه، ذلك أنّ الأصالة ونماذجها الموروثة تبدو لنا مكتملة ولا تحتاج إلى إضافات. فما هو سواها، نحاول أن ندمجه دمجاً برّانيّاً فيها، من دون المساس بجوهرها، الكلّي والمغلق.

لذلك، وعلى الرغم من دلالة ترجمتنا هذا المصطلح إلى العربية، سنعتمد معنى التكامل عند استعمالنا لمفهوم الاندماج، على نحو ما قُصِدَ منه في المصطلح الغربي integration، من دون إسقاط الاستخدامات المعتمدة بحسب المفهوم المحلّي.

أولاً: الاندماج ومعادلاته الخمس

بإمكاننا أن نستعين هنا بلغة الرياضيّات للتعبير عن هذه الظاهرة المشتبكة لتبسيط أشكال العلاقة التي تقوم بين العناصر المتعارضة في الحقل الاجتماعي العام، فلو اعتبرنا أنّ مكوّنات الاندماج هي دائماً مزدوجة: (a) و(b)، يتبيّن لنا أنّ تعارضها يأتي على النحو التالي:

١	رفض الاندماج	a+b = a#b
٢	الاحتواء القسري	a+b = a a+b = b
٣	التكافؤ السلمي	a+b = a+b
٤	العيش والعمل والحكم الواحد	a+b = ab
٥	الاندماج الخلاّق	a+b = c

١ ـ رفض الاندماج: (a+b = a#b)

هذه المعادلة هي معادلة الحرب الأهلية، حيث يتخاصم طرفان بقوّة السلاح، حتى يظفر أحدهما بالآخر، أو حتى يُعاد ترتيب ميزان القوى على نحو جديد. وخبرنا هذا الأنموذج في العالم العربي خلال صراعين داميين وحربين داخليتين حدثتا في كل من لبنان والصومال.

كانت الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) حرباً أهلية تنابذ خلالها الطرفان اللذان تتشكّل منهما البلاد تنابذاً سياسياً كلياً وتخاصما تخاصماً نضالياً. فبعد توزّع البلاد على كتلتين سياسيتين واجتماعيتين متعارضتين، شهر كل فريق تصوّراً للبلاد مختلفاً عن تصوّر الطرف الآخر، ورسم لنفسه مصيراً خاصاً به لا يأخذ بالحسبان العنصر الآخر في المعادلة.

رفضُ الاندماج بالآخر، لا بل الإصرار على القطيعة المتعدِّدة الأشكال معه، بخاصة خلال مرحلة حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، شكّلا السمة الغالبة على علاقة المكوّنات الاجتماعية للوطن الواحد. واعتمد هذا التنابذ المسلّح على شعارات سياسية عديدة لكنه عيش، على مستوى الحياة اليومية والعملية، على أساس صدام عصبيّات اجتماعية ـ دينية، كانت تقاطع وترفض الحوار مع الطرف الآخر بلغة غير لغة السلاح.

أما الحرب الأهلية الصومالية فتلت فرار محمد سياد بري من العاصمة

مقديشو في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١ ودخول مقاتلي حركة مؤتمر الصومال الموحّد إليها والاستيلاء على السلطة. وبعد ذلك التاريخ توقّفت نهائيّاً الخدمات العامة في البلاد وتداعت تدريجياً الدولة وتفتتت السلطة وسيطرت الحركة القومية على شمال البلاد والجيش الوطني الصومالي على وسطها وحركة مؤتمر الصومال الموحَّد على الجنوب والعاصمة.

في الواقع، وعلى الرغم من التغليف الأيديولوجي للخطاب السياسي، كانت العشائر الصومالية الكبرى تصفّي حسابها آنذاك مع عشيرة الماريجان، عشيرة سياد بري الذي كان يعتلي سدّة الحكم على نحو ديكتاتوري. وعاد بعد ذاك كل عنصر إلى عشيرته، وزالت الدولة ومؤسساتها من حياة الناس. فالموظف عاد بطاولته وأغراضه إلى موطن عشيرته؛ والجندي والضابط عاد بسلاحه إلى أهله، بحيث غدت بعدها البلاد مسلَّحة كلها وموزّعة على ثماني عشائر أساسية، أبرزها الأسحق في الشمال والأوغادين في الجنوب والهوية في الوسط.

فالعصبيّة القبليّة هي التي ذكّت رفض الاندماج في الصومال، الأمر الذي أعاد الأفراد إلى وحداتهم الأم (العشائر)، بينما أدّت العصبيّة الدينيّة في الحالة اللبنانيّة دور كاسر اللحمة الوطنية.

هاتان العصبيّتان جديرتان في كل لحظة حتى اليوم بتعطيل حالات الاندماج على امتداد العالم العربي المعاصر. علماً أنّ قاسمهما المشترك هو الانقضاض على الدولة والاستئثار بصلاحيّاتها.

٢ ـ الاحتواء القسري: (a + b = a ; a + b = b)

هو شكل الاندماج الذي لا يتحارب فيه مكوّن أساسي من مكوّنات البلاد مع المكوّن الآخر، بلغة السلاح، بل يكتفي بالسيطرة عليه، على قاعدة الغُلب الخلدونية، من منطلق التفوّق العددي. فيلجأ الطرف الأقوى في المعادلة إلى

احتواء الطرف الأضعف فيها قسرياً، بحيث يتحوّل هذا الأخير إلى مواطن من الدرجة الثانية.

والأمثلة على اعتماد هذا الشكل من الدمج في العالم العربي عديدة جداً، بل كاسحة. ففي العربية السعودية يخضع الشيعة قسرياً لمتوجّبات هذه المعادلة التي تبتلع حقهم في السلطة كونهم أقلية. فيغدو حضورهم هامشياً في حياة البلاد السياسية. وبما أنّ السياسي هو منبع الجاه الأول بحسب ما حدّده ابن خلدون، يغدو بعدها حضور هذه الأقلية هامشياً على المستوى الاقتصادي والثقافي والإعلامي العام.

وكذلك هي الحال بالنسبة إلى الأقباط في مصر الذين تحتويهم قسرياً الكتلة الأكبر، المسلمة، فيغدون مواطنين من درجة ثانية تُمنَع عنهم ما يُمنَح امتيازاً لأفراد المكوِّن الاجتماعي الآخر في المعادلة الوطنية العامة حيث لا يتساوى فعلاً المواطنون.

وفي أحيان أخرى، في بلدان شمال أفريقيا، تُمارَس هذه المعادلة على أساس إثني، فيغدو العربي الأصل متميّزاً في حقوقه عن القبيلي الأصل (Kabyle).

ميزة هذا الشكل من الاندماج أنّه يُفرَض فرضاً من قِبَلِ طرف على طرف آخر، من دون وجه قانوني سوى وجه العصبيّة الأقوى القادرة على تدمير العنصر الأضعف في المعادلة إن تجرّأ على التمرّد.

الدولة موجودة في هذا الأنموذج، لكن دورها يقتصر على تطويب قاعدة الغُلب العصبية المعتمدة على مستوى البلاد. الأمر الذي يُبقي الجوّ الداخلي مشدوداً على الدوام والجمر متوهّجاً تحت الرماد.

كما أنّ لا تضامن فعليّاً بين أفراد البلاد الذين يشعر فيهم طرف من الطرفين أنّ البلاد وطنه، في حين يشعر الطرف الثاني أنّ وطنه الحقيقي يقع في مكان آخر. ما يشوّش الاندماج بمعنى التكامل بين الجزء والكل.

في المعادلة السابقة (رفض الاندماج) كل مكوِّن من مكوّنات البلاد يعتبر نفسه الكلّ، ويرفض الدخول في شراكة مع الآخر، ما يجرّ القطيعة. أما في هذه المعادلة (الاحتواء القسري) فإنّ أحد المكوّنين يمحو الآخر ويصادر قراره ومصيره، معتبراً أنّه الكلّ الأوحد ولا حاجة له بأجزاء. فهو يحتوي ولا يدمج، وهو يبتلع ولا يتكامل.

٣ ـ التكافؤ السلمي: (a+b = a+b)

هو اندماج اجتماعي وثقافي تمخَّض عن ارتقاء نسبي في سلّم الدمج السياسي. وهو لا يفترض لا رفض الآخر ولا افتراسه، بل يقوم على إيجاد قاعدة توافقيّة يعيش كل طرف فيها حياته وعمله على قاعدة تنظيماته الخاصة وقواعد ثقافته. وبُني النظام اللبناني إلى حدّ ما على هذه القاعدة في عام ١٩٤٣، ثم تمّ تثبيته غداة الحرب اللبنانية في عام ١٩٨٩، في اتفاقية الطائف (التي كانت اتفاقية للوفاق الوطني) على القاعدة نفسها، أي إنّ المجتمع اللبناني الذي فَقَدَ صوابه خلال الحرب الأهلية، بانياً حياته على قاعدة رفض الكتلة الأخرى في البلاد، عاد إليه بعدما دفع فاتورة باهظة الثمن على المستويات كافة. فعاد الاندماج المتكافىء إلى لغة الاجتماع والسياسة. إلاّ أنّ الجميع يدرك أنّ هذا الأنموذج البنّاء لا زال هشّاً لأنه، في الأساس، حالة وسيطة وانتقاليّة بين الاندماج والتكامل من دون تحفّظ رفضهما معاً.

لذلك ترتدي التجربة اللبنانية المضطربة طابعاً اختباريّاً، بمعنى إنّها تسبر حالات في الاندماج المختلفة تارةً سلميّاً وتارةً دراميّاً، بشكل تفاعلي وحيّ.

لو قارنّا هذه المعادلة الاندماجيّة الثالثة بسابقاتها فسنجد أنّ بلداً عربيّاً وحيداً هو الذي يعتمدها، في دستوره وقانونه وممارساته السياسية والثقافية. فيما تتوزّع البلدان العربيّة الأخرى كلها على تنويعات على مقام الاحتواء القسري، غير المُعلَن على وجه العموم، على قاعدة المعادلة الثانية.

غير إنّ الاندماج المبني على قاعدة التكافؤ السلمي الذي يتغنّى به اللبنانيون

يشكو من نقاط ضعف كثيرة تكاد تجعل من معادلة a + b = a + b معادلة أقرب ما تكون إلى a.b = a + b، أي إنّ التعايش السلمي الذي تقوم عليه الصيغة الاندماجيّة اللبنانيّة صيغة تعايش ساكن، تكتفي مكوّناته من العيش جنباً إلى جنب، من دون مشاطرة الآخر حالة تضامنيّة وطنيّة قوميّة عامّة. الأمر الذي يتعارض مع قواعد الاندماج التي يرى إميل دوركهايم أنّها أساس الاندماج التكاملي، أي الوعي المشترك والتفاعل والأهداف المشتركة.

يتفاعل اللبنانيون من دون أي شك، لكن تفاعلهم ينقصه الوعي المشترك، وتنقصهم بخاصة الأهداف المشتركة. بحيث يتضح أنّ التكافؤ السلمي اللبناني لا يعدو كونه صيغة دفاعيّة تلجأ إليها حالياً جميع الأطراف، على أساس الاكتفاء بالحدّ الأدنى من الاندماج، ألا وهو العيش السلمي الساكن. فهذه الصيغة الاندماجيّة لا يمكنها الارتقاء إلى الأنموذج الأمثل، ذلك إنّها مبنيّة على سلبيّة في التفاعل وغياب ملحوظ للإبداع.

الصيغة اللبنانية الحالية، على تقدّمها النسبي، غير خلاّقة وغير مكتملة الاندماج، بحيث إنّها قابلة للاهتزاز في أي لحظة هي أيضاً. ذلك إنّها لا تسعى عناصرها المكوّنة فعليّاً إلى ولوج مستوى يتجاوز مجرّد التجاور والتعايش.

٤ ـ العيش والعمل والحكم الواحد: (a + b = ab)

هي شكل من الاندماج الشامل الذي يفترض عدم التحفّظ عن اعتبار الآخر مساوياً للذات من ناحية، والدخول معه من ناحية ثانية في شراكة فعليّة على المستويات كافّة.

ميزة هذه المعادلة إنّها لا تكتفي بالتعايش السلمي، بل إنّها تتخطاه باتجاه العيش المشترك في معانيه وأبعاده كافة. وهي الصيغة التي تبنّتها معظم بلدان أوروبا الغربية منذ أكثر من قرن، حيث استطاعت أن تستبدل الولاء الديني أو المذهبي الذي كان سائداً قبل ذاك (والذي كلّف مجتمعاتها حروباً طويلة ومكلفة

جداً نذكر منها حرب المئة سنة وحرب الثلاثين سنة) والولاء للملك بالولاء للوطن والدستور.

جاءت المواطنة باعتبارها أساساً جديداً لاندماج اجتماعي وسياسي جديد ساوى ما بين كل عناصر المعادلة وأدخلهم بشراكة في العيش والعمل والحكم على حدّ سواء.

إن معادلة الاندماج الشامل (Comprehensive Integration) هي معادلة إراديّة متقدّمة، عملت بجهد على تخطّي مستوى تجاور العصبيّات، كما في المعادلة السابقة حيث التكافؤ السلمي ساكن ومرحلي ووهن. بحيث إنّ معادلة الاندماج الشامل تتجاوز التعايش باتجاه العيش الواحد، بكل مندرجاته، أي العيش معاً والعمل معاً والحكم معاً.

في صيغة العيش هذه إرتقاء إراديّ يخالف سُنّة العصبيّات، حيث يصبح القانون أقوى من العصبيّة، والولاء للوطن لا لزعيم العصبيّة، والدولة الدستورية بديلاً من دولة العصبيّة. فينتقل المجتمع هنا من طور الاجتماع العصباني إلى طور الاجتماع الوطني. ولا شك في أنّ العالم العربي المعاصر لا يزال يشكو من عدم تمكّنه من الانتقال من صيَغ الاندماج العصباني الثلاث التي أتينا على ذكرها إلى الصيغة الرابعة المعتمدة منذ أمد طويل نسبيّاً في الغرب، حيث يلاحظ وجيه كوثراني في هذا الصدد أنّ «غياب أو تغييب فكرة المواطنة، على مستوى الانتماء إلى دولة ووطن ومجتمع، يؤدي إلى غياب الاندماج الوطني، وبالتالي إلى غياب أو تغييب الثقافة المدنيّة واستحالة تكوّن مجتمع مدني»[1].

يذهب التضامن الذي تفترضه معادلة الاندماج الشامل عكس اتّجاه العصبيّات، ذلك إنّ العصبيّة رابط نفسي يشدّ أفراد الجماعة إلى بعضهم بعضاً ويعزلهم عن المنتمين إلى عصبيّة أخرى. لذلك فالعصبيّات تحاربيّة بالطبيعة

(١) وجيه كوثراني، هويّات فائضة، مواطنة منقوصة (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤)، ص١١.

ورافضة لمبدأ الاندماج مع الآخر، حيث إنّ كل واحدة منها تقوم بذاتها ولذاتها. لذلك فإنّ المجتمعات المبنية على الاجتماع العصباني عاجزة موضوعيّاً عن تشكيل أوطان نهائيّة ودول مستقرة ودائمة، كما هي الحال بالنسبة إلى البلدان العربيّة الحاليّة كلها.

كما أنّ هذه الأوطان وهذه الدول غير المندمجة على المستوى الداخلي، عاجزة أيضاً عن الاندماج على المستوى الخارجي. وهنا تكمن تحديداً معضلة التضامن العربي، المستحيل موضوعيّاً في ظل سيادة العصبيّات. فالوحدة العربية، على قاعدة معادلات الاندماج الاجتماعي القائمة حالياً في البلدان العربية كلها لا تصلح لأن توفّر التربة المواتية للتوحّد.

٥ ـ الاندماج الخلاّق: (a+b = c)

هي المعادلة الجديدة والبديلة التي يشتغل عليها بعض الغرب حالياً، وبخاصة في البلدان الإسكندينافية الكائنة شمال أوروبا. في هذه الصيغة يحاول النظام الاجتماعي والسياسي المدمج أن ينتقل من مستوى المواطنة المحصورة في بلد واحد إلى مستوى المواطنة الإنسانية والوطنية إذا صحّ التعبير. فالتركيز كل التركيز، يكون على حقوق الانسان.

الواقع أنّ هذه الصيغة التي لا زالت طوباوية في الوقت الحاضر ـ تماماً كما كانته معادلة الاندماج الشامل إبّان عصور الملكيّة والامبراطوريّة والقيصريّة والبابويّة ـ هي في طور بناء أنموذج مثالي نشعر بأنّنا بعيدين جداً عنه على المستوى العربي. إلاّ إنّه موجود ويستحق الاحترام والذكر لكونه محاولة إراديّة جديدة، نبتت في الغرب، تحاول أن تتخطّى ليس فقط أشكال الاندماج العصبي، بل وشكل الاندماج الوطني أيضاً الذي، على شموليّته، يبقى محصوراً ضمن جدران البلد الواحد.

ثانياً:الاندماج التكاملي العربي المفقود

مما سبق نستنتج إنّه عندما نتكلّم عن أزمة اندماج في العالم العربي نعني عدم انتقال أشكال الاندماج الاجتماعي والثقافي عندنا من طور الاندماج العصباني إلى طور الاندماج الوطني، الجمهوري، على طراز ذلك الذي أرست أسسه الثورة الفرنسية في الغرب اعتباراً من عام ١٧٨٩.

عدم ولوج المجتمعات العربية هذا الطور لا يعني استحالة بلوغها إيّاه، إذ إنّ المجتمعات الغربية نفسها، قبل خروجها من كبتها القروسطي، كانت مبنية هي أيضاً على أشكال للاندماج الاجتماعي العصباني، في عهود الإقطاع الفيودالي والملوك والقياصرة والبابوات والأباطرة. وتشير التجربة الغربية إلى إنّ الانتقال من الولاء العصبي إلى التضامن الجمهوري (la solidarité républicaine) عملية تاريخية طويلة، تدخل في صناعتها عناصر عدّة، في المجال الثقافي، كما في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

الاندماج التكاملي ثمرة جهد نوعي في الوعي الاجتماعي يتطلّب توفّر كوكبة من العناصر لا زالت مفقودة بشكلها المتبلور في المجال العربي المعاصر.

١ ـ شكل البنيان:

يُبنى الاندماج التكاملي من تحت ومن فوق على حدّ سواء، أي إنّ الصيَغ الفوقية المعتَمَدة في البلدان العربية المعاصرة، مثلها مثل تلك التي تُعتَمَد في معظم بلدان جنوب الأرض، هي صيَغ أثبتت أنّها لا تنتج مجتمعات مندمجة على غير قاعدة العصبيّة. وبالتالي فإنّها، مثل سابقاتها في التاريخ، تعيد إنتاج الأمراض الاجتماعية والسياسية التي طالما خبرناها.

عندما يُبنى الحكم على طبقة حاكمة ـ كما هي الحال عربيّاً ـ لا على أساس شريحة من المسؤولين المنتخبين المرتبطين بولائهم للذين انتخبوهم، يلجأ طبيعياً هذا الأخير إلى استمداد حضوره من ولاء الناس لأعضاء طبقته، أو حزبه، أو طائفته، على قاعدة العصبيّة والاندماج الفئوي العصباني، حيث إنّ

قاعدة الحكم في هذه المعادلة هي أُحاديّة الاتجاه: على الرعايا إبداء الطاعة لصاحب الشوكة، من دون تحفّظ أو مساءلة.

وما دامت القاعدة هي أنّ الخاصة تحكم العامة، وأنّ الخاصّة طبقة شبه مغلقة تتمتع بامتيازات موروثة، لا أنّ العامة تحكم العامة، على أساس بوليميكي، كما في التجربة الغربية الجمهورية، فإنه لا غرابة في أن تتكرّر عندنا هذه العبارة الدالة: «ما أشبه الحاضر بالماضي».

شكل بنيان الاندماج الاجتماعي ليس شكليّاً، حيث إنّه يتحكّم بنوع الوعي الاجتماعي والسياسي الذي يتحرّك في إطاره. فشكل الاندماج العصباني عندنا يتميّز بسقف منخفض يجعل الرقاب كلّها منحنية غصباً عنها أمامه.

إلاّ أنّنا بدأنا نشهد، منذ عصر النهضة، مطلع القرن العشرين، إرادة واضحة عند أناس يوصفون اليوم بأنّهم كانوا نخبة مثقّفة، تلتهم نخب مثقّفة أخرى خاضت غمار العمل السياسي، بعد نصف قرن، ونحت المنحى التغييري نفسه. صحيح أن لا هذه النخب ولا تلك حظيت بالتغيير الذي كانت تنشده، غير إنّ المسار رُسِمَ، والعملية انطلقت.

أزمة الاندماج التي نعيشها ليست أزمة تطال العامة فقط (أو عموم الناس، أو الشعب بحسب السجل المفاهيمي المستخدم)، بل إنّها أيضاً أزمة تعانيها الخاصة (أو السلطة، أو الحكم). فمن تحت، بدأ الاهتزاز البنيوي يشقّ طريقه؛ أما من فوق، فغياب الاستقرار الناجز والتام يحرم أهل الخاصة من الطمأنينة وهناء الحكم. فالجميع متعب وغير راضٍ وشاعر بأنّه يسبح في حالة أنوميّة، لا نظاميّة، هي لصالح الخاصة وأصحاب مشروع الاندماج العصباني في الوقت الحاضر، ولكن من دون أن ندري إلام...

البناء الاندماجي الشامل والوطني هو قيد الانشاء، هنا وهناك في العالم العربي، من تحت، على مستوى المبادرات المدنيّة ومبادرات الجمعيات والمدارس والجامعات ومراكز الأبحاث والصحف ودور النشر ومحطات التلفزة... إلخ.

التقدّم بطيء، بسبب المعوّقات الداخلية والخارجية المختلفة، لكن البنيان يتقدّم، والمنحى الصعودي في الوعي الاجتماعي يزداد جيلاً بعد جيل.

٢ ـ التخطي المعرفي للانتماء العصبي:

نشهد حالياً شدّ حبال جدّياً، في معظم البلدان العربية، بين أقلّية تحاول أن تتفلّت من قيود الرباطات العصبيّة وأكثريّة تتمسك بها، بتوجيه مباشر أو غير مباشر من السلطة.

في الغرب، يؤدي شكل الاندماج الوطني الشامل إلى شكل من التضامن يقوم على الضبط الاجتماعي، حيث الجميع مسؤول عن كل شيء، وبخاصة عن السلطة. أما في بلدان الجنوب عموماً والبلدان العربية على وجه خاص فإنّ الاندماج العصباني (الاحتوائي أو التكافوئي) يولّد ضغطاً اجتماعياً وشعوراً بالقهر. فالجميع يشكو وعلى الدوام، سرّاً وبشكل غير معلن نظراً إلى الخشية من القمع.

بين الضبط الاجتماعي والضغط الاجتماعي هوّة معرفية عميقة لا يسهل ردمها باللجوء إلى الكلام، حيث إنّها تحتاج إلى تخطٍّ ذاتي وجماعي لوضعيّة اجتماعية ـ ثقافية عامة. واستغرق هذا التخطّي في الغرب قروناً طويلة. وها هي المجتمعات العربية باشرت هذه العملية منذ زمن ليس بقليل، ولكن منذ زمن لا يكفي بعد لبلوغ التغيير البنيوي الشامل.

يجري تجاوز القاعدة العصبية الموروثة حالياً في المحافظة على شكليّاتها، في المجال العلني العام، في معظم البلدان العربية، حيث يتجنّب الشباب خدش مشاعر أهلهم أو محيطهم بسلوكات غير مألوفة. لكن هؤلاء الشباب يعملون في مجالسهم الخاصة، وبعيداً عن الأنظار، وعلى الإنترنت والهاتف الخليوي، على عيش حياتهم على قاعدة تخالف الأعراف الاجتماعية السائدة.

إن هذا الـ «ما بعد» الاجتماعي، غير المُعْلَن ولكن المعيش، هو إشارة واضحة إلى أنّ أزمة الاندماج لا تقوم على مستوى المطوَّعين، بل إنّها تقوم

أيضاً على مستوى المطوّعين الذين فقدوا زمام السلطة الرمزية التي كانت شبه مطلقة لهم في ما مضى، والتي اخترقتها اليوم العولمة الإعلامية والتقانية والثقافية.

لم يعد المجتمع العصبي قادراً على فرض هيبته على أهله أجمعين، لشدّة الاختراقات التي يتعرّض لها، كما لم يعد جمهوره ذاك الجمهور الشامل والمطواع الذي كانه قبل قرن، في المشرق والمغرب العربي على السواء.

لا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى ما يجري على المستوى السكّاني، منذ عقد من الزمن، في مجتمعات المغرب العربي، حيث تراجعت معدّلات الإنجاب لدرجة أضحت فيها أقرب إلى معدّلات الإنجاب الأوروبية منها إلى المعدّلات السائدة في بلدان الجنوب الآسيوية.

إن معدّل الإنجاب في تونس بلغ في عام ٢٠٠٠، ولدين فقط للمرأة الواحدة؛ وبلغ في المغرب، عام ٢٠٠٠ أيضاً، ٢,٥ للمرأة الواحدة؛ و٢,٣ أولاد للمرأة الواحدة في الجزائر[١]، أي ما يكفي فقط لإبقاء المجموع السكاني العام في هذه البلدان على ما هو عليه، من دون زيادة تُذكر في النموّ السكاني العام. في حين أنّ معدّل الإنجاب للمرأة الواحدة، مطلع الستينيات من القرن العشرين، أي قبل أربعين عاماً فقط، كان سبعة أولاد للمرأة الواحدة في المغرب وتونس و٨,٢ أولاد في الجزائر.

لماذا تعدّلت هذه النسب بهذا الشكل الكبير، على نحو تراجعي، يا تُرى؟

يعيد المحلّلون هذه الظاهرة إلى تأخّر سن الزواج عند المرأة والرجل على حدّ سواء. كما يعود هذا الأخير إلى ارتفاع المستوى التعليمي عند الإناث، الأكثر تطلباً، والرجال، الأكثر تريّثاً. فالجميع يخطّط ويبحث عن الرفاهية ويعيش حياته كما يراها، خارج دائرة ضغط الأهل والمجتمع.

---

(١) «Pourquoi le Maghreb ne fait plus d'enfants», par Zahia OUADAH-BEDIDI et Jaques VALLIN, in Jeune Afrique, n° 2070, 12-18 septembre 2000.

يشير هذا الثبات الصامت بوضوح، وبالوقائع والأرقام، إلى أنّ المطوِّعين لم يعودوا أسياد اللعبة الاجتماعية وأسياد لعبة التطويع.

٣ ـ محوريّة دور الدولة:

تؤدي الدولة الحديثة التي ظهرت تحت شكل الجمهورية، دور المحور القانوني والمؤسساتي لتفاعل وتضامن المواطنين حول أهداف واحدة. ولم تتمكّن المحاولات المختلفة من نقل هذا الأنموذج إلى العالم العربي، لا في عصر محمد علي ولا بعده.

لا بل ظهرت أشكال جديدة من الدولة العصبية التي أتى على ذكرها ابن خلدون في حلّة الدولة «الحديثة» أو في لبوس الجمهوريّة. بيد إنّه، تماماً كما يشير هشام شرّابي، نحن لسنا اليوم بصدد تحوّل للبطريركيّة، بل إنّنا نعيش بطريركية جديدة تأخذ من الحداثة الغربية بعض مظاهرها، فترتديها ارتداءً برّانيّاً، من دون أن تسمح لها بالتأثير في جوهر بنيتها.

الدولة القومية والدولة الدكتاتوريّة والدولة الملكيّة والدولة الأوليغارشيّة عندنا، كلّها أشكال عصبيّة مموَّهة للدولة العصبيّة الموروثة عن الأسلاف، والتي تؤدي فيها رئاسة القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو الحزب الطائفي دوراً أساسيّاً. القرار فيها يعود إلى الخاصة، كما في العصور السالفة، لا إلى الإرادة العامة، بحيث إنّ الدولة لا تقوم بدور الرافعة في حياة الناس وفي أشكال تضامنهم الاجتماعي، مبلورةً وعياً سياسياً مشتركاً، بقدر ما تعمل على إعادة توزيع الثروة العامة على شكل يلبّي متطلبات العصبيّة التي إنّما جاءت لخدمتها. ولا حاجة إلى أمثلة على هذه الفكرة لكثرتها في حياتنا اليوميّة والعمليّة. فالمحسوبيّات والزبائنيّة والوراثة السياسية التي يشير إليها الباحثون في العلوم السياسية العربية أمراض ثابتة إذا ما قارناها بأنموذج الدولة الغربية المعاصرة، غير إنّها في المقابل طبيعية جداً إن ربطناها بدولة العصبيّة الخلدونيّة.

تؤدي الدولة دوراً محوريّاً في كبت هذا الشكل من الاندماج الاجتماعي

(العيش والعمل والحكم الواحد) أو إطلاق ذاك (الاحتواء القسري). ذلك إنّها تملك السلطة مُلكاً، وهي سيّدة القرار في عمليات الصرف والتمويل والرقابة والشؤون كافة. ولذلك أيضاً فإنّ الجاه الأول، في البلدان العربية المعاصرة كافة، هو الجاه السياسي. إذ منه يتفرّق الجاه الاقتصادي والثقافي وسواه من أشكال الجاه. في حين تمخّض عن شكل اجتماع الدولة الغربية تضامن وضع الجاه الاقتصادي في المرتبة الأولى والجاه السياسي في المرتبة الثانية.

هذا كلّه يعني أنّ معوّقات عدّة لا زالت تصدر عن الدولة العصبيّة عندنا، تعيق التغيير الاجتماعي. ولكن، كما أتينا على ذكره في ما يتعلّق بأنماط الحياة المعيشة في واقع أبناء وبنات العالم العربي الأوسع، فإنّ السفن الاجتماعية لا تجري كما تشتهيه رياح العصبية على الدوام. ذلك إنّ اختراقات ملحوظة باتت تظهر في غير مجال.

بدأت الجمعيّات غير الحكوميّة التي باتت تنتشر أكثر فأكثر في البلدان العربية المختلفة ـ والتي تؤدي في لبنان دوراً اجتماعياً واسعاً تمّ بناؤه على مصداقيّة في التعامل مع أبناء المجتمع المدني والأهلي ـ تعبّر عن استقلاليّة نسبيّة في اتّخاذ المبادرات وتمويلها وتحقيقها على أرض الواقع، على المستوى الصحّي، كما على المستوى التربوي والإعلامي والتنموي.

وبما إنّ دولة العصبيّة لا تستطيع أن تعترض مسار هذه الجمعيات التي تضع لنفسها أهدافاً اجتماعيّة وثقافية وتنموية، من دون المساس في المعادلات السياسية القائمة، تستقطب هذه الجمعيّات شرائح أوسع من الشباب، وتشكّل حالة إستعداديّة للتغيير الاجتماعي.

إن المفاهيم التي تستخدمها هذه الجمعيّات مشتقّة من قواميس المصطلحات الغربيّة، واللغة التي تنطق بها لغة المواطنة، والمشاريع التي تطرحها تصبّ على الدوام في خانة العامة، من دون تمييز.

بات هذا العمل الصامت، العام والمنفتح، والذي يستقطب خيرة الشباب اليوم بديلاً عمليّاً من حضور الأحزاب الأيديولوجية التي رافقت فترة السبعينيات

والثمانينيات من دون أن تتمكّن من تقديم إنجازات. فالجمعيّات غير الحكوميّة تقدّم حاليّاً ميكرو ـ إنجازات، في الحقول التنموية كافة، مستجيبة بتواضع لطموحات شبيبة أصيبت هي، أو أصيب أهلها، بالإحباط نظراً إلى عدم تمكّنهم من مشاهدة الماكرو ـ إنجازات التي وعدتهم بها الطروحات الأيديولوجية الكبيرة.

صحيح إنّ المجتمع الأهلي، المبني على العصبيّات، لا زال أكثف حضوراً على مستوى الجمعيات والروابط من المجتمع المدني المبني على الفكر الجمهوري الغربي، لكن لفتة واحدة إلى ما كانت عليه الأوضاع العربية في مطلع القرن العشرين تكفي لتبيّن لنا أنّ مسافة كبيرة قُطِعَت، وأنّ أشكال التمثّل الفوقيّة التقليديّة فقدت حضورها المطلق، بحيث باتت مجبرة على القبول بجيرة من نوع جديد تجد مثُلها العُليا خارج دائرة العصبيّات. فالدولة التي تظاهرت بالتغيير مطلع ومنتصف القرن العشرين باتت اليوم ملزمة على مخاطبة جماهيرها بلغتها ولغتهم على السواء، في حين إنّها كانت تكتفي في الماضي بمخاطبتهم بلغتها هي فقط.

٤ ـ التفاعل الاجتماعي المتنامي:

تتحرّك الأمور من تحت أكثر مما تتحرّك من فوق. باتت المجتمعات العربية المعاصرة التي تفاعلت مع قضايا سياسية ساخنة منذ عدة عقود إلى الوراء (قناة السويس، القضية الفلسطينية) والتي لا تزال تتفاعل مع هذه القضايا السياسية (في أثناء الحرب على غزة على سبيل المثال) تتفاعل أيضاً مع قضايا أخرى، اجتماعية وثقافية واتّصاليّة، من وحي الحياة المعاصرة المتعولمة.

على المستوى الاجتماعي تزداد وتيرة التفاعل الرمزي مع الثقافات والحضارات الأخرى. فالشباب العربي مفتوح على نماذج بعيدة عن تلك التي يتألف منها بنيانه المعرفي المحلّي. وتؤدي تقنيات الاتصال الحديثة دوراً كبيراً في الاتصال الرمزي القائم. حيث لم تعد الشابة محصورة في دائرة علاقاتها

التقليدية المباشرة، نظراً إلى تمكّنها من عقد اتصالات مباشرة على الهاتف أو عبر الإنترنت مع شبكة واسعة من المعارف الجديدة. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى الشاب الذي يسعى بترحاله الاتصالي إلى عقد معارف واسعة جداً، على المستوى المحلّي كما على المستوى العربي والوطني الأوسع.

وتؤدي الشاشة الصغيرة أيضاً دوراً تحفيزياً في التفاعل الشبابي العربي الجاري، بتعريفها الشباب إلى بعضهم بعضاً، ولو بشكل رمزي، في برامج مثل برنامج «ستار أكاديمي» الذي تبنّه المؤسسة اللبنانية للإرسال في طبعته السادسة، والذي لا يزال يحرّك الأوساط الشبابية على امتداد العالم العربي.

لم تعد الشخصيّات الاجتماعيّة العربية المختلفة مقطوعة عن بعضها بعضاً، كما هي في السياسة، ذلك إنّ إمكانيّة لقائها رمزيّاً عبر برامج المنوّعات التلفزيونيّة، أو عبر الأغنية العربية الجديدة التي تروِّج لها المحطّات التلفزيونية الغنائيّة (روتانا وسواها). فالجميع يطل على الأغنية اللبنانية والمصرية والخليجية والمغاربية، ومن خلال هذه الأخيرة على الشخصية الاجتماعية الخاصة بالآخر.

الاندماج الاجتماعي العربي جارٍ على قدم وساق. صحيح إنّه يقع على المستوى الرمزي أكثر مما يقع على المستوى التفاعلي المباشر والحيّ، إلاّ أنّ مفاعيل هذا الاندماج لا يستهان بها على المديين الأوسط والبعيد لكونها تبني جسوراً بالاستعداد بين الشباب العربي من مختلف الجنسيّات. فالاندماج الموسيقي والغنائي والاتصالي الحاصل حالياً يذهب باتجاه معاكس للعصبيّة المنغلقة على نفسها وعلى ناسها؛ يذهب باتّجاه شخصية عربية توحّدها اللغة والألحان والصوَر والمعاني الرمزية.

وحتى لو اعتبر بعضنا أنّ هذه الشخصية الجديدة هشّة وضعيفة، وغير أصيلة في بعض الأحيان (حيث غاب العود والناي والقانون من الأغنية العربية الجديدة على سبيل المثال) يبقى أنّ هذه الشخصية المبنيّة على عناصر رمزية ليست شخصية وهمية، بل إنّها شخصية جديدة تعبّر عن ظاهرة اجتماعية

موضوعيّة قوامها الرغبة في التفاعل بين الجميع، ضمن ثقافة عربية جديدة وواحدة.

تستنهض هذه الظاهرة رغبة عميقة في اللقاء والتحاور والتعارف لدى الشرائح الشبابية العربية الطالعة. وكما كانت الحال بالنسبة إلى المطبعة تاريخياً، فإنّ وجودها استتبع الكتابة والإنتاج الفكري على نطاق واسع. فالاندماج الشبابي الرمزي الحاصل حالياً في المجال العربي الأوسع، على هشاشته الراهنة، يشكّل قاعدة للتلاقي على مسائل أهم مستقبلاً.

٥ ـ الدين كإيمان والدين كعصبيّة:

في خضمّ تلاطم العصبيّات في حياتنا اليومية والعملية لا بدّ من التوقّف عند العصبيّة الدينيّة ودورها في تغليب أشكال الاندماج الاجتماعي غير التكاملي.

فالعصبيّة التي يعرّفها ابن خلدون بأنّها رابط نفسي يقوم على صلة الدم والرحم، شكل من الوعي الطبيعي عند البشر يدفعهم إلى الولاء للجماعة. وتتّسم العصبيّة، في البادية، بطابع مصيري حيث إنّها تساعد البدوي على تأمين بقائه.

ويشير جمال شعبان إلى أنّ صاحب المقدمة «يقدّمها على الدعوة الدينية نفسها، بل إنّ الدعوة الدينية تعتمد على العصبيّة. ويعقد لذلك فصلاً فيقول: إنّ الدعوة الدينية من غير عصبيّة لا تتمّ»[1].

لاحظ إذاً ابن خلدون باكراً ترابط العصبيّة الاجتماعية والعصبيّة الدينيّة، إذ إنّ الثانية تعتمد على الأولى في انتشارها. وتصحّ هذه الملاحظة السوسيولوجيّة لكل الأديان المعروفة (الهندوسية واليهودية والمسيحية والإسلامية) في الأزمنة الماضية على نحو خاص. غير إنّ هذا الخليط بين العصبيّ الاجتماعي والعصبيّ

(١) جمال شعبان، «قراءة جديدة في فكر ابن خلدون،» في: فكر ابن خلدون: الدولة والحضارة والهيمنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٧٩.

الديني يُنشِىء معادلة متفجّرة بامتياز، إذ ينتقل فيها الأمر من الدفاع عن الجماعة الأم إلى الهجوم على الجماعات الأخرى، الكافرة.

إن هذا الانقلاب باتجاه حركة العصبيّة يطيح بمسألة جوهرية في الدين، ألا وهي الإيمان. فيغدو الدفاع عن الجماعة الدينية أولويّة، ويضحى الخلاص بالإيمان بالخالق الأعظم مسألة تابعة. وفي هذه الحالة يقتضي تعريف العصبيّة على إنّها رابطة للدم والدين.

ونظراً إلى أنّ المجتمعات العربية قبلت بهذه المعادلة، كسواها من الشعوب الأخرى شرقاً، ونظراً إلى أنّها لم تعمد بعد إلى مراجعتها على مستوى واسع ومُعلَن ورسمي، فإنّ الحياة الدينية فيها تفتقر إلى الاستعداد لاعتماد معادلة الانفتاح الكلّي وغير المشروط على الآخرين. بل إنّ عدوانيّة دائمة، بالاستعداد، تقف خلف العصبيّة الدينية التي يظل بالها مشغولاً بمصيرها في مواجهة الآخرين.

لذلك تساند الممارسة الدينية، في الحياة المعيشة عندنا، أشكال الاندماج الاجتماعي العصباني وتقف حاجزاً أمام أشكال الاندماج غير العصباني. وما يعطيها هذه القوة هو حضورها التاريخي؛ أما ما يعطيها شرعيّتها فهو استيطانها في الدساتير. وبذلك تكون العصبيّة الدينية محرِّكاً أساسياً في حياة المجتمعات العربية، في الماضي كما في الحاضر، بموافقة أبنائها ورضاهم.

لذلك «تتكربَج» محاولات الانتقال إلى أشكالٍ أخرى من الاجتماع، مستورَدَة، لا تتماشى في منطقها مع منطق العصبيّة. كما تأتي حروب إسرائيل والحروب العربية الداخلية عنصراً مؤجّجاً لهذه الوضعيّة التي لا تدع مجالاً كافياً للتفكير بالتغيير لدى الأجيال الطالعة.

ونضيف هنا أيضاً أنّ التغيير المنشود موجود على الرغم من الصعاب كلها، وقوي بالاستعداد.

٦ ـ السياسة كتضامن والسياسة كتفتيت اجتماعي:

من شروط الاندماج التكاملي السعي لتحقيق أهداف واحدة، علماً إنّه يُفتَرَض بأن تكون هذه الأهداف كبيرة، بحجم التضامن الاجتماعي الوطني المنشود. فأين المجتمعات العربية المعاصرة من هذه الأهداف الواحدة؟ وأين هي من التضامن الاجتماعي العربي الجامع.

الإجابة في الواقع مؤلمة، ذلك إنّها تأتي على شكل نفي. فالأهداف الواحدة والجامعة انحصرت عموماً في هدفين تضامَنَ، فعلاً حولهما لا قولاً، أبناء المجتمعات العربية قبل ما يقرب من نصف قرن، هما مشروع القومية العربية التي قادها جمال عبد الناصر في مصر والقضية الفلسطينية. لكن لا هذه القضية ولا تلك تمكّنت من بلوغ التحقّق الناجز على أرض الواقع، بل إنّ انكسار الأولى وتخبّط الثانية في تناقضاتها حتى اليوم أفقد المجتمعات العربية نقلات نوعيّة كان بإمكانها أن تشكّل قاعدة صلبة لتقدّمات لاحقة.

ومن المعروف في هذا السياق أنّ مراكز الأبحاث الأمريكية والإسرائيلية توصلت في أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى نتيجة مفادها أنّ تجربة القومية العربية ـ مع ما أفرزته من طاقات شعبية في التضامن على امتداد العالم العربي إذ ذاك ـ تجربة يجب أن تُمحَى من الذاكرة السياسية العربية. فبدأت بعدها مرحلة التفتيت الجيو ـ سياسي للمنطقة، وأُضرِمَتْ نار النزاعات الداخلية (الحرب اللبنانية) والنزاعات العربية ـ العربية (بين مصر وليبيا؛ والمغرب والجزائر) أو العربية ـ الإيرانية (العراق وإيران).

وانعكس هذا الجوّ الانقسامي والتفتيتي تشنّجاً على مستوى العصبيّات، إذ كلّما ضعفت الأهداف الوطنية والقومية العامة توهّج حضور العصبيّات في حياة الناس على كل مستوى من مستويات حياتهم العامة، وحتى الخاصة، إذ بيّنت حرب لبنان أنّ الانقسام، عندما يبدأ، يطال الطوائف، ثم ينتقل إلى داخلها فيفتّتها بدورها، فيتوزّع الأخوة على أحزاب متقاتلة ضمن الطائفة الواحدة (أمل ضد حزب الله؛ القوات اللبنانية ضد قوات الجنرال عون... إلخ).

يُطلَب من السياسة في العالم العربي اليوم أن ترقص على نغم التفتيت، في حين أنّ الاستراتيجية الأمريكية إياها التي تسعى إلى تفتيت العرب تدعم توحّد بلدان القارة الأوروبية لعلمها أنّها تلتقي مع هذه الكتلة في مصالح السيطرة والهيمنة الوطنيتين.

وبما إنّ نشاط معظم الحكومات والأنظمة العربية، على الرغم من صمتها أو خُطبِها الرنّانة، يصبّ في هذه الاستراتيجيّة، بشكل مُدْرَك أو غير مُدْرَك، يجد الأفراد في المجتمعات العربية المختلفة أنفسهم عُراة وشبه عُزّل، حيث يُقنعون بأن القومية العربية، على سبيل المثال حلم دون كيشوتي، إذ لا مجال لتحقيقه على أرض الواقع.

الحقيقة أنّ الوحدة العربية ليست أكثر دون كيشوتيّة من مشروع الاتحاد الأوروبي الذي أُطلِقَ في الخمسينيات من القرن العشرين وبدأ يتحقّق اليوم. فالتضامن العربي، المنبثق من الاندماج التكاملي للمجتمعات العربية أمر ممكن، ولكن خارج نطاق العصبيّات، تماماً كما حصل في القارة الأوروبية. فمرتكزاته المادية والمعنويّة والتاريخيّة موجودة، وتحتاج إلى إعادة تأهيل على نحو يسحب منها عصبيّتها ويستبدلها بوعي مواطني جديد، في دول يديرها رجال دولة بالمعنى الفعلي للكلمة؛ لا وكلاء لأرباب العصبيّات.

العصبيّة السياسيّة السائدة حالياً في الأنظمة العربية كلها، مثلها مثل العصبيّة الدينيّة، عنصر معوّق للاندماج التكاملي على المستوى الاجتماعي، حيث إنّه يُبقي الأفراد ضمن دائرة الهموم الصغيرة، من دون أن يسمح لوعيهم بأن يبلغ أهدافاً عامة وكبيرة.

في الواقع ليس المطلوب الإقلاع عن معالجة الهموم الصغيرة، الموضوعيّة، التي تهمّ جميع الناس في المقام الأول، لكن المطلوب مواءمة هذه الأهداف الصغيرة مع هدف أو هدفين أو ثلاثة أهداف كبرى. فالأوروبيون يندمجون تكاملياً في الوقت الحاضر على مستوى ٢٥ دولة، ولا يزال يهتمّ الفرنسي والمجري والبولوني والإسباني والألماني بهموم معاشه الصغيرة اهتماماً

كاملاً (الصحة والرواتب والترفيه والادخار. . . إلخ) لكن من دون أن يتحوّل هذا الاهتمام بالشؤون الحياتية المعيشيّة إلى اهتمام كلّي. إذ تبقى عينهم ساهرة على تطبيق القانون الواحد (المؤلَّف من ٨٠,٠٠٠ مادة مختلفة)، واعتماد القوانين الاقتصادية والمالية الواحدة والتعاضد في مسائل الخبرات والهجرة وسواها من المسائل المشتركة. ففي كل نقطة من هذه النقاط تجري، عند الحاجة، استفتاءات عامة تُظهر النبض الشعبي العام.

إن التضامن الاجتماعي ثمرة جهد نوعي تتوزّع مسؤوليّته بين المواطن والدولة. ذلك إنّ الدولة ليست، في صيغتها الجمهوريّة، سوى تمأسس للتضامن الشعبي القائم بين أبناء الأمة الواحدة.

عندما يكون التضامن الاجتماعي منبثقاً من رحم العصبيّات، تنسجم تجلّياته مع السقف المرسوم له، فلا مانع عند أفراده من الغرق في الهموم الصغيرة والذاتيّة وعدم الخروج من مدارها. أما عندما ينبثق التضامن الاجتماعي من رحم فكرة الوطن الجامعة، فتنسجم أيضاً تجلّياته مع السقف المرتفع المتاح له، فيعمل أفراده على عيش حياتهم الذاتية ضمن دائرة أهداف خاصة وعامة على السواء. وبينما يكتفي الفرد، في دنيا العصبيّات، بالاهتداء بسلوك زعاماته، يسعى المواطن، في رحاب الوطن، إلى تحقيق ذاته وتحقيق مُثُله العُليا بالتعاون مع جميع أبناء شعبه. فهنا مشروع مشخّص في أفراد، أكانوا في السلطة أو خارجها، يحقّق ما هو خاص في حياة الأفراد، وهناك مشروع عام يحقّق ما هو عام في حياة البشر. والفرق كبير بينهما.

ثالثاً: التكامل الاجتماعي الخلاّق

أضحى واضحاً بالنسبة إلينا الآن أنّ ثمّة فرقاً نوعياً بين الاندماج الاجتماعي، القائم على تحارب أو تخاصم أو تعايش أشكال مختلفة من العصبيّات، والتكامل الاجتماعي، المبني على المشاركة الوطنية المتساوية في الحياة والعمل والحكم، حيث إنّ المعادلة التفاضليّة الآتية ممكنة:

$$a\#b < a/b < a+b < ab < c$$

ومنها نستنتج معادلة أخرى وأعمّ، قوامها:

التكامل > الاندما > الحرب

ومن المفيد، نحن معشر الاندماج العصباني، أن نطلع على ما يمكن أن ينتج من التكامل الاجتماعي والثقافي عند الذين خبروا هذا النوع من التلاقح الخلاّق.

١ ـ الطب مثلاً:

لو أخذنا تجربة الطب في الغرب لتبيّن لنا أنّ إدخالها ضمن سياق آليات التضامن الاجتماعي التكاملي سمح لها بأن تحلّ مشكلات كانت مستعصية في القرون السابقة للقرن التاسع عشر، وأبرزها الأوبئة.

قدّم الطبيب الفرنسي باستور (Pasteur) صيغة جديدة لممارسة الطب على أساس فكرة التضامن الاجتماعي التكاملي. وتمكّنت أوروبا بفضل هذه الفكرة واعتمادها الرسمي وتحقيقها على أرض الواقع، من التخلّص من أوبئة فور اندلاعها. بالاعتماد على الطب من ناحية وعلى التضامن الاجتماعي الوطني من ناحية أخرى.

منذ باستور يقوم الطب في الغرب، فور ظهور الوباء، على شبكة من الإجراءات يشير إليها باحث فرنسي على النحو الآتي:

- المشاركة الفردية: من خلال الوقاية الصحية
- المشاركة الجماعية: من خلال حملات التلقيح
- مشاركة الدولة: من خلال تسريع وتنظيم البحث العلمي المناسب
- مشاركة الجمعيات: من خلال دور الممرضين وخدماتهم الميدانية[١].

---

(١) Collectif, L'avenir de l'Europe Sociale, L'Harmattan, Paris, 2007.
Gilbert VINCENT, «L'invention républicaine de l'idée de solidarité», p. 143.

قطفت فرنسا، ثم أوروبا، ثم الغرب قاطبة، ثمار هذا المفهوم الجديد للطب، فقويت شعوبهم وارتاحت من الأوبئة.

الفكرة بسيطة ولكنها بالغة الأهمية: عندما نربط العلم بالمجتمع، في أي حقل من الحقول، نصل إلى نتائج خلاّقة. وعمد الغربيون إلى اعتماد هذه القاعدة في مناحي حياتهم كلها. ولذلك فهم تغلّبوا على مشكلات كانت تبدو مستعصية قبل ذاك. إذ أدّى لجوءهم إلى ربط السياسة بالمجتمع إلى ابتكار الجمهوريّة الديمقراطيّة حيث يشارك الجميع في القرار الوطني العام. وأدّى ربطهم للربح بالمجتمع إلى نشأة النظام الرأسمالي الذي فسح المجال، بعد وقت، أمام ظهور الطبقات الوسطى التي حلّت تدريجاً ثنائية الغني والفقير.

إن إعادة كل الشؤون إلى مشيئة التضامن الاجتماعي الوطني العام سمح بتأمين مصالح الجميع والارتقاء التكاملي البنّاء. فمن ينظر إلى الشعوب الغربيّة قبل وبعد الثورة الفرنسيّة يدرك مباشرة أنّ فرقاً نوعيّاً كبيراً يقوم بين ما كانت عليه وما هي عليه اليوم. أما في العالم العربي فالفرق بين الماضي والحاضر كمّي ليس إلاّ. ويعود هذا التعارض إلى تبنّي الغرب صيغة مجتمعيّة جديدة، تقوم على التكامل الاجتماعي والثقافي الخلاّق، المنعكس على نواحي الحياة كلها، والمكرّس في النصوص والنفوس على حدّ سواء.

٢ ـ تصدير التكامل:

تماماً كما سعى الغربيّون إلى تصدير منظورهم للإنتاج والربح، بعدما استنفدوه داخلياً، بترويجهم الأناني للاستهلاك الاقتصادي عبر الوطن أجمع؛ وتماماً كما سعى الغربيّون إلى تصدير منظورهم للشأن السياسي، بعدما استفادوا منه بوليميكياً في الداخل، برفعهم الاستنسابي لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ أي باعتمادهم قاعدة معاكسة لتلك التي اعتمدوها لأنفسهم ـ ها هم اليوم يعملون على تصدير مفهوم للتكامل أقلّ ما يُقال فيه إنّه يقوم على قاعدة الغالب والمغلوب، الأمر الذي يفرغه من معناه.

والحقيقة أنّه يجب أن نعترف هنا بأمرين:

- **أولهما** أنّ التكامل لا يستورد؛ فإما أن ينتج من تجربة ومخاض صعبين ومتواصلين عند شعب قرّر أن يكون هو صاحب قراره، وإما أن يصله على شكل يناسب صاحب المبادرة الهادفة إليه، كما سنرى بعد قليل.
- **والثاني** أنّ الغرب لا يُلام في سعيه لنقل مفاهيمه وتصوّراته إلى بلدان الجنوب، ونحن منهم، طالما إنّه يشعر بالقوة والمقدرة على ذلك. فتصوّراته ومخطّطاته المعرفيّة ليست مشكلته، بل هي مشكلتنا نحن، ولنا عودة على هذه الفكرة.

منذ عقد ونيّف من الزمن تنهال على مجموعات كبيرة من بلدان الجنوب عروضات جيو ـ اقتصادية تحت تسمية «مشاريع للتكامل» (Projets d'intégration). بدأت هذه الظاهرة بعرض للتكامل قدّمته الولايات المتحدة وكندا إلى بلدان أمريكا الجنوبيّة، خلال قمة North-South، في عام ١٩٩٤ (اتفاقية Alena)، ثم في عام ١٩٩٦ (اتفاقية كندا ـ تشيلي)، ثم في عام ٢٠٠١ (اتفاقية Québec). «فقد سبقت أمريكا، بحسب ما يشير إليه باحثان أوروبيان، منطقة Euromed في عمليّات التكامل ما بين الشمال والجنوب»[١].

الواقع أنّ الغربيين، في القارة الأمريكية والقارة الأوروبية، يتنافسون على تقاسم الوطن تكاملياً، ضمن استراتيجية جديدة بدأت تظهر ملامحها، وتحتاج إلى متابعة ومعرفة دقيقتين من قبل بلدان الجنوب التي يستهدفها هذا الابتلاع.

وما يعنينا من هذه الاستراتيجيّة هو شقّها المتوسطي الذي تسعى فيه المجموعة الأوروبية، من خلال مشروع Euromed البرّاق ظاهرياً، إلى تحقيق هدفين هما:

---

(١) Collectif, Intégration euro-méditerranéenne et stratégies économiques, L'Harmattan, Paris, 2003.

Jose Maria MELLA et Henri REGNAULT, «L'intégration régionale Nord-Sud», p. 236.

- التبادل الاقتصادي الحرّ مع أوروبا (في سياق معادلة غير متكافئة).
- إخضاع السياسات الوطنية المحلية (في كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر ولبنان وسوريا) لقانون السياسة الاقتصادية الإقليمية (التي تسنّه وتشرف على تطبيقه المجموعة الأوروبية بطبيعة الحال، صاحبة المبادرة).

هذا يعني، بالعودة إلى موضوعنا، أنّ تكامل الغرب مع نفسه منحه قوة إضافيّة للسيطرة على العالم. فالصلابة في التضامن الداخلي تتيح ممارسة خارجية لهذه الصلابة، على شكل قوة. والعالم العربي الذي لم يتوصّل بعد إلى صيَغ تكامليّة على المستويين الاجتماعي والثقافي يعجز موضوعياً عن فرض نفسه على الساحة الدولية، أو حتى الإقليمية، على الرغم من امتلاك بعض مكوّناته طاقات مالية واقتصادية هائلة.

من دون التكامل الاجتماعي والثقافي لا تستطيع الطاقة أن تتحوّل إلى مشروع ثابت ودائم لمواجهة تحدّيات العصر، مهما كان حجمها. فمشاريع القوة تقوم على قاعدة توحيد الوعي والتفاعل والأهداف، لأنّها ذات طابع نوعي. في حين أنّ الطاقة المادية أو المالية أو الاقتصادية لا تمتاز سوى بطابعها الكمّي.

ما العمل؟

من هنا هذا السؤال الذي لا مفرّ منه.

- بما إنّ سرّ نجاح الغرب في تكامله، وسرّ فشلنا في عدم تكاملنا واكتفائنا بصيَغ للاندماج مبنية على العصبية، فإنّ المطلوب منّا هو الشغل النوعي والثابت على المجتمعات العربيّة، على مدى أجيال متعاقبة، من دون كلل، بغية توفير التربة التضامنيّة التكامليّة المناسبة لمواجهة الأزمنة المعاصرة والحديثة.
- علماً إنّه لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ عمليّة محو العصبيّات والعادات والتقاليد المرتبطة بها بدأت على الأرض، وحتى رسمياً في بعض الأحيان من دون الإعلان عنها. ففي مصر بدأت معالجة الثنائيّة التخاصميّة بين

المسلمين والأقباط منذ نصف قرن، ونحت العربية السعودية منحى أكثر إنصافاً مع شيعة بلادها منذ ربع قرن، وها قد بدأ ردم الهوّة الجدي بين العرب والقبيليين في الجزائر منذ عقد من الزمن.

أي إنّ الأمور بدأت تتحرّك، وأضحت فكرة التغيير مقبولة، شعبيّاً ورسميّاً، مع بعض التشنّجات بطبيعة الحال، في حين إنّ مجرّد طرحها كان مستحيلاً قبل مدّة.

- وبدأت المجتمعات العربية تمارِس أكثر فأكثر حقّها في حرية التفكير وحرية التعبير، من دون استئذان أحد، تارة بشكل علني، وطوراً بشكل غير علني. بيدَ أنّ المهم أنّ مسيرة التغيير الذهنية بدأت، وباتت تتعمَّم عادات وتقاليد جديدة غير مبنيّة على قاعدة العصبيّة.

لا ندري كم سنستغرق من الوقت، ذلك إنّ المعوّقات كثيرة، غير إنّ العمليّة انطلقت ببطء كما تنطلق عمليّات التغيير الاجتماعية كلها، حيث إنّه بقدر ما نلاحظ موضوعياً قيام مجتمع العصبيّات على امتداد العالم العربي المعاصر، مع أشكال اندماجه المبتورة أو الموتورة، نلاحظ في المقابل ظهور طوبى مجتمع تكاملي، هنا وهناك، في أرجاء العالم العربي، على مستوى الأجيال الطالعة كما على مستوى الأجيال السالفة التي تشعر هي أيضاً بضرورة المراجعات.

فبين الأمل والتأمّل تقف حالياً صيَغ اندماجنا الاجتماعي والثقافي، على مفترق قد يطول أو يقصر أمده، بحسب مقدار الجهود النوعيّة التي نبذلها الآن والتي سنبذلها خلال العقدين المقبلين.

مواضيع ابحاث طلاب معهد العلوم الاجتماعية ما بين الذاتي والموضوعي

رجاء مكي

مقدمة

نعاني في لبنان، كما تعاني مجتمعات عربية أخرى، من **ازدواجية** في الفكر خاصة وإننا نتعايش في تكويننا الاجتماعي والاقتصادي الواحد اكثر من نمط انتاج. ولقد نشأ عن هذا التعايش نتيجة عكسية فهو لم ينوّع (اي التعايش) ولم ينضج بل افرز سمات التخلف وعلاقات التبعية الجديدة والتي تدخل في صلب العلاقة بين الدين والمجتمع.

انها حالة ازدواجية وانفصام نجد فيها الداعي الى التنوير والاصلاح، كما نجد فيها الفقيه التقليدي وكانت كل **عملية مواءمة بين العقلانية والاستنارة** ترسي في الوقت نفسه مبدأ الازدواجية في الفكر الحديث[1]، وهي ازدواجية تنعكس على الوعي، وعي الواقع الاجتماعي بمؤسسته الاولى والاهم ألا وهي الاسرة...

ومما لا شك فيه ان مستجدات كثيرة طرأت على وضع المرأة العربية في الحقبة النفطية ـ في انتشار العولمة وحركات التحرر ـ مما اثر على **وعي المرأة بذاتها** (اقتناعها بنفسها وعدم احساسها بالدونية) وعلى **وعيها الاجتماعي** (تقسيم العمل اسرياً واجتماعياً) والاقتصادي والسياسي، لكنه وعي غير متساوٍ ما بين الطبقات فكانت ازدواجية الفكر (حالياً داخل نفس الطبقة او الفئة وهو منعكس

(*) أستاذة في معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الأول.

(١) م. سليم وآخرون: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٩ ـ ص ٢٢٠.

من ازدواجية الواقع) مما ساهم بانحسار وبتراجع اوضاع المرأة العربية في ظلّ نظام قيم تسود فيها القيم القدرية والاستهلاك الترفي والاقتباس للتقنية فغدت سلفية اكثر منها مستقبلية ناسجة بذلك علاقة مادية الطبقات العليا)... تصاعدت قيمة **المهور**... الخ.

نقول ان هنالك تغييراً في ادوار النساء لكن المواقع لم تتغيّر! **فها هي**:

أ ـ تحمل هاتفها الخليوي وتقود سيارتها باستقلالية في الحالتين، لكنها لا تزال تخاف من تبني المفاهيم والقوانين التي تسود في مجتمع مدني!

ب ـ امام سلطة اهل تضعف تدريجياً في ظل نظام قيمي متراجع تارة وحاد تارة أخرى.

ج ـ دائماً في عملها وفي خارجه: **تبادر ـ تنظّم ـ تستحدث ـ تقتصد ـ ترشد ـ** هي «ست بيت»: الكلمة المعيار ـ الحكم!

وها إن:

د ـ الواقع العصبي والقبلي ما زال مسيطراً في كل الحالات، في الريف وفي المدينة (رغم ضياع الهوية اجمالاً بينهما) واينما كان...

هـ ـ الجمهور الطلابي ما زال نسائياً في اكثر الكليات النظرية!..

سننطلق فعلياً من النقطة الاخيرة التي تحمل في طياتها مفاهيم **المراوحة والتعديل والتطور والتحوّل والتغيير**... وهي مصطلحات غير متطابقة تماماً كما هو نمط العلاقات المُعاشة في ظل بنى ذهنية سائدة... وهي تحمل معنى **الحركة** وتنطلق من المراكز دوماً بحركة وديناميةٍ اجتماعية: فالمراوحة تظهر في وضعية المرأة بحد ذاتها فهي تلعب دوراً في انماط الاستهلاك وتحوّلت من وحدة منتجة الى وحدة استهلاك الى حدّ الاستعراض والفردانية... والتعديل هو تحوّل جانبي، جزئي وليس جوهري.

اما التطور فهو حركة طبيعية تلقائية مع بروز شيء جديد، والتطور هو

جماعي ولا يتم منفرداً ويبقى ان التغيير كصفة اجتماعية يحتاج الى عوامل ومعطيات دامغة: كي يصبح نقلة نوعية[1]؟

ونعلق على ان التحول هو امر غير حاسم بالمطلق الا من خلال الخارج عكس التطور والتغيير.. وهو يعني التبديلات المفاجئة التي تطرأ وتغيّر الوجهة...

وقد ركز «باقر سلمان النجار» على ان هذه التغييرات هي «تغييرات نكوصية»، وهو في استلهامه علم النفس لرصد التحولات والتغييرات الاجتماعية، يعتبرها دليل صحوة وانحسار في الوقت نفسه نحو التشكلات القرابية التقليدية او الاطر المرجعية المباشرة (عائلة/ قبيلة/ جماعة مذهبية). الا ان ما يجب ان نعيه ان هذه الصحوة لا تتم في اطرها التقليدية القديمة بل انعتقت جزئياً من تقليداتها بفعل التغيرات التي اصابت المجتمع وبالتالي وحداته القرابية والمذهبية...[2].

هذا ما يجعلنا نتحدث عن «**تقليدية التطور**» و«**تطور التقليدية**»...

وفي عودة الى النقطة هـ:

«الجمهور الطلابي ما زال نسائياً في اكثر الكليات النظرية!...».

من المهم ان يمتلك طلابنا في بداية سعيهم البحثي طرفي السلسلة:

«**السيكولوجي**» مضافاً الى «**الاجتماعي**» مع اهمية طريقة التفكير البحثي دائماً ومن داخل «التكون الرمزي «لذات الفرد.

ويتميز علم النفس الاجتماعي بتقنياته التي طوّرها والتي لا يمكن تطبيقها من خارج الموضوع ومن خارج اشكالية الموضوع وطبعاً بين **الذات والآخر**، وفي ظل متغيرات **المعاش والثقافة**.

---

(١) ز. حطب: تطور بنى الاسرة العربية ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ ١٩٨٣.

(٢) م. سليم: مرجع سبق ذكره ـ ص ١٤١.

اما بالنسبة لخيارات المواضيع البحثية فإنها حكماً لا تنفصل (مهما ركزنا على موضوعيتها) خارج اطار وعي الباحث وخارج اطار عالمه النفسي واهتماماته الاسرية والاعلامية وخارج اطار ما يوّد ان يستكشفه او ما يخوض به... مما يستدعي لدى تحليل مضمون ابحاث طلاب معهد العلوم الاجتماعية كجمهور طلابي نبحث في دوافعه وصولاً الى كشف المضمور... الباطن وازدواجية التغير والتحول... كما سبق ولمحت اليه هذه المقدمة.

هدف ومجتمع الدراسة

يتوق طلاب معهد العلوم الاجتماعية ـ بشكل عام ـ ودائماً من خلال التزاماتهم الى معرفة ما يدور حولهم والى استكشاف همّ اساسي: التأرجح ما بين **الحداثة والتقليد**.. النسق الثقافي والتمثلات الثقافية والتربوية المسيطرة خاصة حول **الانثى**. هذا هو العنوان الاساسي مضاف اليه اقبال يتزايد على علم النفس الاجتماعي لم تصل حدّته كما يحدث في الجامعات الاجنبية، والشاهد يبقى المتخيل الجمعي والحاجة هي الحاجة للتواصل.

عليه، فإن هدف الدراسة مزدوج:

أ ـ رصد فكر وذهنية «مشروع البحاثة ـ الطلاب».

ب ـ رصد تمثلاتهم الاجتماعية التي تحكم سلوكهم.

وأذكر بالمناسبة قول الاستاذ الزائر الفرنسي، الباحث في علم النفس الاجتماعي المعاصر في جامعة Michel Cornaton Lyon 2، لدى دخوله صف دبلوم الدراسات العليا ـ اختصاص علم النفس الاجتماعي (العام الجامعي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢) وكان الوجود الانثوي هو الغالب:

«انهن ساعيات للتفتيش عن هويتهن بكد ويبدو لي انهن بحاجة الى مرساة بحار يساعدهن على الثبات في مجتمع تتضاربه رياحين: شمالاً وجنوباً (قاصداً بذلك الحداثة والتقليد)».

فالى اي مدى لعبت خياراتهم الاولية (اي خيارات الطلاب) دوراً اسسقاطياً

لهموم داخلية ولهوامات تعكس المتخيل الجمعي. . . كانت ابحاثهم بالطبع مشاريع ابحاث سريعة لم يتم فيها اختراع او قفزة الا انها ذات دلالة وكانت في كثير من الاحيان حديث مع الذاكرة، مع الزمن، مع التذكر والاستذكار. .

وهو امر يمكن ان ينطبق على طلاب وطالبات الجدارة ودبلوم الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعية، لكن حصر التوجه نحو طلاب اختصاص علم النفس الاجتماعي يأتي ليفحص ما سبق واشار البحث اليه.

ولم يهدف البحث بالطبع الى القيام باستطلاع شامل لكامل فروع المعهد الخمس، لذا فان العينة انقسمت الى قسمين وخلال فترة امتدت على مدى ٥ سنوات.

١ ـ طالبات وطلاب اختصاص **علم النفس الاجتماعي** في معهد العلوم الاجتماعية ـ **الفرع الاول** ـ وذلك من الفترة الممتدة من العام الجامعي ٢٠٠٠ الى العام الجامعي ٢٠٠٥ (٧١ طالباً وطالبة).

٢ ـ طالبات وطلاب دبلوم الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعية ـ اختصاص **علم النفس الاجتماعي**، والكلّ يعلم ومنذ هذه الفترة ان وحدة دبلوم الدراسات العليا التي تتبع عمادة المعهد تجمع طلاب كافة الفروع ومنذ العام الجامعي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة.

I ـ مواضيع مذكرات ابحاث طلاب الجدارة في معهد العلوم الاجتماعية ـــ الفرع الاول

شملت العينة اختصاص علم النفس الاجتماعي خلال السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ وقد وصلت الى ٧١ طالباً قدموا جميعهم مذكرات ابحاثهم وهو الى حد ما رقم قياسي بالنسبة لهذا الاختصاص اذا ما قيس عليه في السنوات الماضية.

١ ـ جدول توزع العينة تبعاً للجنس

ذكور	اناث	المجموع
٥	٦٦	٧١

في الوقت الذي يزداد فيه الاقبال من الجنسين على علم النفس في كافة الجامعات الاجنبية، وفي الوقت الذي نسجل فيه اقبالاً على هذا الاختصاص في معهد العلوم الاجتماعية[١] فان انتساب الذكور ما زال يشكل نسبة ضئيلة (٧,٠٥٪ مقابل ٩٢,٩٥٪ للاناث).

٢ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث:

تقاطعت مواضيع الاعلام مع امور التربية والاطفال والمرأة... وكافة الصور التي يمكن ان تظهر فيها... كما ان الابحاث التي خصصت الطفل بالدراسة فانها غالباً ما كانت تتواصل مع المواضيع الاخرى المطروحة، فحضر عمل الام ومواءمته مع امور تربية وتنشئة الاطفال، كما حضر العنف بشدة في هذا النوع من المواضيع.

وتداخلت المواضيع السياسية بالمواضيع الاعلامية، وهذا ما سيظهر في الجداول التفصيلية، كما تجدر الاشارة الى توزع المواضيع الشبابية بين المراهقة ومشاكل الشباب بشكل عام.

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	
الموضوع	العلاقة بين الجنسين	الاطفال	المرأة	الاسرة والزوج	المراهقة والشباب	التربية والمدارس	الاعلام والانترنت	المواضيع السياسية	الاعاقة والمعاقين	الدين والتدين	التغذية	المجموع
العدد	٢	٢٢	٧	٥	٧	٧	٩	٥	٢	٤	١	٧١

(١) ن. القادري: الاعلاميات والاعلاميون في التلفزيون ـ بحث عن الادوار والمواقع ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ٢٠٠٢، ص ٤٠.

ويمكن القول ان دوافع هذه المواضيع مرتبط بالنقاط التالية والتي شكلت هماً بحثياً لطلابنا بدأ في الجدارة واستكمل في دبلوم الدراسات العليا:

أ ـ ضعف الحياة الاجتماعية والقرابية للأسرة مقابل ازديادها مع الاصدقاء والمعارف، وتقوّص بنيان الاسرة الممتدة.

ب ـ الانخراط المتزايد للمرأة في انماط الاستهلاك والصرف داخل الاسرة الحديثة فغدت من اهم عناصرها تأثيراً وتوجيهاً لعملية الاستهلاك هذه داخل الاسرة. لقد اصبح خروج المرأة للعمل مطلوباً لمواجهة الحياة الحضرية الجديدة ذات المتطلبات المادية الكبيرة فكانت شراكة جادة وحقيقية واصبحت الانثى ذات رأي وذات قرار، وبدأت وبإصرار المطالبة منذ زمن بتقييد الزواج المتعدد وبرفع القيود عليها... وايضاً بتركيز الجهود لاصلاح العلاقات الاسرية الزوجية...

ج - برز في ازدواجية التطور، الحديث عن اهمية استخدام المرأة لذكائها ولتمكّنها من لعب ادوار اجتماعية وثقافية متنوعة في ظلّ تقاليد المجتمع وثقافته، لكنها تحتاج في الوقت نفسه الى مواجهة النظام الثقافي السائد ويمكن ان يكون بالتعاضد مع الذكور...ربما...

ويمكن الاستناد بهذا الخصوص الى تشبيه «فاطمة المرنيسي» المرأة الشرقة «بشهرزاد» التي لا تملك سلاحاً ضد العنف غير كلماتها وذكائها وقدرتها على نسج الحوار... فبإمكان الشرقي ان يستسلم للقدر... لكنه يستحيل ذلك على المرأة...

د ـ لقد اكتسبت النساء اذاً وعياً جديداً بفعل قوة رفضهن للخوف او للخضوع للتهديدات، لكنهن في الوقت نفسه قوي صراعهن يوماً بعد يوم للحصول على حقوقهن ليس فقط في العلم والعمل بل في تغيير اللباس والدفاع عن حقهن بالطلاق وغيرها من امور المساواة بالذكور...

٣ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات ابحاث الطلاب الذكور

الذكور	الموضوع
١	اثر المشهد التلفازي في تكوين صورة الجسد
٢	صورة الجندي الاسرائيلي بعد التحرير ـ قراءة في عقدة الخوف لدى الفرد اللبناني
٣	الاعلام الجهادي، الاعلام السياسي لحزب الله ومدى توافقه مع التقنيات والشروط الموضوعية للدعاية في علم النفس الاجتماعي
٤	عوامل الجذب في شخصية القائد السياسي لدى الجماهير
٥	الوظيفة الاجتماعية للإعلان

لقد انقسمت هذه المواضيع الى قسمين:

- مواضيع اعلامية (٢)
- مواضيع سياسية (٣)

وربما ابتعدت بعض الشيء عن الاهتمامات العامة للإناث التي توزعت كما رأينا سابقاً على الاسرة والاعلام والتربية.

شكلت هذه المواضيع السياسية من العينة ككل: ثلاثة مواضيع من اصل خمسة، لذا سنذكر فيما يلي ماذا اختارت الفتاة الجامعية في مذكرة بحثها من مواضيع سياسية اخرى شكلت ما تبقى من العينة (٢):

١ ـ المعاناة النفسية للأسير

٢ ـ صورة الشهيد في ضوء الحداثة

وفي الوقت الذي تمازجت فيه صورة الجسد مع الاعلام (مذكرة بحث رقم ١) وبالتالي فإن حضور الانثى في موضوع كهذا هو ثبات لا مجال للنقاش

فيه كونها هي التي تحمل هوامات الاثارة، ظهرت صورة **الألم النفسي** للجهاد السياسي (مذكرة بحث رقم ٢ ـ اناث) مرفقة بازدواجية **الشهادة والحداثة**. . .

اذاً، مفردات **الألم والازدواجية** كانا هم انثوي غير منفصل عن اشكالية البحث.

٣ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث تبعاً للموضوع الاول: العلاقة بين الجنسين

العدد	الموضوع
١	المرض النفسي والعلاقة بين الجنسين
٢	اغتراب الاب واختيار ابنة لشريك حياتها

تجدر الاشارة الى اهمية التركيز على ان جدول رقم ٢، يظهر المواضيع على انها وبتعبير فيزيائي «أوعية متصلة» «Vases communicantes» فرغم استقلالية كل موضوع او حتى كل فئة من فئاته الا انها غير منفصلة تماماً فالعلاقة بين الجنسين لا يمكن فصلها عن الاسرة والاسرة لا يمكن فصلها عن التربية ولا يمكن فصل امور التربية عن الاعلام واثره، كما يبدو موضوع الشباب والمراهقة اطار جامع في الاسرة. . .الخ.

ونستنتج من خلال جدول رقم ـ ٤ ـ ربط ما بين الآخر ـ الشريك في نمط علائقي معه بما ينشأ عنه من توتر وامراض سيكولوجية.

اما دور الاب فيظهر ليس فقط في عملية التماهي بل في عملية التعلق العاطفي مع الابنة ـ الانثى وأثر هذا التعلق على متغيرين: **اختيار الشريك** وزمن **التواصل**.

٥ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث من حيث موضوع الاطفال

الرقم التسلسلي	موضوع البحث
١	اثر المربيات الاجنبيات على الاطفال في المملكة العربية السعودية
٢	العدوانية عند الاطفال في صفوف الحضانة
٣	الالعاب الالكترونية العدوانية وتأثيرها على سلوك الاطفال
٤	مفهوم اللعب ونظرياته دراسة في تأثير اللعب على نمو القدرات المختلفة عند الطفل
٥	برامج الاطفال من خلال المنار الصغير
٦	رياضة الاطفال واهميتها في تنشئة الطفل
٧	العنف في البرامج التلفزيونية ومدى تأثيره على الاطفال
٨	عمالة الاطفال وآثارها النفسية والاجتماعية في مدينة بيروت
٩	تربية الطفل ما بين التلقين والتواصل، نموذج التربية الاسلامية
١٠	السلوكيات العدوانية التي يكتسبها الاطفال ازاء مشاهدتهم المفرطة لبرامج التلفزيون العنيفة
١١	العنف ضد الاطفال من ينقذ الصغار من وحشية الكبار
١٢	الطفل في الحضانة التأثير المتبادل بين الام والطفل والحضانة
١٣	الطفل ورفاق المدرسة في دور الحضانة
١٤	تأثير عمل الام على تنشئة اولادها
١٥	عدائية الطفل اثناء اللعب

الرقم التسلسلي	موضوع البحث
١٦	دور اللعب في تقنين السلوك العدواني لدى الطفل
١٧	دور التلفزيون في تنشئة الطفل
١٨	التلفزيون وعلاقته بالسلوك العدواني لدى الطفل
١٩	اثر الارشاد والتوجيه في تقويم شخصية الطفل ذو الحاجات الخاصة
٢٠	الصور العنيفة في الرسوم المتحركة نموذج مسلسل البوكيمون
٢١	صورة المحيط الاجتماعي عند التلامذة المتأخرين عقلياً
٢٢	دور الاهل في تكوين تقدير الذات لدى الطفل ـ مدحل لدراسة الفشل التربوي داخل الاسرة

نرى في موضوع الاطفال: الزواج والتربية وتكوين الشخصية والغريزة وكافة النظم الاجتماعية التي تشرع نفسها بواسائل متعددة (على رأسها الاعلام) لإقامة ليس فقط «اسرة» بل عبر تمرير قيم ثقافية لا يختار فيها الفرد عامة فكيف به اذا كان طفلاً؟ ولقد تمّ ربط المتغيرات المختلفة بتغيرات اجتماعية مزدوجة:

١ ـ ربط تغيرات وضع المرأة بمفهوم الزواج والانجاب وانشاء الاسرة.

٢ ـ ربط التغيرات الكونية والقسرية في مجال **الاعلام** واثره في تكوين الصور النفسية لدى الاطفال.

يظهر ان هذه التغيرات تغلغلت وكان الموقف المبدئي منها هو رفض قيمي فالصور الحديثة تندس على عالم الاسرة والاطفال وتلوث اصالة المفاهيم الصالحة للتنشئة، هو رفض برز من خلال عناوين المذكرات الخاصة بهذا القسم فكان الهم درء خطر التطور وليس تدوير اطر التعامل الصحيح معه.

٦ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع المرأة:

الرقم التسلسلي	موضوع البحث
١	صورة المرأة في اللوحات الاعلانية
٢	صور المرأة ما بين التحرر والتقليد عبر كتاب نساء على اجنحة الحلم
٣	الاعلام والمرأة: في عالم متغير
٤	دور الاعلام في رقي المرأة
٥	انعكاس عمل المرأة على علاقتها داخل الاسرة
٦	صورة المرأة في الاعلان ـ كوسيلة تسويقية
٧	ادراك المرأة لصورتها في الاعلانات

تناول ٢١ بحثاً من اصل ٧١ موضوع الاطفال، مما يظهر ان الام والامومة كانت حاضرة في اغلب الاحيان (٢١=الاطفال ـ ٧=المرأة)، اذاً هي **الانثى**...

الا ان الطابع الذي سيطر هو صورة المرأة اعلامياً في ٦ مذكرات ابحاث من اصل ٧٠٠... ربما هي صورة الجسد الانثوي في علاقته مع التكنولوجيا ووسائل التحديث الاخرى... وفي علاقته المأزومة بالتنشئة الاجتماعية التي ترسخ القيم الموروثة والمتعارف عليها، اما القيم الجديدة فلا تستوعبها فالقديم هو الاصل والجديد هو الطارئ، من هنا وتبعاً لهذه التنشئة، فان في تعديل ادوار المرأة يتعقد الصراع ما بين **النمط والصورة** فتحدث صدمة الوعي خاصة في مجتمع كالمجتمع اللبناني الشديد التنافس بين فئاته المتعددة والمختلفة.

فالوعي ـ دائماً ـ يقلق ويثير. والوعي موجه للقيم الخارجة من السلطة وهي تمارس على الجسد بشكل مباشر... (أنظر ابحاث الدبلوم).

عليه، يكون التمايز بين الجنسين على صعيد الاوضاع الاجتماعية من حيث الجندر... وفي دراسة اظهرت «ن القادري» و«س حرب» ان الاعلاميات هن اصغر عمراً/ اكثر عزوبية واقل انجاباً واكثر تعليماً... واكثر عرضة للطلاق... من الاعلاميين، فنسبة المتزوجات الاعلاميات من الاناث بلغ لديهما نسبة ٢٩,٦٪ مقابل ٦٤,٦٪ للاعلاميين الذكور. كذلك المطلقات، فهناك نسبة ٤,٩٤٪ مطلقات بينما تنعدم هذه النسبة لدى الذكور[١].

٧ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الاسرة والزواج

الرقم التسلسلي	الاسرة والزواج
١	الزواج عبر الانترنت
٢	تأخير سن زواج الفتاة واثره على بنيتها النفسية
٣	اثر التفاوت الثقافي على العلاقة الزوجية
٤	تصدع الروابط الزوجية: اسبابها وآثارها على الاولاد
٥	التباعد النفسي بين الزوجين

برز من جديد الاعلام والتكنولوجيا لتدرس تأثيراتهما على خيارات الزواج مضافاً الى هم تأخر سن الزواج لدى الفتاة، وايضاً ذلك الهم الانثوي لتسوية علاقة زوجية ايجابية.

ان تأخر سن الزواج لأسباب اقتصادية (غالباً ما تكون لدى الشاب) ولأسباب تعليمية (ربما تكون على قلّتها وندرتها لدى الفتاة)، ادت وستؤدي الى تحولات ديموغرافية جديدة. الا ان المعادلة الاكيدة تبرز في ان تطور وضعية المرأة تعليمياً ومهنياً يؤدي الى مزيد من تأكيد الاستقلالية وتحسين الاوضاع داخل الاسرة وتمكينها من لعب ادوار جديدة خارج وضعية «ست البيت»، لكن مع بقاء او

(١) غنائم الدور التقليدي!

تعايش الارث والموروث في اعمق اعماقها، من هنا عزوفها (لكن حسرتها).

في الوقت نفسه، ليس لعدم تواجد شخص يدعم ويشارك بالقرب منها، بل ربما للاستقرار الاجتماعي ولتأمين الامان النفسي!

لعبة المعلن الصريح ـ الواعي والمضمر! لعبة التداول ما بين التبعية والاستقلالية، التسلط والرضوخ... هي لا زالت مدفوعة للتمسك بدورها الاساسي والفطري كزوجة اولاً وكأم ثانياً.

وطالما ان الرباط الزوجي هو مشروع يُبنى وينمو ويزدهر وهو يتعثر وليس بناءً جاهزاً يقدم كأعطية او كهبة[1]، فإن همّ طالباتنا هو تحسين العلائقية الاسرية..

٨ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الشباب والمراهقة

الرقم التسلسلي	الشباب والمراهقة
١	هوية الشباب اللبناني: تجدد ام تأكيد
٢	مشكلة تعاطي المخدرات عند الشباب الجامعي
٣	تلفزيون الواقع وتأثيره على اتجاهات الشباب
٤	دراسة العوامل المؤثرة في اختيار الطلاب لمتابعة دراستهم في معهد العلوم الاجتماعية
٥	ظاهرة عبدة الشياطين في لبنان من خلال وسائل الاعلام
٦	الشباب اللبناني والانترنت
٧	صورة الشباب في الدعاية التجارية واثرها على خياراتهم في تمضية اوقات الفراغ

(١) م. حجازي: الصحة النفسية ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ـ ٢٠٠٠، ص١٣١.

تلك مواضيع شبابية متنوعة، ارتبط خمس منها (من اصل ٧) بوسائل الاعلام. ان الشباب هم قضية المجتمع، ورغم ذلك، لا يمكن تعميم المواصفات او الحيثيات لمشاكلهم الناجمة عن التغييرات الاجتماعية خاصة في المجتمعات التي عانت وتعاني حروباً كلبنان وما ينتج عنها من خصائص هلعية (كالقلق والانهزامية والخنوع) على الصعيد النفسي ومن الهجرة على الصعيد الديموغرافي.

ومما لا شك فيه ان التحديد الديموغرافي «للشباب» لا بد من ان يحمل في طياته معان سيكولوجية لهذه الفئة العمرية التي تسعى الى الطموح وتحقيق الذات والحيوية والنشاط الى التغيير ايضاً. ناهيك عن المراهقة التي يدخل في تحديدها.

اضافة الى ما سبق من عوامل نفسيه ـ عوامل فيزيولوجية ومهنية وتعليمية وهي تبدأ من سن ١٣ سنة ويمتد في بعضها الاخر حتى سن ١٨[١].

٩ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع التربية والمدارس

الرقم التسلسلي	الشباب والمراهقة
١	الاصلاحية ودورها في معالجة الانحراف
٢	صورة المحيط الاجتماعي عند التلامذة المتأخرين دراسياً
٣	العامل الطائفي ودوره في الانتماء السياسي في مرحلة المراهقة، دراسة ميدانية في مدارس خاصة ورسمية
٤	الانشطة الترفيهية في بعض المدارس الدينية وأثرها في تكوين الشخصية
٥	المدرسة واكتشاف وتنمية قدرات المراهق

(١) المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ـ وقائع مؤتمر انماء لبنان الاجتماعي ـ بيروت ـ ت٢ ١٩٩١ ـ ص ٢٤٥.

الرقم التسلسلي	الشباب والمراهقة
٦	التربية
٧	الارشاد والتوجيه النفس ـ اجتماعي في المؤسسات الرعائية

تسيطر في هذه الخيارات معالجة التأخر الدراسي والانحراف والانتماء السياسي واهمية الدور الرعائي في المؤسسات التربوية... وهنا يختلط ـ كما يبدو لنا... دور المعالج النفساني والاخصائي الاجتماعي، والتساؤل الذي يُطرح: اي اخصائي اجتماعي هو المؤهل؟ (المرشد/المنشط/ المعالج؟؟)...

١٠ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الاعلام والانترنت

الرقم التسلسلي	الشباب والمراهقة
١	اثر المشهد التلفازي في تكوين صورة الجسد
٢	الاعلام الجهادي، الاعلام السياسي لحزب الله ومدى توافقه مع التقنيات والشروط الموضوعية للدعاية في علم النفس الاجتماعي
٣	استخدام الانترنت عند المراهقين والمراقبة الابوية
٤	الاعلام وأثره في تكوين وتوجيه الرأي العام
٥	الشعارات على قناة المنار وتأثيرها على المشاهد
٦	الوظيفة الاجتماعية للاعلان
٧	الدعاية الصهيونية
٨	صورة الفتاة من خلال القصص المصورة في مجلة احمد
٩	الاعلان وتأثيره على المستهلك

تتراوح هذه المواضيع ما بين العام والخاص، فتبدو احياناً متخصصة في جزء من الاعلام وكيفية تكوين الرأي العام والوظيفة الاجتماعية والآثار السيكولوجية واحياناً تحوي عناوين كبيرة تنم عن هم سياسي او اجتماعي (رقم ٦ ـ ٧).

١١ ـ جدول توزّع مواضيع مذكرات الابحاث على المواضيع السياسية

الرقم التسلسلي	الشباب والمراهقة
١	صورة الجندي الاسرائيلي بعد التحرير ـ قراءة في عقدة الخوف لدى الفرد اللبناني
٢	المعاناة النفسية للاسير (سجن الخيام)
٣	الانتماء السياسي لدى المراهق
٤	عوامل الجذب في شخصية القائد السياسي لدى الجماهير
٥	صورة الشهيد في ضوء الحداثة

هي مواضيع ما تزال آنية، وكلها تدور حول موضوع اساسي واحد: المعاناة مع العدو وما ينجم عنها من اسر وخوف وشهادة. وعندما كتبوا عن القيادة وجاذبية القائد فقد كان مثال القائد ماثلاً امامهم.

وتبقى الاشارة الى ان فكرة الانتماء السياسي (خاصة لدى المراهق) هي فكرة تطرح خلفية السلطة ومن ثمّ الموقف من الاسرة او رد الفعل على مرجعيتها.

١٢ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الاعاقة والمعاقين

الرقم التسلسلي	الشباب والمراهقة
١	المعاق في اسرته: قبول ام رفض؟
٢	تمضية اوقات الفراغ عند المعاقين

انها قضية الاسرة والاعاقة غير المقبولة كلياً في مجتمعاتنا مما يطرح اشكالية التعاطي معها. اما موضوع تمضية اوقات الفراغ فهو موضوع رخاء اجتماعي لا يتناسب مع مرجعية الاسرة والسلطة فيها ولا يتناسب ايضاً مع مجتمعاتنا التي ما زالت غير راغبة في تحديد سلّم اولوياتها كي تصل الى كمالياتها. وتقول «فاطمة المرنيسي» وبهذا الصدد حول التغيير المجتمعي والنظرة المؤسساتية له، ان الاوروبيين اضطروا خلال معركتهم ضد الملكية المطلقة الى الاعتراف بمبدأ المساواة للجميع والقبول والاعتراف بجميع الفئات الاجتماعية واعادة توزيع السلطات داخل المجتمع، مما يعني السيطرة على امرين: العنف والغريزة الجنسية!

وكان يجب الفصل بينهما من خلال عمليتي الضبط وحماية النفس... وهذا ما استغرق قروناً خمسة من التحول، وهو امر يتجلى في تطوير حس المسؤولية لدى المواطنين[١].

«الحرية تعني لي قبول الآخر والضمير الحر»... هذا ما كتبته احدى الطالبات في تصوّرها لبحثها...

(١) ف. المرنيسي: هل انتم محصنون ضد الحريم ـ مركز الثقافي العربي ـ بيروت ـ ٢٠٠٠، ص ١٥٥.

١٣ ـ جدول توزّع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الدين

الرقم التسلسلي	الموضوع
١	اثر الاجتماعي على التدين عند الموحدين الدروز
٢	التنشئة الدينية والاندماج المجتمعي
٣	تصورات الفرنسيين للحجاب بعد صدور القانون الفرنسي بمنعه
٤	متطلبات المراهقة بين ضروريات الدين ورغبات النفس

يُبرز هذا الجدول الهمّ الديني لدى الطلاب وكيفية المواءمة ما بين الرغبة والتديّن وموقف المجتمع منها. وهي مواقف تقرن بمواقف مستجدة وآنية هي قيد التداول على الساحة اللبنانية، فنطرح على سبيل المثال: العلاقات الجنسية قبل الزواج (ما بين التأييد والرفض) كمؤشر اول، والزواج المدني كمؤشر ثان والذي يظهر في بعض الاوساط مطلب يُسعى الى نشره... وكله مرتبط بالازدواجية والثنائية في المواقف، واذا ما اعتبر N. Elias ان تحرر النساء يفترض الرقابة الذاتية من جانب الرجال، فإن الموقف الديني يحمل وجهين اثنين:

وجه القبول ووجه الصراع، وهما وجهان يتحدان في كثير من الاحيان.

١٤ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث التغذية

الرقم التسلسلي	الموضوع
١	«الماكروبيوتيك» ظاهرة اعلامية ذات ابعاد سيكولوجية

من جديد يدخل الجسد عبر قوانين التغذية الحديثة وكيفية ترويجها اعلامياً...

لقد رسمت الثقافة حدوداً وحقوقاً للمرأة التي تتم محاصرتها معنوياً وحسياً حتى حول استخدام المكان بين الذكور والاناث: هو يتصرف بكامل حريته في الحركة والوثب والاسترخاء، وهي تقيّد حركتها في الوقت نفسه الذي ربما يتنازل لها عن كرسي للجلوس من قبيل اللياقة ـ في غرفة انتظار او في مكان عام... لكنهما وبفعل «التغذية» وهمّ الحفاظ على الجسد والرشاقة فانهما قد يتساويا في هذا الهم الجمالي والصحي...

وكما بدأ الطلب يزداد على الاستشارة النفسية واصبحت العيادات النفسية ترصد بأغلبها اقبال الجمهور النسوي اولاً والذكوري ثانياً، فكما اللوعة في الحب، التوق للرشاقة وربما كانا متكاملان...

الافكار الرئيسية المطروحة

* العلاقة بين الجنسين

- ما بين المرض النفسي والصحة النفسية
- توزيع الادوار ما بين التأزم والمرض النفسي
- دور الاب وصفاته واثرها في عملية التماهي
- تواجد وغياب الاب والضغوطات النفسية الناجمة

* الاطفال

- اهمية الترفيه في حياة الاطفال المدرسية (تحقيق الاندماج الاجتماعي)
- ما بين الترفيه والدين والنظام التربوي
- دور اللعب في تنمية الطفل
- الترفيه نقطة غرس الدوافع النبيلة في نفوس اطفالنا..
- علم النفس والمدارس الدينية

- التربية الدينية/ التربية الرياضية
- العدائية والفروقات الفردية والاجتماعية
- تأثير المدرسة والاسرة على صحة الطفل النفسية
- الحرمان العاطفي وآثاره
- الاسرة ومساهمتها في تكوين الفرد كركن اساسي في المجتمع الحديث
- عمالة الاطفال وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. . . كيفية معالجتها مؤسساتياً.
- نمو الطفل وتناسقه الحركي
- دور التلفاز الايجابي والسلبي
- العنف التلفزيوني والسلوك العدواني للطفل

*** المرأة**

- الدعاية/ الاعلان/ صورة المرأة فيها
- المرأة والتنميط الاجتماعي
- المرأة بين الامس واليوم
- الجسد ووظيفته/ الجسد ونجاح الاعلان
- انخراط المرأة في العمل
- ما بين الصورة القديمة والحديثة للمرأة في الاعلان
- مساهمات في ايجاد رؤيا واضحة عن واقع المرأة الحديثة.

*** الاسرة والزواج**

- التنشئة الاجتماعية
- الفتاة العربية بين التقليد والتجديد

- عزوبة الفتاة واسبابها ونتائجها
- دور الاسرة في تحقيق التكامل النفسي والاجتماعي

*** المراهقة والشباب**

- هوية الشباب وكيفية بناء الهوية
- المخدرات والادمان واعادة التأهيل
- المسؤولية التربوية للاهل وللاعلام
- الانحراف واسبابه

*** التربية والمدارس**

- الارشاد والتوجيه (في مؤسسات محددة)
- واقع الجميعات الاهلية في لبنان
- البنية المؤسساتية

*** الاعلام والانترنت**

- الرأي العام وتقنيات الاقناع
- الاعلان/ الاستهلاك/ الوظيفة الاجتماعية للاعلان
- الانترنت/ المراهقين/ اسباب استخدامه واثره في تغيير الثقافة
- الانترنت والتواصل الاجتماعي
- الدعاية السياسية

*** السياسة**

- شخصية القائد السياسي: نموذج السيد حسن نصر الله
- الحزب ورسالته ونموذج حزب الله

- الاحتلال الاسرائيلي والفرد اللبناني بعد التحرير
- الدعاية السياسية
- سجن الخيام
- الدعاية السياسية

*** الاعاقة**

- المعاقون واوقات الفراغ
- انخراط الاهالي في اعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي
- استثمار اوقات الفراغ عند المعاقين
- مناقشة قضايا التخطيط لتمضية اوقات الفراغ

*** الدين والتدين**

- حول ديانة الموحدين
- الدين والمجتمع والقيم الاجتماعية

*** التغذية**

- مفهوم نظام التغذية
- لمحة تاريخية عن التغذية النباتية
- الماكروبيوتيك في لبنان وفي العالم
- ظاهرة مريم نور
- معرفة مدى تأثير التلفزيون في الترويج للماركروبيوتيك
- معرفة منهج التغذية التقليدية في لبنان
- معرفة انواع الطعام التي يجب استهلاكها يومياً

II ـ مواضيع أبحاث طلاب دبلوم الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعية

شملت العينة اختصاص علم النفس الاجتماعي خلال السنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧ (أي حتى العام الجامعي الحالي)... اذاً، انهم طلاب دبلوم الدراسات العليا وهو دبلوم مشترك يجمع تحت ادارة عمادة المعهد كافة الطلاب المنتسبين من الفروع الخمسة.

١ ـ جدول توزع العينة تبعاً للجنس

ذكور	اناث	المجموع
٣	٤٠	٤٣

هل مارست الثقافة ارهاباً منظماً ضد النساء؟ وذلك بحرمانها اولاً من اللغة ومن حقوق التعبير، ثم يسلبها صفاتها الايجابية والفطرية، لقد رسمت الثقافة حدوداً وحقوقاً للمرأة بحيث تتم محاصرتها معنوياً وحسياً وهذا ما تجسد من خلال:

أ ـ استخدام المكان وتقسيمه بين الذكور والاناث: هو يتصرف بكامل حريته في الحركة والوثب والاسترخاء، وهي تقيّد حركتها في الوقت نفسه الذي ربما يتنازل لها عن كرسي للجلوس من قبيل اللياقة ـ في غرفة انتظار او في مكان عام!

ب ـ اقتسام اللغة ما بين الكتابة والحكي، فالكتابة هي اللحم الصافي الذي يختص به الرجال، وللمرأة العظم والفضلات قيبقى لها فضلة اللسان، اذ يرى «عبد الله الغذامي» ان الرجل يهبها اللسان (وهي هبة عالمية) ليكون سلاحاً وسيفاً يعوّضها عن القلم... الا انه يسترده بعد منحها اياه: يدفعها الى الغاء هذه الآلة وعدم استخدامها، فاللسان آلة الفصاحة، وان حصلت عليه كهدية من الرجل فان شروط استخدام هذه الآلة لا تتوفر لها فجرى

استرداده لها لتكون تحت امرته ولتبقى الجنس اللطيف دوماً..[1].

٢ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	
الموضوع	الانحرافات المرضية	قراءات نفس ـ اجتماعية للرواية	السلطة الابوية	الشباب والمراهقة	تشكل الهوية	وسائل الاعلام ـ الاطفال	الحب والزواج والشراكة	المرأة	السياسة والدين	العنف	التربية والخدمة الاجتماعية	المجموع
العدد	٢	١	١	٤	٢	٣	٧	١٠	٢	٦	٥	٤٣

نرصد وعلى صعيد الفكر النسوي تطوراً وتنوعاً في المواضيع المختارة الا انه لم يكن استنباطاً بل هو خيار مستند للواقع المُعاش، ونلحظ عطفاً على تحليلنا للجدول السابق وتحديداً في النقطة (أ) صعوبة في الحديث عن توزيع المجال/ المكان المُعاش، فقد كان معاشاً دون وعي ظاهري له ودون التمكن من ابرازه فعلياً في هذه الابحاث رغم تواجد بحثين او اكثر ضمن هذا العنوان، الا انهما ارفقا بموضوعي المرأة والشباب اللذان طغيا في الوصف والتحليل.

ونرصد فيما يلي لائحة من التقاطعات البحثية المزدوجة:

- الحب/ الزواج
- الاطفال/ العنف
- الهوية/ العمل
- العنف/ الاعلام
- المرأة/ الهوية
- المرأة/ التحرش
- المرأة/ الانحراف المرضي

---

(١) ع. الغذامي: المرأة واللغة ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ١٩٩٦.

- المرأة/ العولمة
- المرأة/ الجسد
- المرأة/ السلطة
- الشباب/ السلطة
- التبدل/ التغير
- التحرر/ التبعية
- الاصالة/ الحداثة
- الريف/ المدينة

٣ ـ جدول توزع مواضيع ابحاث الطلاب الذكور

ذكور	مواضيع الابحاث
١	عنف الاعلام، اعلام العنف ـ دراسة في تأثير العنف الاعلامي على المجتمع اللبناني.
٢	السلوكيات العدوانية المكتسبة لدى الاطفال المعنفين
٣	العنف الخفي داخل مجموعة مهنية

يجمع العنف ما بين الابحاث الثلاثة، الا انه توزع على الشكل التالي:

- العنف في الاعلام
- العنف في التنشئة الاجتماعية
- العنف داخل الجماعات الصغيرة

انه تأكيد ذكوري بتواجده، الا انه عدم اعتراف ضمني بالعنف تجاه الجنس الآخر، وهذا ما سنلحظه في ابحاث طالباتنا الاناث.

٤ ـ جدول توزع مواضيع الابحاث تبعاً للعنوان الاول: الانحرافات المرضية:

الرقم	موضوع البحث
١	مرض فقدان الشهية واثره النفس ـ اجتماعي على المرأة Anorexie.
٢	الجنسية المثلية لدى الذكور في لبنان= ما بين الحكم المسبق والتفهم.

يمكن القول ان الصحة النفسية في هذا الاطار هي النضج النفسي والقدرة على الاختيار المناسب والقرار المسؤول، انها القدرة على ادارة الذات وعلى كيفية مواجهة المشاكل بدون حرق للذات. وتركز الابحاث على ان المرأة هي اكثر عرضة من الرجل للمشاكل النفسية والضغوط، كما ان التنشئة الاجتماعية كما العلاقة مع الام هي اساس بناء الحياة الجنسية للفرد...

واذا كانت الثقافة الاجتماعية تمنح للمرأة اعلى درجات التقدير والاحترام حين تصبح اماً، فان هذه الثقافة ـ برأي الغذامي مجدداً ـ تبادر الى الغاء صفتي التقدير والاحترام عن شخصية الام حينما تجعلها «حماة»، وهي صفة تشويهية لدور المرأة بوصفها انثى متسلطة متحكمة تجيد لعبة الانتقال بالادوار «وتباغت» رفعة الامومة التي تجعل من الانوثة قيمة اولية فتقوض بنيتها وتشوه جمالها وربما تنعكس هذه التناقضات في تربيتها لأولادها فتنحرف بعض الهوامات وتنشأ حالات مرضية خاصة على الصعيد الجنسي!

اما الموضوع الثاني: قراءات نفس ـ اجتماعية للرواية فقد انتج البحث التالي= «قراءة نفس ـ اجتماعية في كتابات سعد الله ونوّس» الذي انطلق من **السيرة الذاتية كنتاج ثقافي** الى ثنائية النفس والمجتمع في مختلف مستوياته... فهذه الذات الفردية تحمل القيم الاجتماعية عندئذ تسقط الذات امام الجماعة... وهذا ما يتحوّل الهم الاساسي في الكتابة المسرحية.

وترددت «السلطة الابوية» في خبايا ابحاث اخرى متنوعة الا انها تركزت في موضوع اساسي عنوانه:

«السلطة الابوية والشباب ما بين الريف والمدينة»...

وهي ظاهرة غير منفصلة عن التحولات الاجتماعية الحاصلة التي تلاحمت مع الاشراف والوصاية رغم كل ما تحقق من استقلالية داخل الاسرة ورغم محاولة توزيع المسؤولية والصلاحيات... فخبرة اتخاذ القرار او المشاركة في اتخاذه لا يحققها العيش في المدينة وحده ولا التعليم وحده، بل قرار المرجعية الاسرية وغالباً ما تكون ذكورية، وتتأثر المرجعية الاسرية ونمط تعاطيها مع الشباب بنمط الاسرة ونوعية ضغوطها...

٥ ـ جدول توزع مواضيع الشباب الجامعي والمراهقة

الرقم	الموضوع
١	رمزية المكان، اسماء المناطق والشوارع وانعكاساتها النفس ـ اجتماعية على سكانها من الشباب
٢	اثر البطالة على سلوك طلاب معهد العلوم الاجتماعية
٣	اتجاهات الشباب الجامعي في تمضية اوقات فراغه
٤	تطوير القدرات الاجتماعية للمراهقين من خلال تطوير قدرات الاهل

تمّيزت مواضيع طلاب دبلوم علم النفس ـ الاجتماعي، بأهمية الخيارات التي اقترنت بالشباب والمراهقين للتركيز عليها ودرسها:

أ ـ رمزية المكان (سبقت الاشارة الى موضوع المجال في مكان آخر من البحث).

ب ـ بطالة طلاب المعهد.

ج ـ تمضية اوقات الفراغ.

د ـ تطوير قدرات المراهقين من خلال تطوير قدرات الاهل.

وفي كل الاحوال، فان الاهمية تكمن في هذه المواضيع على انها تتبنى مقاربات عديدة للدخول في رصد الشخصية والسلوك وفي التأثيرات التي يمكن ان تشكل الهوية الفردية للشباب وللمراهقين على حد سواء.

٦ ـ جدول توزع الحب والزواج والشراكة

الرقم	الموضوع
١	الخيانة الزوجية: جذورها النفسية والاجتماعية
٢	ما بين الحب والزواج والتغييرات الحاصلة
٣	تغير القيم الثقافية وتأثيراتها على العلاقة بين الزوجين
٤	تبدل الادوار داخل المسكن ما بين التقليد والتحرر
٥	الطلاق وآثاره النفسية على المرأة
٦	التباعد النفس ـ اجتماعي ما بين الزوجين
٧	دور الزوجة في الترقي الاجتماعي للرجل

ركّز الكثير من هؤلاء الطالبات في ابحاثهن على شريك المستقبل وعلى التفاوت بين المؤهلات للشريكين كالتفاوت التعليمي والمهني والثقافي، وهو تفاوت في المواقع وفي المؤهلات، وتفاوت بين الفكر والممارسة لطالما يجيز هذا التفاوت الحزن وليس الفرح في اطار عملية تبديل صراعية في الانتماء بعيدة عن التكافؤ مع الآخر، فهل يظهر هذا الآخر كشريك ام كمعيل؟ اين نحن من التحولات الاجتماعية؟ هل من دور للفردانية الانثوية؟ وما هو الزواج؟ هل هو الاستقرار ونشدان السعادة؟ ان اجتماعية الفكرة القائلة بأن الزواج يعني الامومة والامومة تخص المرأة بالمباشر... فرغم الحروب المتواصلة والازمات

الاقتصادية التي نجمت عنها، فان الثقافة الاجتماعية الراسخة والتحديات المتواصلة خاصة على صعيد الانثى برز وانعكس في الهموم البحثية للطالبات:

ما بين ان تكون المرأة زوجة وأما مثالية بالمفهوم التقليدي وان تكون ست بيت عصرية بالمفهومين الاستهلاكي والتقليدي معاً...

من المتعارف عليه وعلى الصعيد النفسي، ان الحرمان العاطفي، التاريخ الاسري في علاقاته ودلالاته تنعكس على مسألة اختيار الشريك ومن ثم الزواج، وربما نستنتج مباشرة اهمية النضج العاطفي مضافاً اليه الجنسي في مسألة الخيار هذه وتطبيقه: ردة فعل ـ ميكانيزمات دفاعية ـ قلق الانفصال ـ قلق المجهول ـ عدم الاعتراف بالتباين والتفاوت مع الآخر (صلابة التمسك بمفهوم المرآة مع الاخر).

ومن المتعارف عليه ايضاً وعلى الصعيد الاجتماعي ان الازمة الاقتصادية مستفحلة وهي التي اثرت بشكل او بآخر على تأخير سن الزواج، وايضاً ولوج المرأة ميداني العلم والعمل كانا من العوامل المباشرة التي ساعدت على استقلالية **العيش والقرار** لدى الفتاة.. وليست كل ردات فعل الاهل هي بالضرورة ردات سلبية! وبرأينا ان الاهل (حتى المتزمتون منهم) بدأوا بالترويج لاوعياً ـ لسياسة انصهار ابنتهم الاجتماعية ومن ثم من تخفيف حدة قلقهم عليها تحت وطأة التغيير والتحول والتطور: كلها مجتمعة!

٧ ـ جدول توزع مواضيع المرأة في ابحاث طلاب دبلوم الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعية

الرقم	الموضوع
١	الميول الفردية في طلب المرأة طلاقي الخلع والتفريق ـ ملفات المحكمة الشرعية في بيروت ـ
٢	تأثير عمليات التجميل في تكوين صورة الذات الانثوية
٣	عمل المرأة واثره في توزيع الادوار بين الجنسين
٤	دراسة الاتجاهات حول عمل المرأة بالمجال الشرطي ـ دراسة ميدانية بدولة الامارات العربية المتحدة ـ
٥	المرأة والتحرش الجنسي في اماكن العمل
٦	سلوك المرأة ما بين الاصالة والحداثة
٧	ثقافة الاستهلاك واثرها على تشكيل صورة الجسد لدى المرأة
٨	العولمة وتنميط صورة الجسد
٩	سيكولوجية المرأة في مجتمع ذكوري ـ نموذج طرابلس
١٠	الاثار النفسية المترتبة عن امتناع الفتيات من الزواج في محافظة الشمال ـ طرابلس

وعت المرأة الحالية وبمواكبتها لأبسط حقوقها (علم وعمل) فتعلقت بأمومتها اكثر من «حمويّتها» وطوّرت اساليب عطائها وحنانها وعملت على صورة اكثر ايجابية لها كأم تعطي بكيان وبحقوق: لقد طوّرت امومتها وابدعتها لكنها جعلتها اشتراطية كي تتوافق مع زمنها حتى لو نزعت عنها صفة العمل دون انتزاع صفة التعلم! فكانت مغايرة لتنميط امها لكنها ايضاً عملت على تربية ابنتها

بصورة مغايرة وايضاً لها (أكثر تطوراً)... فما بين الهبة والتمايز تظهر براثن التهديد وترويس الاطر «شد الحبلة» لمزيد من الحفاظ على المواقع الذكورية... وأيضاً على الايقاع «الدوزنة». فهنا نحن امام ثنائية جديدة تدور حول: العطاء ـ المنع/ الراحة ـ القلق/ الاراحة ـ الغزو...

كل طالباتنا وعين هذه المسألة ففضلن الاستقلالية عن الشراكة بأغلبهن... لكن السعي الى التأطير الاجتماعي يدفع للقبول بهذه الثنائية فتكثر خيبات التجارب والحظ الذي يظهر خارج أطر الحسابات... انه الطارئ خارج التمكن والتمكين نسوياً واجتماعياً...

في عودة لدورها كأم، فالامومة بالاضافة الى انها صلة رحم، هي وظيفة ثقافية تقليدية فهي حكماً اعمال وممارسات تستجيب لحاجات اولادها ومجتمعها... وكل «تمدد» في معنى الامومة ينجم عن معاش الفرد... الامومة هي اقوى الغرائر، وهي كفالة بقاء النوع، هي دافع فطري مضاف اليه تفاعل مع الاجتماعي: فالتنشئة الاجتماعية هي التي تنشط دوافع الامومة، والنفسي، : ديناميات واعية ولا واعية تحدد سلوكات الامومة... هي «فرادة» يتحدث عنها «مصطفى حجازي» في كل حالة تتطلب معرفة دلالاتها والمواقف منها كتجربة وجودية وانطلاقاً من هذه الرغبة تتحدد نوعية تطلع المرأة لنفسها...

٨ ـ جدول توزع ابحاث طلاب الدبلوم في علم النفس الاجتماعي حول موضوع السياسة والدين

الرقم	موضوع البحث
١	الاسلاميون والحداثيون: صوغ الاحكام والعلاقات في الحياة اليومية
٢	القيادة الكاريزمية ـ نموذج السيد حسن نصر الله

نستخلص التالي:

أ ـ التمسك بالماضي على حساب الحاضر، وهنا تبرز النتائج المأساوية وانعدام التفكير الابداعي في حياتنا اليومية.

ب ـ القائد الكاريزمي وتغلغله في النفوس فيصبح المثال اما الوعي فهو موّجه للقيم الخارجة من السلطة والسلطة لا بد من ان تقرن بلون او بألوان من ألوان العنف تمارس عبر الجسد، وهو عنف رمزي لا بد من ان يهيمن لكن عبر اكتسائه صبغة فكرية.

ج ـ ان بنية الهيمنة فهي رغم تاريخيتها، اقتصادية كونها نتاج عمل لا ينقطع يساهم فيها فاعلون ومؤسسات.

٩ ـ جدول توزع ابحاث العنف

الرقم	موضوع البحث
١	تأثير العنف الزوجي على الهوية الشخصية للمرأة اللبنانية
٢	العنف اللفظي الزوجي لدى النساء المثقفات
٣	الناجون من التعذيب وآثاره النفس ـ اجتماعية
٤	عنف الاعلام، اعلام العنف ـ دراسة في تأثير العنف الاعلامي على المجتمع اللبناني
٥	السلوكيات العدوانية المكتسبة عند الاطفال المعنفين
٦	العنف الخفي داخل مجموعة مهنية

غالباً ما يساهم الذكور وعبر اسلحة العنف الجسدي (أو غيره) فتدخل ذاتية الفاعل لتبرير سحر خضوع النساء (قوانين التجميل/ الموضة) انه عنف بمنبع ثقافي، فالتركيز على سبيل المثال على النحافة النسوية ليس تعبير عن هوس الجمال النسوي ولكنه تعبير عن الهوس **بالخضوع النسوي**. ومما لا شك فيه ان الهيمنة الذكورية تجعل من النساء اشياء رمزية تؤدي الى وضعهن في حالة دائمة من انعدام الثقة الجسدية: يعني حالة تبعية رمزية..

١٠ ـ جدول توزع مواضيع التربية والخدمة الاجتماعية

الرقم	موضوع البحث
١	الادمان والسيدا من سوء التربية العائلية
٢	الاوضاع والاحوال النفسية والاجتماعية للاطفال في دور العجزة والجمعية الخيرية الاسلامية/ دار اليتيمة المسلمة
٣	اسباب العنف المدرسي واثره على الطالب في مدارس حوش الامراء (زحلة)
٤	دور القيم الدينية في تعديل سلوك الطفل
٥	تفاعل الطلاب مع مواد السنة الدراسية داخل الصف في قطاع التعليم المهني والتقني في لبنان

للفرد حاجات اساسية وهي مستمدة من الحاجة الاجتماعية مما يتطلب الاندماج مع المجتمع، لكنه اندماج غير مأمون بالمطلق... فالارتباط حاصل ما بين:

- القيم الاجتماعية
- موقع القيم الدينية في هذه القيم
- دورها في تكوين الجهاز النفسي للفرد وتأثيرها في سلوكه
- دور المدرسة في عملية التنشئة وفي نشر القيم
- دور الرعاية البديلة واثرها في اتزان السلوك.
- الانتماء المناطقي حافز للبحث وللمعرفة: الانتماء.

١١ ـ جدول توزع مواضيع الاعلام (بشكل عام) وثقافة الاطفال

الرقم	موضوع البحث
١	ثقافة الطفل اللبناني من خلال التلفزيون
٢	دور القصة في تشكيل ثقافة الطفل وتكوين سلوكه الاجتماع
٣	الانترنت ما بين التواصل والانقطاع واثره في تكوين الشخصية

اشتركت اغلب الابحاث وخاصة هذه الابحاث الثلاثة في الافراط باستخدام مصطلح «الثقافة» الذي يؤثر على تكوين الشخصية وفي السلوك الاجتماعي.

ولقد تمّ التركيز على دور وسائل الاعلام في نقل التنشئة الاجتماعية واظهار المواقف المحافظة تماماً مثل المواقف التي لا تنسجم مع الواقع الاجتماعي.

ويمكن القول ان الهم البحثي في هذه الفقرة غلب عليه الخوف من التواصل الاعلامي واثره على الاطفال، اما التواصل مع الانترنت فهو سلوك فرض نفسه واثر في كافة العلاقات المؤسساتية بدون اية تسوية.

انها معالجة المرتكزات التي تؤثر على وسائل الاتصال وتثبيت جملة من العادات والطقوس مما افضى الى صورة جسد نمطية (الجسد الانثوي).

١٢ ـ جدول توزع ابحاث الدبلوم حول موضوع «تشكل الهوية»

الرقم	موضوع البحث
١	التدخين كآلة نفسية تبحث عن الهوية
٢	اثر مهنة مضيفة الطيران في تشكيل هويتها

يبرز في الموضوع الاول = اللذة الفمية،

ويبرز في الموضوع الثاني= اثر المهنة. . .

وفي كلتي الحالتين تبرز **الهوامات** والتلذذ الهوامي والتواصل...

وفي الوقت الذي يقبل المجتمع المرأة كقوة عمل اساسية في سوق العمل وميداني العرض والطلب يؤكد على دورها الاجتماعي والفكري ومن ثم قدرتها في صنع القرار والمشاركة، فإن التشريعات الاسرية ما زالت تتعامل معها على انها انسان ناقص، «فاقدة الرجاجة والقدرة على التمييز»...

الافكار الرئيسية المطروحة:

- الانحرافات المرضية

وتمحورت من حيث الهم البحثي بشقين:

- المرأة
- الجنسية المثلية

فالمرأة كائن اجتماعي يعيش علاقات متناقضة وغير متساوية ما بين الجنسين، وهو كائن يعيش همّ التوازن ما بين نزوة الجمال ونزعة الالتزام القيمي المفروضة عليه.

واذا كانت «الانوثة» هي تاريخياً صراع ضد «الفحولة» (الذكورة) فإن «العزوبة» هي النمط الجنسوي الاكثر حداثة والذي يرتطم بالفكرة السائدة بأن الانوثة لا تجد سبيلها الا بواسطة الرجل... فالمعاناة مضاعفة هنا (معاناة نسوية + معاناة وجدانية)

وهي معاناة غير تصاعدية اذا ما رُبطت بمسارها التاريخي والاجتماعي الذي لا ينفك يحمل بذور التطور. ولا يجب ان ننفي ما ركزت عليه الابحاث (كقاسم مشترك) في اثر الاعلام الفضائي وما يقدم من نماذج احياناً نمطية بالمطلق واحياناً اخرى ثائرة ـ رافضة او مكرّسة لواقع جديد لكنه وللأسف يتركز على ادوار حديثة لا تطال الصميم بل هي تطال السطح فقط.

اما الجنسية المثلية خاصة الذكورية، فهو موضوع قل طرحه لأنه مرتبط

«بالماشية» Le machisme وبالقيم الاجتماعية الذكورية التي تسامح تبعاً للجندر. . .

*** السلطة الابوية**

فقد تمت معالجتها من حيث:

- ارتباطها بالتحولات المدينية وبعمليات التمدين وبكافة التحولات الاجتماعية الاخرى.

*** الاعلام وثقافة الاطفال**

- معالجة المرتكزات التي تحكم صورة العولمة.
- اثر وسائل الاتصال في تثبيت المرجعية الاجتماعية وفي تثبيت العادات والطقوس تارة وفي تحويل صور اخرى افضت الى صورة جسد نمطية تضخمت فيها صورة الجسد الانثوي.

*** العلائقية الزوجية**

- الاشباع العاطفي (عطف/ امان/ رعاية/ احترام/ احتمام)
- الاشباع الجنسي (عجز جنسي/ عقم/ انانية/ ضعف/ ثقافة جنسية/ تجارب جنسية)
- ردود الفعل للزوجة (ندم/ تأنيب ضمير/ امراض نفسية/ انحراف/ لا مبالاة)
- ردود الفعل عند الزوج (انتقام/ طلاق/ خيانة/ قتل. . .)
- الاغتراب الوجداني والزواج
- التباعد النفسي وواقع المرأة المعاصر
- ديناميكية العلاقة ما بين الجنسين

- الترقي الاجتماعي واثره على الحب بين الازواج
- القيم الثقافية والتغيير الاجتماعي.

*** القيم**

- التشريع العائلي
- الصحة النفسية والقيم
- دور القيم في تكوين الجهاز النفسي لدى الفرد.
- العوامل المؤثرة في تكوين القيم الدينية
- اثر المخدرات على التفكير

*** الرعاية البديلة**

- دور الرعاية/ المؤسسة البديلة/ الرعاية البديلة ودورها.
- التكيف والاندماج الاجتماعي
- المؤسسة البديلة/ التربية البديلة
- المواجهة بين الاصالة والحداثة/ سلوك المرأة اللبنانية وصورتها ازاء ما يقدمه لها الغرب
- الاحكام القيمية المعيارية

*** العنف المدرسي**

- العلائقية والآخر
- التماسك والتشريد العائلي
- العوامل المؤدية الى الانحراف
- الاسباب الخارجية للعنف ما بين المدرسة والاسرة

*** المرأة/ ما بين الجمال والتحرش**

- تطوير الذات وعدم التركيز على الجمال الخارجي
- وسائل الاعلام وعمليات التجميل
- اثر السلوك التجميلي في اعادة تشكل الهوية بغية تحقيق التوازن
- التحرش الجنسي والعمل (هل التحرش جزء من العمل؟ هل ان اغراء المرأة عبر جسدها: تساهم/ تحرّض بشكل غير مباشر؟ ام هل ان تقاطع الادوار بينها وبين الرجل يعكس مخاوفه من هذا التقاطع؟)

*** الشباب الجامعي والمراهقة**

- انقلاب في السلوكات العائلية وفي المرجعية الاسرية خلال السنوات الاخيرة (تحوّل من الاملاء والسيطرة الى النقاش والديموقراطية).
- ينقل الشباب منمطات الاسرة التربوية وافكارها في التنشئة التي يطبقها الاهل مع تعديلات طفيفة عليها.
- تنشئة المراهق الاجتماعية تتم تبعاً لمفاهيم مزدوجة ومتناقضة تدور في فلكي الحداثة والتقليد.
- الانتماء يحدد الذاكرة والذاكرة تحدد الانتماء
- تأثير البطالة على سلوك الشباب
- تتأثر اتجاهات الشباب الجامعي بكيفية تمضية اوقات فراغه وتحديداً بوسائل الاعلام مباشرة وايضاً **بالانترنت** (اصبح لها لغة تواصل خاصة).
- ما زال للاهل تواجد مهم في وظائف التربية وفي تأمين الخط الدفاعي الوجودي وفي التأثير على التخيل (الفردي والجمعي).
- مأساة الادمان الاجتماعي والتشرد الاسري.. والموقف من المدمن.

* العنف

- العنف في اساسه اجتماعي يُنقل عبر التربية الفردية.
- يؤثر العنف في بناء الهوية وتحديداً الانثوية.
- العلاقة مع الآخر تفاعلية وصدامية توّلد العنف...
- العنف الاسري والزوجي من صلب الثقافة.
- ربط الثقافة العنفية ليس فقط بالمجتمع بل بالنزوات الفردية.
- التعذيب وآثاره النفسية:

العقاب الجسدي/ السادو مازوشية/ الجلاد والضحية/ تأهيل الضحايا الناجين من التعذيب.

خاتمة

اغلب التقنيات المستخدمة كانت التقنيات التي تجعل المبحوث يستخرج مكنوناته ويعبر عنها عبر دلالات يسعى الباحث الى رصد رموزها ومعانيها وربطها بالمكبوت، فكان استبعاد الى حد ما لتقنية الاستمارة والتركيز على تقنيات التقابل المباشر بصيغة المقابلة نصف ـ الموجهة وبالطبع الملاحظة وقياس الاتجاه وتحليل المضمون وبعض الطرائق الاسقاطية.

لقد كانت الدوافع، دوافع شخصية ذاتية اكثر منها موضوعية لاختيار مواضيع الابحاث سواء كان ذلك في ابحاث الدبلوم ام في مذكرات ابحاث الجدارة.

وكان الهدف الاجابة المقنعة لفك حاجات الباحث انطلاقاً من معاشه... ولم تكن النتائج مهمة او انها قد غيّرت الكثير من المعطيات، فهو ما زال باحث متمرن (أو ما زالت)/ باحثة متمرنة... لذا فإن دوافع الاختيار والافكار المورّد معالجتها كانت اساس وصلب المعاناة الوجدانية التي حركت هذه الابحاث. وفي الوقت الذي تطلب فيه ـ وباصرار ـ التقنيات المعتمدة في علم النفس

الموضوعية كأساس معتمد ضد الموقف المبدئي من الذاتية فإن الهم البحثي الذي يُصدر هذه الابحاث هو ذاتي بدون ادنى شك... فهل توصل هؤلاء الطلاب الى الحقيقة التي يفتشون عنها؟ الذي كان يحول دون تطبيق ذلك بشكل فعال امور ثلاثة:

١ ـ مسار البحث والتزاماته المنهجية وطراوة العود لمشاريع البحاثة (موضوع العينة).

٢ ـ خشونة الواقع المجتمعي المعاش الذي يُعاد الارتطام به من جديد وصعوبة فصله عن العادة والموروة والشائع.

٣ ـ الحاجة الملحة للتأهيل النفسي والعمل على تقبلها وتقبل مفهوم الصحة النفسية لأفراد العينة كما لعامة الناس.

اما بعد، فإلى اي متى سيبقى تحسس ازدواجية الواقع ومعاناته ربطاً بالالم تحسس معاناة انثوية؟

والى اي مدى سيبقى الانتساب الى معهد العلوم الاجتماعية التزام انثوي محض؟

للاجابة عن هذين السؤالين نحن بحاجة الى امرين اثنين:

١ ـ وعي واعادة انتاج مفهوم السلطة وتوزيع الادوار

٢ ـ اعادة ربط التأهيل الاكاديمي في المعهد بسوق العمل وبماهية الاختصاص انطلاقاً من وعي لأهمية العلوم الانسانية عامة والعلوم الاجتماعية خاصة!

لائحة الجداول:

II ـ مواضيع مذكرات ابحاث طلاب الجدارة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الاول

١ ـ جدول توزع العينة تبعاً للجنس

٢ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث:

٣ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات ابحاث الطلاب الذكور

٤ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث تبعاً للموضوع الاول: العلاقة بين الجنسين

٥ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث من حيث موضوع الاطفال

٦ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع المرأة:

٧ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حلث مواضيع الاسرة والزواج

٨ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الشباب والمراهقة

٩ ـ جدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع التربية والمدارس

١٠ ـجدول توّزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الاعلام والانترنت

١١ ـجدول توزيع مواضيع مذكرات الابحاث على المواضيع السياسية

١٢ ـجدول توزع مذكرات الابحاث من حيث مواضيع الاعاقة والمعاقين

١٣ ـجدول توزيع مذكرات لاابحاث من حيث مواضيع الدين

١٤ ـجدول توزع مذكرات الابحاث من حيث التغذية

II ـ مواضيع أبحاث طلاب دبلوم الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعية

١ ـ جدول توزع العينة تبعاً للجنس

٢ ـ جدول توزع مواضيع مذكرات الابحاث

٣ ـ جدول توزع مواضيع ابحاث الطلاب الذكور

٤ ـ جدول توزع مواضيع الابحاث تبعاً للعنوان الاول: الانحرافات المرضية:

٥ ـ جدول توزع مواضيع الشباب الجامعي والمراهقة

٦ ـ جدول توزع الحب والزواج والشراكة

٧ ـ جدول توزع مواضيع المرأة في ابحاث طلاب دبلوم الدراسات العليا في معهد العلوم الاجتماعية

٨ ـ جدول توزع ابحاث طلاب الدبلوم في علم النفس الاجتماعي حول موضوع السياسة والدين

٩ ـ جدول توزع ابحاث العنف

١٠ ـجدول توزع مواضيع التربية والخدمة الاجتماعية

١١ ـجدول توزع مواضيع الاعلام (بشكل عام) وثقافة الاطفال

١٢ ـجدول توزع ابحاث الدبلوم حول موضوع «تشكل الهوية»

المراجع

١ ـ اصدارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية = الاسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث ـ سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ـ البحرين ١٩٩٨.

٢ ـ المركز الاسلامي الشيعي الاعلى ـ وقائع مؤتمر انماء لبنان الاجتماعي ـ بيروت ـ ت٢ ١٩٩١.

٣ ـ عبد الله الغذامي ـ المرأة واللغة ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ـ ت١ ١٩٩٦.

٤ ـ فاطمة المرنيسي:

ـ نساء على اجنحة الحلم ـ المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ـ طبعة ١ ـ ١٩٩٨.

ـ هل انتم محضون ضد الحريم؟ المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ـ طبعة ١ ـ ٢٠٠٠.

ـ شهرزاد ليست مغربية: ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ٢٠٠٢ ـ طبعة ١.

ـ العابرة المكسوة الجناح: ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ٢٠٠٢.

٥ ـ نهوند القادري ـ سعاد حرب ـ الاعلاميات والاعلاميون في التلفزيون ـ بحث في الادوار والمواقع ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ٢٠٠٢.

٦ ـ جمعية تنظيم الاسرة ـ نساء وجمعيات ـ دار النهار ـ بيروت ٢٠٠٢.

٧ ـ حجازي مصطفى ـ الصحة النفسية ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ـ طبعة ١ ـ ٢٠٠٠.

٨ ـ زهير حطب ـ تطور بين الاسرة العربية ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ١٩٨٣.

٩ ـ ف. شرف الدين ـ دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان ـ اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة ـ مؤسسة فريدريش ايبرت ـ بيروت ٢٠٠١، ص٤٧.

١٠ ـ مريم سليم وآخرون: المرأة العربية بين شكل الواقع وتطلعات التحرر ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٩٩ ـ طبعة ١.

١١ ـ F.Charvin = la psychologie et ses applications pratiques. Références. Paris, 1995.

١٢ ـ N. Elias, la civilisation des moeurs, coll.pluriel- Calman- Levy- Paris 1973.

تبادل الخدمات بين الثقافة والسياسة

عاطف عطيّه(*)

تعمل هذه الورقة على اظهار العلاقة بين الحاكم والمحكوم عن طريق البحث في رموز التبادل بينهما لتأمين المصالح التي تسمح باستمرار هذه العلاقة وتمتينها، وإن كان ذلك بتغير أشخاص الحاكمين أو تزايد أعداد المحكومين أو نقصانهم. وتختصر الورقة هنا هوية الحاكم بالسياسي الذي يتخذ من السياسة مهنة له تؤهله ليصير نائباً في البرلمان أو عضواً في الوزارة، أو ليقترب من هذا الموقع، أو على أمل أن يكون من عداد الحاكمين. أما المحكوم هنا، فهو الناخب الذي يعتبر نفسه، وينظر اليه من قبل الحاكم، أو من يلوذون به، حلاً وربطاً وسلطة وجاهاً، على أنه موصل الحاكم إلى حكمه والنائب إلى برلمانه، والوزير إلى وزارته.

وعليه، ينحصر هذا القول في العلاقة بين رجل السياسة والناخب وكيفية تبادل الخدمات بينهما بالاستناد إلى العامل الثقافي الذي يتحدد بأصول العلاقة، إن كان بطريقة واعية تتمظهر بالتوجه نحو نصرة هذا السياسي، أو ذاك، واتخاذ الموقف المؤيد والداعم لهذا السياسي لا لذاك؛ أو بطريقة فيها الخلط من الوعي واللاوعي تجعل من الناخب المدافع المستميت عن السياسي الذي يؤيد، ويعمل بالإخلاص والتفاني من أجل حشد الأنصار والمؤيدين، أو تجعل منه الخصم اللدود لمن يقف في الموقع المقابل، حاكمين ومحكومين، دون أن يذكر أحد من الجميع المصالح التي تجمع أو تفرّق(١).

(*) الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية.

(١) أنظر في خصوص المؤيدين أو المعارضين لهذا التوجه أو ذاك ذاكرين حسنات من يؤيدونه ومساوئ من يعارضونه دون أن يأتي أحد على ذكر المصلحة التي تربط هذا الفريق مع من يؤيدونه والمصلحة في معارضة الآخر، والعكس صحيح؛ في:
ـ غوردن ميتشل، اتجاهات جديدة في في علم الاجتماع، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، بغداد، ص: ٦٣٥.

يتأسس العامل الثقافي الذي يوجه متبادلي الخدمات على عاملين اثنين لا ينحصران في تأثيرهما على المدينة فحسب، بل يتجاوزان الإطار المديني إلى الريف والمناطق التي تتأرجح في نمط معيشتها بين الريف والمدينة. هذان العاملان هما: الانتماء الديني المذهبي والانتماء العائلي مع كل ما يرتبط بهما من الارتباطات الأولية للانسان. يشجع هذين العاملين ويعمل على ترسيخهما، مهما تغيرت الأقوال والأفعال بما يتناقض مع ذلك من ممارسات يومية توحي بتغير الأحوال أو بما تفرضه انشغالات العصر الحديث وهمومه، نظام سياسي ـ اجتماعي لا يزال ينظر إلى الناخب على أنه واحد في رعية، وإلى السياسي على أنه ممثل للطائفة ـ المذهب أو الدين، ومرسل من قبلهما، هكذا، ليصير، من بعد، ممثلاً للأمة جمعاء.

تضافر العامل الثقافي بعناصره الأساسية، مع النظام الطائفي ومع قانون الانتخاب في كل تعديلاته، والمحاولات، أنتجت نمطاً محدداً وشبه ثابت من التعامل بين الطرفين. ويحصر هذا التعامل بين شخصي السياسي المرشح والناخب بصرف النظر عن عدد المرشحين وعن عدد الناخبين أيضاً. وشخصانية العلاقة هذه تفرض نوعاً من تبادل الخدمات تبقى في كل الأحوال محصورة بين الناخب كشخص يزيد وزنه أو ينقص بالنسبة للسياسي على قدر ما يستطيع تقديمه من الأصوات. وهذه الإستطاعة لا تتحدد بالشكل الدقيق إلا بقدر ما يكون التبادل من الجهة المقابلة. وغالباً ما يكون عنصر التبادل المقابل هذا، دعماً للدخول إلى وظيفة أو إخراجاً من السجن، أو تبوّءاً لمركز هام من مراكز السلطة في الدولة. وتبادل المصالح هذا، يفيد المتبادلين؛ فيعطي للسياسي، أولاً؛ مراكز ادارية ومواقع سلطة في الدولة يستطيع من خلالها مدّ نفوذه الى أماكن قصيّة يعمل من خلالها على زيادة خدماته، وبالتالي نفوذه؛ ما يؤدي، بالممارسة والمثابرة، على جعل موقعه في السلطة السياسية، على أي مستوى كان، من الثوابت. ويعطي المستفيد من الخدمة، ثانياً؛ موقعاً يميزه عن الأقران، ويصيّره من ذوي النفوذ، فيزيد، بذلك، مؤيدوه والواقفون على رأيه،

ويزيد بالتالي وزنه لدى السياسي وتنتقل عملية تبادل المصالح إلى مرتبة أرقى وهكذا. ولا أجد تعبيراً عن هذه العلاقة أفضل من: «حكّ لي لأحكّ لك». وهو تعبير شائع يصف نوعية العلاقة السياسية على مختلف مستوياتها في لبنان. وهو ما اصطلح على تسميته مؤخراً في قاموس السياسة اللبنانية بالزبائنية السياسية.

ـ ٢ ـ

لا يختلف الوضع في طرابلس، على صعيد العلاقات وتبادل المصالح بين الحاكم والمحكوم، عن الوضع اللبناني عامة، وإن كان لكل مجتمع محلي مقتضياته وظروفه المخصوصة التي تسهم في إظهار التميز والاختلاف ضمن إطار منطق التوجه نفسه. فالمجتمع المحلي الطرابلسي ينتمي في أكثريته الساحقة إلى الإسلام السني، مع وجود أقلية مسيحية أرثوذكسية، مارونية، كاثوليكية تتراوح في أوقاتنا الحاضرة بين الثمن والعشر(١/٨، ١/ ١٠) من الطرابلسيين، ويزيد هذا العدد قليلاً لدى العلويين[١]. ومع ذلك تتمثل الأقليات الدينية في المدينة بنسبة ٥،٣٧٪. والنواب السنّة هم الذين يفوزون على أقرانهم المرشحين من الطائفة نفسها بعد خوض «معارك» تبادل الخدمات والمصالح مع الناخبين، ويجلبون معهم أصحاب الحظوة من الطوائف الأخرى الذين لا حول لهم ولا قوة إلا باعتبارهم محط الاختيار من قبل أصحاب الحل والربط في هذا المجال، أو باعتبار قدرتهم على دفع مصاريف اللائحة، أو حصولهم على التزكية من مواقع أخرى، غير ذات توجه سياسي من داخل المدينة، أو ذات توجه سياسي،

(١) ظهر في لوائح الشطب العائدة لانتخابات المجلس البلدي في مدينة طرابلس سنة ١٩٩٨ أن نسبة المقترعين حسب انتماءاتهم الطائفية في المدينة هي: ١،٨٠٪ من السنة، و٤،٦٪ من العلويين، و٦،٤٪ من الأرثوذكس، و١،٣٪ من الموارنة والباقي من الطوائف الأخرى المسيحية والاسلامية وغير المحددة، ما يعني أن ١،١٦ من الطوائف غير السنية الممثلة في المجلس النيابي تحظى ب ٥،٣٧٪ من نواب المدينة. أنظر في هذا الخصوص:
ـ عبد الغني عماد، الانتخابات البلدية في طرابلس، جروس برس، ٢٠٠٠، طرابلس، ص: ٥٠.

وغير سياسي، من خارجها، تحصل بالمقابل على ما تطلب من أصوات الأقليات في دوائر انتخابية مغايرة في انتمائها الطائفي أو الديني، قريبة أو بعيدة، انطلاقاً من مقولة تبادل الخدمات والمصالح إياها.

اعتمدت طرابلس في انتخاباتها النيابية قبل ١٩٧٥ على عناصر أساسية، أهمها شيوخ الحارات وقبضاياتها ورؤوس العائلات المعتبرة في المدينة، بالاضافة إلى براعم متفتحة حديثاً فرضتها الأحزاب السياسية ذات التوجه القومي، وبدرجة أقل ذات التوجه «الأممي»، الموصولة بصلات بدت متينة مع بيروت ودمشق والقاهرة، أو أبعد. هذه العناصر مجتمعة أنتجت ما أطلق عليه المشتغلون في العمل السياسي اسم المفاتيح الانتخابية.

لم يظهر هؤلاء من فراغ. بل اشتهروا في المدينة، قبل ممارسة النشاط السياسي المبني على العمليات الانتخابية، بجرأتهم وشجاعتهم وشدة بأسهم. وانتزعوا محبة رجالات المدينة المتنورين وعطفهم[1] لما كانوا يقومون به من مقارعة للأجنبي المحتل. وقد اشتهروا بتجارة الممنوعات وأعمال التهريب، وفي الوقت نفسه بالتصدق على الفقراء وحماية الضعفاء. دخل الكثيرون من هؤلاء باب السياسة ليكونوا السواعد القوية والمفاتيح الانتخابية لمن اهتموا ببناء زعاماتهم في المدينة.

وجد القبضايات والمتنفذون في مسؤولي المدينة ورجالاتها الذين توجهوا الوجهة الحديثة في العمل السياسي، ملجأهم الجديد. فهجر الكثيرون منهم أعمال الفتوة والبلطجة، ودخلوا في خدمة السياسيين الجدد يتبادلون معهم المصالح والخدمات: حماية المسؤولين والدفاع عنهم، مقابل تأمين أكلاف معيشتهم، أو حماية تجارتهم، أو المساعدة في تأسيسها، أو فك أسر أحدهم، أو أحد أتباعهم، في حال ألقي القبض عليه من قبل رجال السلطة. وفي هذه

---

(١) محمد نور الدين ميقاتي، طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين، دار الانشاء، ١٩٧٨، طرابلس، ص: ١٤٠.

الحال كثيراً ما كان يتصارع هؤلاء ويتقاتلون في سبيل مآرب سياسية يجنيها من صراعهم وتقاتلهم كبار المدينة وزعماؤها السياسيون.

وتبقى مهام هؤلاء، في كل الأحوال، حماية الزعيم والعمل على زيادة نفوذه، وهم عادة ما يتفانون في خدمة زعمائهم، لأن مهامهم هذه تزيد من نفوذهم، وتمتّن حظوتهم لدى هؤلاء من ناحية، وتعزّز سطوتهم تجاه العامة من ناحية ثانية. هذا طبعاً، بالاضافة إلى العمل على الحد من نفوذ وسطوة كل من هم خارج دائرة التبعية والولاء[1].

كان هؤلاء المتنفذون ينشطون، يصولون ويجولون في المواسم الانتخابية عن طريق الاحتفالات والمهرجانات الانتخابية، وترتيب اللقاءات الشعبية في الحارات مع المرشحين. وكانوا غالباً ما يكتفون بما تقدمه هذه الأدوار من شهرة وجاه وحظوة عند المرشحين، واعتبار وتميز لدى العامة. وغالباً ما يحصلون أيضاً على مكاسب وخدمات من الفائزين من المرشحين، وحتى الخاسرين منهم، يستأثرون بها، ويوزعون شيئاً منها على المقربين منهم من أصحاب الحظوة والنشاط، ونادراً ما يصل شيء من هذه المنافع والخدمات إلى العامة. وهؤلاء ما كانوا يرضون بما حصل عليه غيرهم ولم يحصلوا عليه هم، إلا لأنهم كانوا يكتفون بما يقدمه شيوخ الحارات وقبضاياتها ومتنفذوها لهم في مناسبات أخرى، أكثر ما انحصرت في المناسبات الدينية ومناسبات الأعطيات الشرعية التي كانت توزع عليهم إما على سبيل الزكاة أو الفطرة، أو بما تجود به أراضي الأوقاف وأبنيتها.

أفترضْ في هذا المقام أن المتنفذين وشيوخ الحارات كانوا منذ أزمنة موغلة في القدم صلات الوصل بين أغنياء المدينة وفقرائها، وخصوصاً في ما يتعلق بالفرائض الشرعية. من هنا، بتقديري، جاء احترام الخاصة لهم بالإضافة إلى محبة العامة. وهم المهيأون للعب الدور السياسي في خدمة متزعمي المدينة،

---

(١) أنظر في هذا الخصوص:

ـ سالم كبارة، طرابلس في ذاكرة الوطن، دار النهار للنشر، ٢٠٠٥، بيروت، ص: ١٤٠.

كما للعب الدور المناوئ للسلطة ممانعة وتهريباً وتجارة بالممنوعات. فكان هؤلاء، بحق، خير من يمكن أن يلعب دور المفاتيح الانتخابية. ينضاف إليهم مخاتير المحلات ورجال الجهاز الديني ممن يدخلون في إطار الوظائف الدينية والشرعية التي يشرف عليها دار الافتاء، وعلى رأسها المفتي بما يمثل على صعيدي الشرع الديني والوزن السياسي.

وهنا لا بد من التأكيد أن العنصر الديني المشكّل الرئيسي للبنية الثقافية يبقى المسيطر الأساسي على توجهات الحكام والمحكومين، والموجه الأول لتبادل الخدمات فيما بينهم. من هنا نفهم حرص رجال السياسة على بناء أمتن العلاقات مع رجال الدين إلى أي طائفة انتموا. ينضاف إلى ذلك، هذه العلاقة المفصلية بين الشأن الديني والشأن السياسي؛ هذه العلاقة التي زاد في بلورتها تقاسم الحصص في لبنان الاستقلال، وما بعده، على الأساس الطائفي، في الداخل، والنظرة إلى العروبة باعتبارها رديفة للاسلام السني، في الخارج. والمثال الساطع على ذلك، وفي طرابلس بالذات، خروج مشروع زعامة عبد الحميد كرامي السياسية، ومن ثم ترسّخها، من عباءة الدين، باعتباره مفتياً لطرابلس والشمال، قبل أن يصير نائباً ومن ثم زعيماً. وقبل أن يطلق قولته المدوية: «ما من قوة في العالم تجبرنا على الاعتراف بلبنان إذا لم يكن عربياً ومن صميم البلاد العربية»[1].

إذا كان العنصر الديني الأساس المشكّل للعامل الثقافي؛ وإذا كانت المدينة المنتجة لزعامتها السياسية باعتبارها مدينة مسلمة سنية بأكثرية أهاليها الساحقة، فإن وهج هذا العنصر لا بد له أن يخف ويبهت طالما المنافسة الشديدة تحصل بين المنتمين إلى المذهب الديني نفسه. هنا، ينتقل الوهج إلى العنصر الثاني

---

(١) كتبت هذه العبارة على قاعدة تمثال عبد الحميد كرامي في الساحة التي تحمل اسمه، وهي الساحة التي تحولت فيما بعد بحكم الأمر الواقع إلى ساحة النور. وهي تحمل حالياً الاسمين. للتفصيل، أنظر:

ـ مها كيال، عاطف عطيه، تحولات الزمن الأخير، مختارات ٢٠٠١، بيروت، ص: ٣٧.

المشكّل للعامل الثقافي، عنصر الانتماء العائلي والقرابة المتأتية من رابطة النسب الدموي ومن المصاهرة أخذاً وعطاءً. ما يعني أن حجم العائلة وامتداداتها القرابية تشكل عنصر التبادل الأساسي بين زعيم المدينة، أو مشروع زعيمها طالما له سلطة تزعّم اللائحة أو تشكيلها، وبين المرشح لأخذ مكانه في اللائحة قبل أن يصير مرشحاً لتمثيل الناخبين في المجلس النيابي. وهنا، على المرشح نفسه أن يلعب اللعبة ذاتها في علاقته مع الناخبين، وفي عملية تبادل الخدمات والمصالح معهم.

- ٣ -

إكتفت طرابلس، قبل التسعينيات بهذا النوع من العلاقات بين الحكام والمحكومين. وبقيت هذه العلاقات في إطار استمرار زعامة المدينة بين رجال سياسة من هذه العائلة أو تلك، تغير من وجوههم، أو من وجوه بعضهم على الأقل، الرياح السياسية التي عادةً ما تهب على المدينة من بيروت والقاهرة ودمشق، أو من بغداد وفلسطين بمنظمة تحريرها ومقاومتها. ولا مقابل لاستمرار هذه الزعامات، أو مشاريعها، أو هذا النفوذ الموصل إلى الندوة البرلمانية، إلا ما تقدمه، أو ما يقدم باسمها، من خدمات إلى القاعدة الشعبية وإلى المتنفذين فيها، إن كانت تكريساً لمشيخة موجودة في الحارات، أو وظائف ومناصب في دوائر الحكومة، أو مؤسسات القطاع الخاص في المدينة وخارجها.

وبقي منطق المدينة هو الغالب بالاستناد إلى العنصرين المشكّلين لبنيتها الثقافية: الدين والقرابة النَسَبية، مع محاولات أخذ عناصر أخرى مكانهما، أو على الأقل بجانبهما، في البنية ذاتها. وقد كان نجاح هذه المحاولات محدوداً. وتجلى ذلك إما في إيصال نائب إلى مجلس النواب على غير الطريقة التقليدية، وهي طريقة الانتماء السياسي، وتغليب العقيدة القومية على أي اعتبار آخر، مع لحظ عدم التناقض بين اعتبار القومية العربية واعتبار الدين لدى الأكثرية الساحقة من مسلمي المدينة. هذا طبعاً، بالاضافة إلى المواصفات الشخصية والخدمات

الطبية التي كان يقدمها هذا النائب الجديد دون تفرقة بين محازب ومناصر وخصم. إلا أن هذه الحالة بقيت يتيمة[1]. ذلك أن الأحزاب التي تنادي بالوحدة، على أي صورة كانت، بقيت، قبل فلتة الشوط هذه، وبعدها، وحتى أيامنا الحاضرة، على هامش الحياة السياسية في المدينة. وفي الحالات التي دخلت معترك السياسة كانت إما مناصرة لهذا الزعيم أو ذاك[2].

ـ ٤ ـ

عندما استأنفت الحياة السياسية اللبنانية مسيرتها الطبيعية بعد اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩ وإجراء أول انتخابات نيابية بعد حرب ١٩٧٥ بالتعيين والانتخاب سنة ١٩٩٢ ومن ثم بالانتخاب سنة ١٩٩٦ وما بعد، دخل عنصر جديد على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو عنصر المال. وقد تأتّى هذا من رجالات قدموا إلى الحياة السياسية، على الأقل في طرابلس، من المغتربات، ومن النجاح في عالم الأعمال. والأهم من ذلك أنهم من خارج الحياة السياسية المحلية. وساعدهم على القيام بنشاطهم، وإن بحذر في البداية، قدرتهم المادية من ناحية، وضعف هذه القدرة لدى سياسيي المدينة الذين أثر عليهم انهيار العملة الوطنية وتدني مستوى المعيشة الذي طالهم كما طال غيرهم من الأهالي، وإن كان بنسبة أقل. وزاد من تأثير ذلك غياب زعيمي المدينة عن طريق النفي

---

(١) حصل النائب عبد المجيد الرافعي، الطبيب المعروف بخدماته في طرابلس على ٥٤٣ صوتاً زيادة على ما أخذه رشيد كرامي، زعيم المدينة، في دورة انتخابات ١٩٧٢. وهي آخر انتخابات حصلت قبل حرب ١٩٧٥.
أنظر في هذا الخصوص:
ـ الأمن العام اللبناني، الانتخابات النيابية بالأرقام والنسب المئوية ١٩٧٢، منشورات الأمن العام اللبناني، ١٩٧٤، بيروت، ص: ٣٩١. وعندما استأنفت الانتخابات مسيرتها بعد اتفاق الطائف سنة ١٩٩٢ كان كل شيْ قد تغير.

(٢) للتفصيل حول هذه المسألة، أنظر:
ـ سالم كبارة، طرابلس في ذاكرة الوطن، مذكور سابقاً، ص: ١٤٦ ـ ١٤٧.
ـ مها كيال، عاطف عطيه، طرابلس من الداخل، مختارات، ٢٠٠٦، مختارات، بيروت، ص: ٣٨ ـ ٥٠.

والاغتيال. وسدّت هذا الفراغ مشاريع زعامات حاولت ـ ولا تزال تحاول ـ أن تثبت وجودها بالطريقة التقليدية السابقة، إلى جانب مشاريع زعامات مستحدثة أثبتت وجودها بما يتلاءم مع حاجات الناس الضرورية؛ الناس الذين خرجوا، أو كادوا، من حروب محلية طاحنة داخل المدينة، وبين المدينة وخارجها، أبقت الأكثرية الساحقة من الأهالي على خط الفقر أو ما دون. وفي كلتا الحالتين، التقليدية والمستحدثة، أثرت قوى الأمر الواقع في توجهات الناس وفي مصائر المرشحين عن طريق تشكيل اللوائح وانتقاء أصحاب الحظوة.

جاءت المساعدات المادية والعينية من رجالات المدينة الجدد لتستبدل عناصر التبادل السابقة بين الحكام والمحكومين، إلى عناصر تبادل بين طموح سياسي يحاول أن يجد له مكاناً في سياسة المدينة، وبين طموح أهلي يحاول أن يصعد من تحت خط الفقر إلى سطحه. من هنا، يظهر أن التلاقي بين مصالح المحكومين في أن يعيشوا حياة كفاف وفي أن يبتعدوا عنه صعوداً، وبين طموح من يجد أن من حقه لعب دور سياسي في المدينة بعد شبه فراغ في لعب هذا الدور المحلي والوطني، وإن استعمل رصيده المالي مقابل رصيد الآخرين الشعبي والموروث؛ يظهر أن التلاقي هذا، غيّر مجاري اللعبة السياسية المحلية، كما غيّر مجاري اللعبة نفسها على صعيد أكثر الدوائر الانتخابية من الشمال إلى الجنوب. واستبدل التلاقي هذا، لعبة السلطة والنفوذ والخدمات التي غالباً ما كانت تقام على حساب الدولة، إلى لعبة المال والخدمات الانمائية التي تقام على حساب السياسيين الجدد بانتظار أن تقام على حساب الدولة في لحظات الانتقال من الطموح للوصول إلى السلطة، إلى ممارسة السلطة ذاتها.

ـ ٥ ـ

لا بد هنا من القول أن المحدد الرئيسي لهذه العلاقة التبادلية بين المصالح هو مظهر الفقر وضغطه على الأهل وقبوله، بطبيعة وجوده كفقر، بأي نوع من أنواع المساعدة.

وهنا لابد من البحث في مفهوم الفقر وفي كيفية تمظهره في حياة الناس وفي نمط معاشهم. فالفقر، بمعناه العام، هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[1] المعقول والمقبول في المجتمع في فترة زمنية محددة[2].

وإذا أخذنا المناطق الشعبية في طرابلس فإننا نجد طرقاً عديدة في تدبير شؤون الناس اليومية. فمجال العمل في المدينة يمكن أن يكون مصدر عيش يومي للفقراء يصل إلى حد الكفاف والتكيف مع مكانتهم الهامشية في المجتمع. ويتمظهر ذلك في نمط حياة يتسم بمواصفات ثقافية محددة يتبعها الفقراء في أي مكان في العالم وخصوصاً في المدن. أسس للنظر في هذا النمط أوسكار لويس[3]. واعتبر لويس أن النمط هذا، ينبني على ثقافة معبرة عن قيم فرعية داخل المجتمع ظهر أن لها مشكلة نمو بسبب القيم التقليدية وأنماط السلوك التي تعرقل عمليات التقدم الاجتماعي.

هذا النمط من الحياة يحفظ لثقافة الفقر أهميتها، إن كان بالنسبة لتدبر الدخل اليومي، أو في الطريقة التي تدار بواسطتها عناصر الاستهلاك اليومي بأدنى التكاليف الممكنة. هذا بالإضافة إلى تدبر شؤون الاستهلاك الأخرى، حسب تسلسل أولوياتها وصولاً إلى مناسبات محددة يمكن أن تندرج تحت عنوان «الفرصة الذهبية» التي تسمح للكثيرين من محدودي الدخل أن ينهضوا موقتاً إلى مستوى خط الفقر. وهي الفرصة التي تتيحها عادات وتقاليد شرعية إسلامية تفصح عنها فريضة الزكاة والفطرة بالشكل التي تتوارثه المدينة وتنقله عن عصور سبقت بإجراءات معروفة ومنتظرة يقوم بهام المتمولون من أهالي المدينة

---

(١) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠، القاهرة، ص: ٤١.

(٢) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، بيروت، ص: ٢١.

(٣) أوسكار لويس(مقتطفات)، في:

- تيمونز روبرت وإيمي هايت (محرران)، من الحداثة إلى العولمة، الجزء الأول، عالم المعرفة، العدد ٣٠٩، الكويت، ص: ١٦٩ ـ ١٧٠.

بتحديد ما عليهم تقديمه من أرباحهم ليوزع على الفقراء بالأسماء والعناوين التي يعرفها جيداً متخصصون بتوزيعها في أوقات محددة من السنة.

هذه الطريقة لا تزال معتمدة في إعادة توزيع الثروة باسم الشرع الديني ومتبعة منذ القدم، وإن تمأسست بإنشاء بيت الزكاة. إلا أن التوزيع بقي في جزء كبير منه محافظاً على آليته السابقة، إن كان من جهة تعيين المستفيدين من قبل المكلفين دافعي الزكاة والفطرة، أو كان من جهة المستفيدين إذا أرادوا معرفة مصدر المال. وما زاد من أهمية المال الموزع، كمورد أساسي للفقراء، ما أضيف إليه من أموال توزع مباشرة باسم السياسيين (الحكام) أو الطامحين إلى دور سياسي في المدينة إلى المحكومين (الناخبين) طلباً لايفاء خدمة بخدمة، المال مقابل الصوت الانتخابي.

ولكن الخطورة، والخطورة القصوى، أن يستسيغ الناس مظهر الفقر هذا، ويقبلون بالتلازم معه وبالتكيف مع شروطه، وبالاستسلام له بحجة أن المساعدات المادية والعينية تغني عن التفتيش عن الرزق الحلال وتجعل الفقراء في حالة انتظار دائم لما يأتي من الرزق ولا يهم المصدر، ما يسمح بانتشار مظاهر النفاق والباطنية والتعامل مع كل من السياسيين باذلي المال على أنه المختار مع من يريد في صندوق الاقتراع. وهنا ظهر الكثير من الشعارات التي تعبر عن احتجاج السياسيين الذين لم يسلكوا هذا المسلك في عملهم السياسي مثل: «الكرامة أغلى من المال»[1] أو «المال السياسي يعطل الحياة الديمقراطية». ووصل الأمر إلى التندر في الشارع الشعبي من خلال تداول أقوال من مثل: «إذا كان معك كلنا معك». «نحن مع فلان لأنه مناولنا (منّا ولنا)»، و«هلق وقت الفتّ (الدفع) مش اللت (كثرة الكلام). الخ...

ما خلفته هذه الطرق في توزيع المال أثرت سلباً على الناس، لأنها

(١) عبارة كتبها مناصرو عمر كرامي، خليفة شقيقه رشيد زعيم طرابلس، أسفل صورة ضخمة له في وسط المدينة، والعبارات التي تلي متداولة بكثرة فيها، وكتب بعضها على يافطات كبيرة في الساحات العامة أو واجهات المحلات.

ساهمت في ترسيخ ثقافة الفقر وعملت على استمرار هذه الثقافة مع احتمال انتقالها من الآباء إلى الأبناء بالإضافة إلى ما يمكن أن يرافقها من خضوع واستسلام للواقع، ومن ترسيخ للإيمان المطلق بالقدرية، وانقياد لأصحاب النعمة باسم الدين وما تؤمّنه من تبعية للمتمولين، باعتبارهم متمولين، باسم السياسة. وهذا كله يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الفقر. وهي الثقافة الأخطر بكثير من الفقر ذاته، باعتبارها ثقافة للفقر من ناحية، ومنتجة لفقر الثقافة وعاملة على تعميم الجهل[1]، من ناحية ثانية؛ وبالتالي استمرارية الفقر وتسويغه ورده إلى مصادر غيبية إيمانية، تؤمّل الفقير بغنى أبدي لا يفنى في الحياة القادمة.

- ٦ -

هذه العلاقة المتبادلة بين السياسيين والناخبين، على المستوى الفردي أثبتت عدم جدواها حتى بالنسبة للسياسيين أنفسهم. ساهم في تغيير هذه النظرة انتشار مفاهيم التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة، والاقتناع بأهمية رفع مستوى التعليم وتعميمه في المناطق الأكثر فقراً في المدينة وخارجها بالاضافة إلى وعي دور المرأة والعمل على تمكينها وتدريبها لتعرف حقوقها ولتمارس دورها. واعتبر القيمون على شؤون السياسة في المدينة أن أفضل ما يمكن أن يمارسوه لرفع شأنها هو تدريب الناس وتأهيلهم ليحصّلوا رزقهم بأنفسهم، وإنشاء المؤسسات الداعمة لتوجه المدينة الاقتصادي ونموها وتنمية الانسان نفسه فيها من حيث قدرته على إعالة نفسه ومن هم في عهدته. فأنشأوا المؤسسات لتقوم بهذه المهام، وعملوا ولا يزالون يعملون على دعم المؤسسات الصحية والتربوية والاجتماعية والثقافية والدينية لتحل محل المتنفذين والمفاتيح الانتخابية، أو لتكون إلى جانبهم في أضعف الإيمان. وأثّروا على ممارسي السياسة التقليدية فحرفوهم عن مسارهم القديم ليقدموا خدماتهم عن طريق مؤسسات الخدمة والرعاية الاجتماعيين وإن بِشكل أكثر تواضعاً. فظهرت

(١) روبرت وهايت، من الحداثة إلى العولمة، مذكور سابقاً، ص: ١٧٧ ـ ١٧٨.

المؤسسات كصلة وصل بين الحاكم والمحكوم، وابتعدت قدر الامكان عن شخصانية العلاقة وفرديتها وإن بقيت تقوم بالدور نفسه الذي كان يقوم به المتنفذون وشيوخ الحارات والمفاتيح الانتخابية مهما كان لون اللباس الذي يلبسونه. إلا أن هذا الدور الجديد لم يقض على دور هؤلاء، بل زادت فاعليتهم بتوفر المال بين أيديهم، من ناحية؛ وباستغلال الوسائل الاعلامية الحديثة الداعمة لتوجه السياسيين، من ناحية ثانية. فالغاية الأخيرة للجميع تمتين العلاقة بين السياسي والناخب، وترسيخ نفوذ الحاكم بتقديم الخدمات للمحكوم ولكن بطريقة أسهل وأحدث، مع ترك هامش من الحرية في علاقة المحكوم بالحاكم.

إقتنع السياسيون في المدينة، على اختلاف توجهاتهم، أن هذا المنحى هو الأبقى والأدوم من الملايين التي تعطى وتذهب هدراً. وكان هذا نتيجة إفادتهم من تجاربهم السابقة. فبدأت تحل الدراسات العلمية التي يمكن أن تقدر حاجات المجتمع والأهالي محل الإعانات العشوائية والارتجالية. وظهرت الخدمات على الصعيد العام والمبنية على نظرة مؤسسية حديثة على أنها الأفعل والأكثر ترسيخاً للموقع السياسي، والأكثر قدرة على نقل المجتمع من حالته الأهلية إلى حالته المدنية، والأكثر مساهمة في صناعة الحس المدني وشعور المواطنية اللذين يعملان مع عناصر أخرى متناغمة على نقل العلاقة بين الحاكم والمحكوم من تبادل المنافع والخدمات على المستوى الخاص إلى تبادلها على المستوى الوطني العام بقانون انتخاب لا بد أن يكون عصرياً مكملاً لعناصر المجتمع المدني والدولة الحديثة.

التواصل والإتصال، نموذجٌ تفسيري جديد؟

سليمان الديراني(*)

من يستطلع، بدقةٍ وتأنٍ، الموضوعات البحثية لطلاب الدراسات المعمقة أو العليا في العلوم الإجتماعية، لن يفاجأ، على الأرجح، باستحواذ الظاهرة التواصليّة عموماً، وبالأخص التواصل الإعلامي والمعلوماتي، على نسبةٍ ملفتةٍ منها(١). كما أنّ من يتابع، عن كثبٍ، الإصدارات لتآليف وكتابات وترجمات، بالعربية، تطاول الظاهرة عينها، سيتأكد، بيسرٍ، أنّها محل إهتمام مكثّف. ومردُّ ذلك، على ما نرى، يعود الى أنّ المعيوش اليومي للناس، ومصادر معارفهم ومعلوماتهم، أصبحت ترتبط بمستويات التواصل الذي يعيشون في خضمه، ويستخدمون تقنياته ووسائطه وأساليبه غير المسبوقة. وإذا كانت الظاهرة التواصليّة قد غدت بمثابة الناظم الرئيسي للعلاقات والصلات بين الناس، اليوم، وأصبحت كشبكة الأوعية المتصلة في أنسجة الحياة المجتمعية، فهذا، بالتأكيد، ما يجعلها محطَّ اهتمام بحثي وأكاديمي وموضع استقطاب يكاد لا يعرفه حقل معرفي أو علمي آخر(٢). وأفضل ما يعبِّر عن حضور هذه الظاهرة، على الصعيد الأكاديمي، هو تنامي الوحدات الجامعيّة التي تهتم بها، بحثاً وتعليماً

(*) أستاذ في معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الرابع.

(١) في سياق التحضير لهذه الدراسة، أجرينا تدقيقاً توثيقياً وتصنيفياً للموضوعات «التواصليّة / الإعلاميّة» التي اختارها طلاب دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع والانتروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي، بين العامين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦، في معهد العلوم الإجتماعية. وتمثّلت إحدى النتائج الأساسيّة لهذا التدقيق، بوجود نسبة ٣٢ بالمئة من أبحاث الطلاب تهتم مباشرة بالموضوعات الميديائيّة ونسبة ٣٧ بالمئة تتخذ من الظاهرة التواصليّة أحد مرتكزاتها البحثية، وتجعلها على صلة وثيقة بالموضوع المدروس.

(٢) إنظر، الديراني، سليمان، التواصل الاعلامي، تكوينٌ ثقافي للمجتمعات المعاصرة؟ بحث، العلوم الإجتماعيّة، العدد ١٠، ٢٠٠٧.

وتدريباً، مع ما يستلزم ذلك من نتائج دراسات ومحاضرات وحلقات بحثية ومميزات تجعلها باستمرار في موضع التفكير والمتابعة.

تنطلق هذه الدراسة من فكرة رئيسة، هي أنّ الظاهرة التواصليّة غالباً ما كانت موضوعاً كلاسيكيّاً تتناوله شتى علوم الثقافة والإجتماع والإنسانيات عموماً. بيدَ أنّ التحوّل الهائل الذي أصاب هذه الظاهرة لجهة تمددِّها في كافة أنسجة ومواضع البنى المجتمعيّة، في كل مجتمعات العالم، وبفعل تحوّل هذه الظاهرة ما يشبه عصب الحياة المعاصرة، جعل «الخطاب العلمي» حيالها خطاباً متنوّعاً وشديد الاختلاف، بحيث أصبح أقرب الى التباس المعنى. إذ أنّ كل علم، أو نظام علمي، أخذ يضفي على الظاهرة التواصليّة رداءه المعرفي ويلبسها لبوسه ويمدُّها بمفهومه الخاص به. وبالتالي، وأمام هذا التنوَّع المعرفي الذي يصل أحياناً الى حد التناقض الصريح؛ كما سنرى ذلك لاحقاً، فأننا نطرح الأسئلة التالية: هل بمقدور التواصليّة (وتحديداً، الإعلاميّة والمعلوماتيّة) أن تغدو علماً مستقلاً قائماً بذاته، كما بقيّة العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة، آخذين بالإعتبار كل ما تراكم بشأنها من نظريات ومقولات معرفيّة؟ وأين، بالتحديد، يمكن العثور على ما نسميه «البؤرة النظرية» التي تسمح بتشكل مثل هذا العلم المستقل؟ أم يجب أن نستمر في التعاطي مع هذه الظاهرة إنطلاقاً من المقاربات التي توفرها لها العلوم الإجتماعيّة القائمة والمعروفة، شرط إعادة النظر والتفكير في كيفيّة مقاربتها لها من منظور تداخلي (Interdisciplinarité)؟

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات، تفترض، أولاً، تحديد ما هو المقصود من «المنظور التداخلي» (L'interdisciplinarité) بين العلوم، وبالأخص بين العلوم الإجتماعيّة، لا سيما على مستوى الموضوعات المشتركة، كالظاهرة التواصليّة أو غيرها.

I ـ المنظور التكاملي: الصيغة التقليدية.

يجري تعريف الـ Interdisciplinarité، أو المنظور التداخلي بين العلوم، على أنّه انفتاح الاختصاصات أو الأنظمة العلميّة على بعضها البعض، عند بحث ومعالجة موضوع معيّن. وهذا يعني أنّه مقابل التواصل والتداخل والتكامل في لحظة إنتاج معرفة في موضوع معيّن، توجد أنظمة علميّة (Disciplines) مستقلّة، تكوّنت على مراحل مختلفة، واكتسب كل واحدٍ منها قوامه المعرفي الخاص (أي نظرياته ومناهجه وميدانه) وأصبح يمتلك صفته المؤسسية، التي يمثّلها وجوده على شكل إختصاصات جامعيّة وبحثيّة. وهذا يعني أيضاً أنّ التكامل بين الأنظمة العلميّة، في لحظة البحث، يساعد الباحثين على مقاربة ما يدرسونه مقاربة غنيّة، ويمدّهم بتوجهات معرفيّة قد لا تكون مهيأة لهم إنطلاقاً من النظام العلمي الذي يصدرون عنه. بهذا المعنى، يقيم الباحثون صلات وصل وجسور بين الأنظمة العلميّة المختلفة، بهدف فهم تعقيدات الموضوع / الواقع الذي يدرسون فهماً دقيقاً وشاملاً في الآن عينه.

نشير، هنا، الى أنّ المنظور التداخلي (Interdisciplinarité)، كان يُعتمد في الأصل في مجالات العلوم الصلبة، التي تتصف بكونها علوماً شديدة التخصص ويغلب عليها الطابع التقني، والتي كانت الى حد كبير علوماً «مغلقة» بسبب هذه التخصصية الشديدة بالذات. في حين أنّ المنظور التداخلي والتكاملي، بالنسبة الى العلوم الإجتماعيّة والثقافيّة (العلوم «الرخوة»)، بمثابة التوأم الذي لا ينفصل عنها، على اعتبار أنّ تكوّن هذه العلوم جرى، منذ بداياتها، إنطلاقاً من كونها علوماً مركّبة ومبنيّة على التكامل المعرفي، لا سيما في مجالي السوسيولوجيا والفلسفة.

هذا على مستوى الأنظمة العلمية. أما على مستوى الممارسة البحثية فالأمر أكثر «بداهة». ذلك أنّ الباحث الذي يعمل ضمن نظام علمي محدَّد (كالسوسيولوجيا أو الانتروبولوجيا أو علم النفس الإجتماعي أو غير ذلك) بإمكانه «إستعارة» مفاهيم معيّنة من نظام علمي آخر يعتبرها ضرورية وفاعلة عند

دراسته موضوعاً معيّناً. لكن شرط «الإستعارة»، هنا، أن يقوم الباحث بـ «تطبيع» المفاهيم المستعارة؛ أي أن يعيد إنتاجها وفق مقتضيات الحقل العلمي الذي يعمل الباحث من ضمنه ووفق مقتضيات موضوع بحثه أيضاً. إنّ هذه العمليّة بالذات، التي غالباً ما يلجأ إليها الباحثون من مختلف الإختصاصات، أفضت، فعلياً، الى نتيجتين بارزتين: الأولى، أنّ علميّة كل علم أصبحت نسبيّة، لأنّ أي علم لا يستطيع بمفرده أن يشتمل على كافة المفاهيم والنظريات والمقاربات التي يحتاج إليها الباحثون في بحوثهم ودراساتهم، ضمن نطاقه. والنتيجة الثانية، أنّ كل علم لم يعد هدفه الدفاع عن استقلاليته ووحدانيته وقوامه الذاتي وحدوده المعرفية الخاصة، وإنّما أصبح هدفه يتمثّل في إبراز غنى وأهميّة نتائج الأبحاث التي تُجرى في إطاره والدفاع عن علميّتها، وتالياً جعلها مقبولة من قبل «المجتمع العلمي». وهنا، يُلاحظ أنّ براغماتيّة معيّنة قد نشأت بموازاة المقاربة التداخليّة والتكامليّة، وهي التي تتمثّل بضرورة تميّز العمل البحثي بقابليّته العمليّة وقدرة البرهنة التي يعتمدها وغنى النتائج التي يتوصل إليها وثباتها وديمومتها، حتى وإن كانت، معرفيّاً، نسبيّة. وهذه المواصفات حلّت كلّها محل المعيار الأوّل والقديم التي كان يُعزى للبحث وهو الكشف عن «الحقيقة».

لذلك، نلاحظ أنّ التعليم والبحث أصبحا متعارضين على مستوى أهداف كل منهما. بمعنى أنّ التعليم (مثلاً، في السوسيولوجيا أو الفيزياء، لا فرق) هدفه جعل الطالب صاحب ثقافة عامة في مجال إختصاصه، وذلك على صورة العالِم الكلاسيكي الذي يبحث عن الحقيقة والجمال والخير، مهملاً تقنيات وأساليب ممارسة العلم وطرق الإستفادة منه. بينما في مجال البحث، أصبح المطلوب أولاً، المعايير التقنية وأساليب الممارسة والطرق البحثيّة، المواكبة، طبعاً، للمقولات والمنطلقات النظريّة والمعرفيّة التي يعتمدها الباحث في بحثه. وبالنتيجة، فإنّ للبحث والتعليم أهدافاً متغايرة، بينما، منطلقاتهما تكاد تكون هي نفسها، أي الانفتاح والتواصل مع العلوم الأخرى، عبر إيجاد صيغ للتكامل والتداخل، L'interdisciplinarité.

II ـ هل التواصل والاتصال (الميديائي والمعلوماتي) ميدان علمٍ مستقل؟

إذا كان كل علم، كل نظام علمي، يحتضن إتجاهين متعاكسين، تعليماً وبحثاً، في حقله: واحدٌ يدفع باتجاه الانفتاح على العلوم الأخرى، وآخر يجتذب ويستخدم ما استطاع من منجزات العلوم الأخرى ويجعله جزءاً من نظامه (إختصاصه)، فإنّ التواصليّة، وضعت هذين الإتجاهين في حالة ارتباك وتعقيد. ذلك أنّ التواصليّة لم تتشكّل، حتى الآن على الأقل، كعلم مفرد ومستقل. أي كعلم له تاريخه الخاص ويمتلك مرتكزات ابيستمولوجيّة خاصة. ولهذا السبب، فإنّ أحداً لا يستطيع إدّعاء المعرفة به أكثر من غيره. وهذا ما يحيل التعامل مع التواصليّة الى أفق مفتوح على شتى التجارب والإحتمالات والطرق والأساليب. سيما أنّ النظام العلمي للتواصليّة ما يزال «إفتراضيّاً» قياساً على بقيّة الأنظمة العلميّة الأخرى، التي نتعامل معها بحثاً وتعليماً وتكويناً معرفياً.

إنّ استعراضاً سريعاً للمقولات والطروحات في ميدانٍ مفتوح وغير محدَّد، كميدان التواصليّة، يجعلنا نكتشف، وبسرعة، أنّها مقولات وطروحات متباينة ومتعارضة على وجه العموم. وأصحاب هذه المقولات والطروحات، وخوفاً من عدم الإعتراف بأهميّة وقوّة موضوعها (على الرغم من الحضور المجتمعي الكثيف للتواصليّة)، وسعياً وراء تثبيته كعلم له شروط العلوم الأخرى، يفتشون له عن «نواة أولى»، أسميناها سابقاً «بؤرة نظريّة» يرتكز إليها. أي مجموعة مترابطة من المفاهيم و/أو النظريات المتصلة مباشرة بالتواصلية. فبواسطة هذه المفاهيم والنظريات يتوفر لـ «علم» التواصليّة، أو علم التواصل والإتصال، مبدأه الناظم وحدوده المعرفيّة الخاصة. لكن، في غياب مثل هذه «البؤرة المعرفيّة» تستمر التواصليّة موضوعاً ملحقاً إما بالمعلوماتيّة أو علم النفس أو علم النفس الإجتماعي أو غيره[1]. لذا، فإنّ كل باحث أو مفكّر ينتمي الى أحد هذه العلوم

---

(١) وهذا ما حدا بمفكّرٍ مثل ريجيس دوبريه لإصدار كتابٍ تحت عنوان «ميديولوجيا» أي علم الميديا، قبل عقد ونيّف من السنين. راجع: Debray, Régis, Cours de médiologie générale, paris, Gallimard, coll. «Folio essais», 1991.

النظاميّة، يتناول (ويدافع) عن التواصليّة من وجهة نظر العلم الذي يصدر عنه. وتالياً، يجهد لأن يقدّم كل المبررات التي تؤكّد أنّ هذا الموضوع هو أحد موضوعات نظامه العلمي ويقع ضمن حقل «اختصاصه». وأكثر التبريرات إثارة وبروزاً، هو ذاك الذي يستند الى الأقدميّة، أي النظام العلمي الأقدم الذي يهتم بالتواصليّة. بينما يردّها آخرون إليهم باعتبار أنّها جزءاً من ظاهرة «التبادل» في العلاقات والصلات بين البشر، أو يحيلها آخرون الى حقل التبادل الإقتصادي، وغيرهم يعتبرها ملازمة لتطوّر تقنيات نقل المعلومات (ماك لوهان)، أو أيضاً الى البنى الرمزيّة والسستامات الثقافيّة، . . . وهكذا دواليك. أنّ كل وجهات النظر المتنافسة هذه، سعت، كل واحدة على طريقتها، لاعتبار «التواصليّة» موضوعها.

في الواقع، جميع هذه العلوم تمتلك شيئاً من الصحّة في هذا المجال، ولديها اسهاماتها «التواصليّة» الأكيدة، وبالتالي، لا يمكن إنكار التراكم المعرفي والمنهجي الذي أتت به هذه الأنظمة العلميّة. لكن، مع ذلك يبقى السؤال: لماذا كل هذه الاسهامات المتراكمة لم تفضِ الى تبلور علم الاتصال والتواصل القائم بذاته؟ وهل أنّ نشوء هذا العلم مرهون، بالضبط، بمدى التداخل والتواشج بين مختلف هذه العلوم (أي Interdisciplinarité)؟ وهل تكمن، هنا بالذات، «البؤرة المعرفيّة» اللازمة لتكوّن هذا العلم؟

كثيرون هم الذين يرون أنّ الأمر متوقّف على عمليّة التداخل والتواشج المركّبة بين هذه العلوم. وهنا، نعرض لوجهة نظر أحدهم وهو لوسيان سفيز (Lucien Sfeiz) صاحب كتاب «نقد التواصل»[1] ولا سيما في ما يتّصل بالتداخل المركّب.

يتفادى سفيز كثيراً تعريف Interdisciplinarité بصفتها عمليّة إنتقال من علم الى علم أو علوم أخرى، بما يتيح تحققها. وإنّما يرى الأمر معكوساً، حيث

(١) Sfeiz, Lucien, Critique de la communication, Seuil, (1988) 1992.

يجب، برأيه، الإنطلاق من التداخل والتواشج نحو بلورة العلم، أو نحو العلم القابل للتبلور إفتراضياً، برغم ما يرافق ذلك من خيارات مختلفة وتباين الأهداف من ورائه والمناهج المستخدمة في سبيل ذلك. وهنا، يطرح سفيز وجهتين للنظر في إمكانيّة تبلور علم التواصل والاتصال إنطلاقاً من تعدّد العمليّات البحثيّة التي تعبّر عن الـ Interdisciplinarité. واحدة يسميها الوجهة التفاعلية وهي الوجهة الأكثر حداثة وراهنيّة، وأخرى يدعوها بـ «الوجهة الاستنتاجيّة» وهي الأكثر تقليديّة.

١ ـ مكوّنات علم التواصل والاتصال من وجهة تفاعليّة.

في الواقع، مَنْ ينظر الى المبدأ الذي انطوت عليه تفاعليّة التكنولوجيات الحديثة للتواصل والاتصال (انترنيت، خليوي، . . .) يرى أنّه مبدأ التفاعل. ومَنْ ينظر الى السوسيولوجيا الراهنة، يراها متمحورة حول مبدأ «الانبثاق» Emergence. وكلا المبدأين قريبين من بعضهما الى حد يمكن وضع الواحد بموازاة الآخر. فإذا ما عاينا التفاعل الذي تتيحه التكنولوجيات الالكترونية التي نستخدمها في حياتنا اليوميّة الآن، نرى أنّ هذه التكنولوجيات تتحوّل الى أدوات ضروريّة لمختلف أشكال التدخّل الذي يقوم به أناس عديدون (خذ مثال تلفزيون الواقع، أو الانترنت، أو الخليوي). هذا التدخّل المتعدد الاوجه، هو، في الحقيقة، عبارة عن سلسلة من الافعال وردود الافعال والردود على الردود، الى ما لا نهاية. أي أنّها حركة من «نشوء وانبثاق» الافعال المتّصلة ببعضها. وما يميّز هذا الانبثاق التوليدي أنّه غير مستقر وقابل للتأويل المتغيّر، مما يجعله في حالة توالد ونشوء مستمر. وتبعاً لهذا المبدأ نفسه، يجري الحديث عن «المدينة الناشئة» (La ville émergente). فبقدر ما تتحدّد المدينة بعدد ونوعيّة عمليات التواصل المتوالد والمستمر التي تجري في حيّزها، بقدر ما يؤول ذلك الى تشكّل المدينة وإعادة تشكّلها في كل لحظة.

فهل يمكن تحديد المكوّنات المعرفيّة (النظرية والمنهجية) لعلم التواصل والاتصال، إنطلاقاً مما سبق توصيفه؟ في الواقع، إذا كانت التواصليّة تقوم على

مبدأ التفاعل وتتميّز بخصائص تفاعليّة، فإنّ هذا الأمر يجعل تعامل العلوم مع هذه الظاهرة تعاملاً تفاعليّاً أيضاً؛ أي أنّ مقاربة أي علم للموضوع التواصلي (الفعل) ستولّد مقاربة مختلفة ومتمايزة للموضوع نفسه من قبل علم آخر (ردة فعل). وهنا، بالذات، نتبيّن أهميّة التداخل والتواشج (Interdisciplinarité) بين العلوم في دراستها للظاهرة. وهي ما يسمّيها سفيز التداخل التكويني؛ بمعنى التداخل الذي يفضي الى تكوين بناء معرفي خاص بالتواصليّة. لكن الملفت، هنا، أنّ التداخل والتواشج يوصل الى بناء علم مستقل؛ أي نظام علمي له شكله وله عناصره أو نظرياته ومقاربته المنهجيّة وميدانه الخاص؛ وهذا ما يضعنا مرة جديدة أمام مشكلة الحدود بين الأنظمة العلميّة، الأمر الذي يتطلّب مجدّداً التفتيش عن التداخل والتواشج أو Interdisciplinarité بين العلوم في موضوعات معرفيّة على طريق... التكوّن والإنبثاق.

٢ ـ مكوّنات علم التواصل والإتصال من وجهة إستنتاجيّة.

قد تكون هذه الوجهة أكثر تواضعاً من سابقتها. ذلك أنّها تستخدم الطرق والأدوات الأكاديميّة التي يجري استخدامها في التعليم والبحث الجامعي. ومنطق هذه الوجهة هو النظر في الميادين أو العلوم التي تستحوذ الظاهرة التواصليّة على اهتمامها، ومن ثمّ السعي الى استكشاف ما يمكن «استعارته» من هذه العلوم في الجانب التواصلي منها. ومن هذه العلوم، على سبيل المثال لا الحصر، علم النفس، البيولوجيا، الإقتصاد، الإعلان والدراسات الميديائيّة، التكنولوجيّات الإلكترونيّة الحديثة، الإدارة والتنظيم وغيرها. بمعنى آخر، تقوم هذه الوجهة على جمع ومركزة ما يتحصّل لها من علوم عديدة أخرى وسابقة عليها ومما تراكم لديها من «تجارب تواصليّة»، بحيث تنشأ ما يشبه «الأنوية المركزيّة» في علاقة هذه الوجهة بالعلوم الأخرى.

وفي كل حال، من يدقّق في المحمولات النظريّة لكلا الوجهتين، أو ما اسميناه سابقاً «البؤرة النظريّة» يجد أنّ الإثنتين تتشاركان في استخدام جملة من المفاهيم التي تشكّل عناصر هذه البؤرة. فما هي هذه المفاهيم؟

أ ـ الشبكة.

أول هذه المفاهيم، مفهوم الشبكة (Reseau) الذي وُضِع لوصف حالة العلاقات التواصليّة المتداخلة. وهو، لهذا، يستجيب لواقع قنوات التواصل والإتّصال المتعدّدة وتعاظم تأثيرها وفاعليّتها (مثال: الأقمار الإصطناعيّة، الكابلات، الرسائل الإلكترونيّة، الإدارة عن بعد وكل صور التواصل الحديثة). هذا المفهوم يقدّم رؤية لماهيّة العلاقات التواصليّة، فيعتبر أنّ هذه العلاقات ليست باتّجاه واحد وإنّما إنتشاريّة، وليست هرميّة أو تراتبيّة، والمداخل إليها كثيرة التنوّع والتعدّد. بهذا المعنى، يتيح هذا المفهوم الخروج من دائرة المفاهيم التقليديّة التي كانت تفسِّر الواقع التواصلي. ولهذا، تتبنّاه كثرة من الأوساط الباحثة، إذ يسمح بتناول ومقاربة أبسط أشكال التواصل وأكثرها تعقيداً، بدءاً من مفكرة الهاتف وصولاً التركيب العلائقي الأوسع، مروراً بشتّى صور فهم مسألة كيفيّة الإنتقال بين الميادين المعرفيّة، عبر استخدام مفاهيم ليست حكراً على ميدانٍ بعينه كالمفهوم المشار إليه، ويمكّن أيضاً من فهم التغيُّر في المواقف والآراء وكذلك الإنفتاح على الميادين الأخرى بسلاسة وسهولة. باختصار، يتضمّن مفهوم الشبكة كل الخصائص التي تتميّز بها عمليّة التداخل بين الأنظمة العلميّة أو L'interdisciplinarité.

لكن يبقى لنا أن نطرح السؤال التالي: هل بإمكان هذا المفهوم المرجعي أن يتحوّل الى إطار موحِّد لعلم التواصل والإتّصال، ويحتل موقع النموذج التفسيري فيه؟ الجواب، هو: كلا، وسبب ذلك أنّه إذا كانت الشبكة عبارة عن دائرة تواصل مفتوح، فإنّها، بذاتها، لا تحمل مضموناً معرفيّاً خاصاً بها، وهذا يعني أنّ «البؤرة النظريّة» التي تحدّثنا عنها تستوجب وجود مفاهيم أخرى مكمّلة لهذا المفهوم.

ب ـ التناقض.

مفهوم التناقض هو من المفاهيم المكمّلة والداعمة لمفهوم الشبكة. ومعناه،

أنّه يمكن نقل كل المواقف والآراء والخلاصات الفكريّة وأي قول أو معلومة، بصرف النظر عن مدى دقّة وتماسك كل منها. بمعنى آخر، تصبح كل المضامين والمعاني والأفكار والطروحات غير معنية بشرط التماسك فيها وخلوها من التناقضات. فمع هذا المفهوم يمكن إيجاد نوع من التجاور بين ما هو حقيقي ومتوهّم، بين ما هو فعلي ومزعوم. وهذا يعني أنّ ما يجري نقله وتداوله عبر شبكات التواصل والإتّصال يمكن أن يكون مجرّد إكذوبات أو تمنّيات أو توهّمات كما يمكن أن يحمل حقائق ووقائع صلبة. ومن وجهة منهج التداخل بين الأنظمة العلميّة، يشكّل هذا الأمر خاصيّة من خصائص انتقال الوقائع والآراء والمواقف والمفاهيم بمعزل عن تناقضاتها ومدى تماسكها وصدقيّتها.

ج ـ المحاكاة الصوريّة.

في الأصل، هذا المفهوم يُستخدم في مجالات الهندسة. وهو يعني كل المنتجات التي تحاكي الواقع وتعكس صورته، ولكنّها لا تحمل عناصره. فعلى سبيل المثال: عندما نشاهد، بعد نشرات الأخبار المسائيّة، نشرة الطقس نشاهد مجسّمات لجغرافيّة لبنان (أو بالأحرى طوبوغرافيّته) أو غيره من البلدان. هذه المجسّمات هي من النوع الصوري الذي يحاكي الواقع ولكن ليس هو الواقع. والصوريّة، هنا، يمكن أن تكون وظائفيّة، على شكل روبو آلي، مثلاً، يقوم بوظائفيّة بديلة عن وظائف البشر (في المصنع، في المنزل، وفي أمكنة أخرى). أو أن تكون نموذجاً حسابيّاً، له وظيفة حسابيّة، أو نموذجاً رقمياً (كمبيوتر) ينتج مؤثّرات مشهديّة «طبيعيّة»، ولكنّها ليست طبيعيّة بالمعنى الملموس، وهذا ما نراه في صناعة السينما حينما نشاهد طوفان البحر أو ديكور يعبِّر عن مناظر خارقة، . . . إلخ.

خلاصة الأمر، أنّه من الصعب التمييز بين الصورة وأصل الصورة، بين الصورة والواقع. وفي كلا الحالتين، العنصران واقعيان وموجودان بالفعل، ولا يمكن إنكار وجود أي منهما. من هنا، يتكامل مفهوم الصوريّة مع مفهوم

التناقض، إذ أنّ الواقع التناقضي ينزع عن وجود عناصره طابع التناقض. وبهذا المعنى، عندما تسمح الشبكة في نشر التناقضات، تصبح محاكاة الواقع والتشبه به بدون تمثله والتماهي معه بالمطلق، أمراً مقبولاً، لا بل أنّها تتّخذ شكل المعرفة التي تستدل على ذاتها بذاتها، من منطلق أنّها الواقع وأنّها صورته في اللحظة عينها.

باختصار، تسمح المحاكاة الصورية بجعل الأصل والصورة، أو الصورة والأصل، بمثابة الواحد الذي لا فروق ولا حدود أو فواصل في قوامه، رغم أنّهما ليسا الأمر عينه.

د ـ التفاعل.

آخر المفاهيم الأربعة هو مفهوم التفاعل. والتفاعل، هنا، يؤخذ على أنّه مصدر الإبداع والخلق والتجديد، ذلك أنّه يعبّر عن الإحتكاك التواصلي المستمر بين الناس. وتتمثّل أهميّة هذا المفهوم في أنّه يمدُّ المفاهيم الثلاثة الآنفة بأهميّة وفاعليّة ناتجة عن ارتباطه بها. فالشبكة تسمح بانتشار الأفكار والآراء والتوجهات، بحيث تتّخذ، جميعها، شكل المعرفة الشبكيّة المترابطة، التي تجعل الخلق والإبداع والتجديد أكثر أهميّة وأكبر حجماً مما يوازيه من خلقٍ وإبداع من خارج الشبكة وهو ضئيل، في كل حال. وهنا، لا بد من القول أنّ التفاعل الذي نتحدّث عنه يظهر، أساساً، على شكل حوار دائم جماعي بين مستخدمي الشبكات الإلكترونيّة، وهذا يفضي الى نتيجة، هي أنّ منطق التفاعل هو الحوار؛ أي أنّ كل عمليّة تجديد وخلق وإبداع لا تحصل خارج حقل اللغة والتبادل، باعتبارهما أداة الحوار والتفاعل ثم الخلق. وفي كل حال، لا مجال للفصل بين التواصل والحوار، مما يجعل من الحوار «كائناً حقيقياً»، إن جاز التعبير؛ كائناً له وجوده «الفعلي» في صلب نظام التواصل والإتّصال، ويقوم على التجارب والحياة المشتركة بين الناس.

III ـ على سبيل الإستنتاج.

إنّ فاعليّة هذه المفاهيم وأهمّيّتها لا تظهر، عمليّاً، إلا عبر ترابطها وتواثقها وصلتها ببعضها، بحيث يشكّل هذا الترابط «البؤرة النظريّة» لعلم التواصل والإتّصال. ويتّخذ هذا الترابط قواماً هو التالي: التفاعل (وأساسه الحوار) بما هو مبدأ الناس في معيشتهم ووجودهم اليومي، هو نفسه يقوم على التشابه والمحاكاة الصورية، بمعنى Simulation، وهو نفسه، تالياً، حمّال تناقضات، ولا يمكنه أن يحصل بين الناس إلا بطريقة إنتشاريّة وشبكيّة. بهذا المعنى، لا يمكن لأي عمليّة حياتيّة، لأي فعلٍ ورد فعل، لأي قولٍ وتصور ومشابهة، لأي معيوش يعيشه الناس، أن يجري من خارج دائرة هذه المفاهيم ـ المرتكزات الأربعة. فالتناقضات، ومهما كانت طبيعتها، تغدو قابلة للفهم والقبول من ضمن منطق ترابط هذه المفاهيم. والمحاكاة الصورية أو المشابهة، تجعل المواقف والأوضاع والأفعال بين الناس وعلى امتداد العالم أمراً ممكناً، وبطريقة أفقيّة شبكيّة وافتراضيّة واضحة. إنّ الأفراد، بتفاعلهم وحواراتهم ومحاكاتهم وتشبُّههم ببعضهم البعض، ومهما تخلل ذلك من تناقضات أكيدة، هم، في نهاية المطاف، بشرٌ يستخدمون أدوات التواصل والإتّصال محققين في ذلك أنفسهم ووجودهم بطريقةٍ، أهم ما فيها، أنّها غير ثابتة، لا بل متغيرة بوتيرة مذهلة.

وعلى هذا، نطرح السؤال: هل أنّ ما سبق يشكّل موديلاً تفسيرياً مرجعياً جديداً لكل ظواهر الحياة ومسارات انتظامها وآليات التغير فيها، إنطلاقاً من ترابط هذه المفاهيم الأربعة المذكورة؟

ليس لنا أن نأخذ جانب التوكيد، برغم انحيازنا وتبنينا له. غير أنّه لا بد من الإقرار بأمرين: الأوّل، هو أنّ الأفراد، عبر تواصلهم وتفاعلهم على امتداد العالم، يتيح لهم أن يكونوا، بالفعل، كائنات إبداعيّة خلاّقة. وهذا ما يجري تلمسه في كل يوم، حيث يخرج هؤلاء من ذهنيات مجتمعية لا همَّ لها سوى إعادة إنتاج سيطرتها وسطوتها، تحت عنوان التماسك والإنسجام.

الأمر الثاني، هو أنّ كل العلوم والفنون والأخلاقيات، تجد في هذا

الموديل التفسيري المرجعي الجديد موقعاً فسيحاً لها. والأكيد، هنا، أنّ ثورة علميّة تحصل حالياً، على طريقة توماس كون في رؤيته لتطور العلوم، حيث تجري إعادة نظر عميقة في البراديغمات المرجعيّة الموروثة، وذلك بفعل ما ولّدته، حتى الآن، الممارسات التواصليّة والإتّصاليّة من جهة، وبفعل الأهميّة المعرفيّة التي تحملها المفاهيم والرؤى المعنيّة بالتواصل والإتّصال، بما هو موضوعها وحقلها الرئيسي، من جهة ثانية.

وإذا كان لنا، في النهاية، أن نضيء على أهمية هذه المفاهيم الأربعة، فإننا نقول أنّ هذه المفاهيم كانت، أصلاً، موجودة قبل الآن، وكل واحد منها كان ينتمي الى حقل معرفي، أو لنقل الى نظام علمي مستقل. لكن إجتماعها في نموذج تفسيري مرجعي واحد خلق حقلاً معرفياً جامعاً، هو حقل التواصل والإتصال. وهذا، بالضبط، ما سمح لفكرة التداخل بين العلوم (Interdisciplinarité) من أن تكون، هي نفسها، قاعدة معرفيّة صلبة لعلم التواصل والإتّصال. وهو، أيضاً، ما سمح بالخروج من دائرة النماذج التفسيريّة السابقة. فالشبكة غدت نقيض مبدأ التطوّر الخطي، والتناقض حلَّ محل مفهوم الإنسجام، والمحاكاة الصورية قامت مقام الإنطولوجيا، والتفاعل أصبح بديلاً للتفسير السببي (الآحادي، غالباً)، وحلَّ الفرد، في النهاية، محل... البناء المجتمعي.

الخصخصة، سياسة خارجية مفروضة بوابتها قروض المؤسسات الدولية

راغدة جريج(*)

إن الأزمات الإقتصادية والمالية التي عانت منها الدول النامية طوال القرن العشرين، والناتجة أساساً عن التبعية الإقتصادية لدول المركز، والنهب المتواصل لثرواتها الوطنية والمواد الخام، وتفاقم العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات الناتجين عن الخلل البنيوي في تقسيم العمل الدولي، شكلت مع غيرها من العوامل الأسباب التي فَرضت على دول العالم الثالث التوجه الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سعياً وراء القروض لحل مشكلاتها الإقتصادية.

فأمام هذه القضية تعاني الدول المدينة، من تدخلات المؤسسات الدولية المالية في السياسات الداخلية. ففي أحسن الأحوال يصدر البنك الدولي والصندوق تقارير تدل على أن غالبية مشاكل الديون الخارجية، تعود الى أخطاء إرتكبتها البلاد المدينة، وبالتالي لا تقيم هاتان المؤسستان أي إعتبار للعوامل الخارجية، ويعتبرانها بالتالي أنها غير موجودة أصلاً.

وبالتالي كان من أهم أهداف هذه المؤسسات المالية الدولية، هو مساندة ودعم الشركات المتعددة الجنسية من أجل غزو العالم من خلال ما يسمى بالعولمة. إن إتفاقيات التبادل الحر أو ما يسمى بآليات العولمة (اتفاقية الغات، منظمة التجارة العالمية، المناطق الصناعية الحرة، والشراكة الأوروبية) مع الدول النامية، ومنها الدول العربية بما فيها لبنان، إنما تعكس الكثير من الآثار السلبية

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الثالث.

على هذه الدول، وخصوصاً نتيجة أساليب التحايل التي يتبعها الأقوياء في منظمة التجارة العالمية: فيما يُعرف بالقيود غير التعريفية، للحد من الواردات، والإجراءات الرمادية وما الى ذلك...

ويمكن القول، أن وصفات البنك الدولي ومكونات الاصلاح الاقتصادي أتت لتؤكد على سياسة الخصخصة، ونقل الملكيةالعامة الى القطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية. فهذه الخطوات من شأنها أن تفتح أسواق الدول النامية، وتسقط القيود المفروضة على الواردات وتخفض الرسوم الجمركية عليها

وتتخلى بالتالي عن مبدأ الصناعة المحلية. ويبقى الهدف من هذه الاجراءات هو زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة الى البلدان النامية، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة لها، وذلك للتخفيف من مشكلات البطالة والكساد عندها، ولتزيد من أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر والبالغ عددهم ١٤,٧ ملايين في الدول النامية[١].

وهكذا نجد كيف احتلت مسألة الخصخصة حيزاً واسعاً في تقرير وضعه خبراء البنك الدولي في عام ١٩٩٥ تحت عنوان «كيف يستطيع لبنان المنافسة في الاقتصاد العالمي»[٢]. حيث تعلن توصيات التقرير بتحويل الكثير من المشاريع والأصول التي تمتلكها الدولة الى القطاع الخاص، كقطاع الاتصالات والكهرباء، النقل ومصافي النفط وخطوط الطيران وغيرها... وتأسيس المناطق الصناعية الحرة.

وهنا لا بد من التنويه أن تنفيذ «باريس ٣» قد ربط بتحقيق السياسة الاصلاحية في الخصخصة وإعادة الهيكلة. فهل حقاً هذا ما يلزمنا لاحتواء الاختلالات البنيوية والتشوهات الجذرية والتهميش الذي يطبع إقتصادنا؟ أم أن

---

(١) www.islamon line.net

(٢) تقرير البنك الدولي عن لبنان، مذكور في مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٩٢، السنة ١٧، كانون الثاني ١٩٩٥.

هذا إنما ينهي الدولة القومية ويفرغها من مؤسساتها، ويؤدي بالتالي الى زيادة البطالة وخصوصاً الحركية منها. وفي هذا السياق إنما يحكى «عن كارثة تهدد العرب ٨٠ مليون عاطل عن العمل عام ٢٠٢٠»[١] والآن تنذر الأزمة المالية، بارتفاع عدد العاطلين عن العمل الى ٢١٠ ملايين[٢].

إن البلاد العربية هي في صلب اهتمامات العولمة أكثر من غيرها بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وما فيها من ثروات، حيث تكرس لها شتى مشاريع العولمة الكونية موقعاً ممتازاً في سياستها. وبالتالي في لبنان، وفي هذا الاطار، ومنذ سنة ٢٠٠٢، نرى أن جميع البيانات الوزارية، والموازنات التي صدرت، إنما تطرح موضوع الانفتاح والخصخصة[٣]. وبالتحديد ان حكومة «الاصلاح والنهوض»، قد اعتبرت برنامج الخصخصة بنداً من بنود إنجازاتها، فكان هذا البرنامج محور: «الورقة الاصلاحية» «لباريس ٣»[٤].

هنا نتساءل، وبعد الأزمة المالية التي ضربت أميركا وامتدت آثارها الى أوروبا، آسيا والعالم العربي، عن مدى تداعيات هذه الأزمة على التزامات الدول في «باريس ٣»، فيما يخص المساعدات والقروض الميسرة المقررة للبنان وخصوصاً أن هذه الدول تواجه الآن ظرفاً غير الظروف التي كانت سابقاً. فهل ما زالت هذه الدول قادرة على الالتزام بما وعدت به؟ هذا أولاً، ثانياً: وفي هذا المجال، والولايات المتحدة وأوروبا بأمس الحاجة الآن للاستثمارات بعد

---

(١) جريدة الديار، الجمعة ٥ أيلول ٢٠٠٨ العدد ٧٠٧٨ ص. ١٥

(٢) www.elakhbar.org.eg ٢١ /١١/ ٢٠٠٨

(٣) انظر فذلكة موازنة ٢٠٠٢ وزارة المالية، ص ١٠٠ و١٠١. انظر أيضاً البيان الوزاري لحكومة السنيورة ١/ ١١ ٢٠٠٤ ص ٦ ـ ٧ والبيان الوزاري لحكومة «الاصلاح والنهوض» ٢٦/٧/ ٢٠٠٥ بند السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية ص. ٦ ـ ٧، وأخيرا البيان الوزاري لحكومة «الارادة الوطنية الجامعة» ص ٨

(٤) هذا المؤتمر الذي عقد في كانون الثاني ٢٠٠٧ وأقر ٧ مليارات و٦٠٠ مليون دولار، ربط ببعض الاصلاحات في مجال الاتصالات (خليوي وثابت) والكهرباء. حصلنا على مليار و٣٠٠ مليون دولار ويبقى ٦ مليار و٣٠٠ مليون. lbc group tv مقابلة مع د. مروان اسكندر، برنامج نهاركم سعيد في ١٢/١٠/٢٠٠٨

الانهيار المالي، ما زلنا نجهل الى أي مدى يبقى الرأسمال قادراً على التحرك والمبادرة من أجل شراء المرافق العامة في الدول النامية، والى أي مدى تتوفر السيولة المطلوبة لضخها في السوق.

وبغض النظر عن أن التاريخ قد حسم الآن الجدل بين: معادلة» السوق في مواجهة الدولة»، ومعادلة «دور الدولة في الاقتصاد»،[1] فإنما نجد أن من واجبنا أن نتطرق الى هذه الدراسة التي تتمحور حول العولمة والخصخصة، طالما أن الدولة اللبنانية، ما زالت تصرّ ورغم كل ما حدث ويحدث في العالم، على خصخصة القطاعات العامة، وفي مقدمتها قطاع الخليوي والكهرباء وذلك في إطار الإصلاحات التي يتطلبها تنفيذ «باريس ٣».

في سياق ما تقدم لا بد من إبراز الفرضيات التالية:

- إن برامج الخصخصة في لبنان لم تكن يوماً نتيجة سياسة داخلية، أو ضرورة ناتجة عن دراسة واقع المجتمع والاقتصاد اللبناني، وإنما برامج الخصخصة هذه، أصبح لبنان مجبراً على تنفيذها وفق إتفاق مع المؤسسات المالية الدولية خصوصاً (البنك الدولي ـ صندوق النقد الدولي)، بعد إقتراضه مبالغ هائلة منها. وهذه المؤسسات تروج بالتالي للعولمة، ولسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على المرافق العامة للدول عبر خصخصتها عن طريق المناقصات ووفق دفتر للشروط فصّل على قياسها، بعد دفع الرشاوي.
- إن الورقة الاصلاحية «لباريس ٣»، ومحاولة تنفيذها بما تتضمنه من خصخصة، واعادة هيكلة للمرافق العامة، إنما هو ترجمة لما تقدمنا به. وخصوصاً بعد أن أعلن وزير المال في حكومة «الارادة الوطنية الجامعة»،

---

(١) نقول دور الدولة في الاقتصاد، على أثر المبادرة التي أخذتها الحكومة الأميركية في تغطية العجز ب: ٧٠٠ مليار دولار كبداية، ثم في ٢٥ / ١١ /٢٠٠٨ حيث أعلنت خطة بقيمة ٨٠٠ مليار دولار، لدعم قروض الاستهلاك والعقارات، و١٧ مليار دولار لدعم شركات السيارات.

عبر وسائل الاعلام في ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨، «إن الدول ما زالت عند التزاماتها، بالنسبة «لباريس ٣» ولكن يجب تنفيذ الخصخصة أولاً، والهاتف الخليوي سيخصخص في تموز ٢٠٠٩، كحد أقصى، وكذلك قطاع الكهرباء لأن الدولة ليس لها الامكانيات لتأخذ المبادرة». كما أن الأمين العام «للمجلس الأعلى للخصخصة» قد صرّح «بأن المجلس يشتغل الآن على قانون خصخصة الخليوي، لأن هذا القطاع هو الوحيد الجاهز للخصخصة. أما بالنسبة للكهرباء فيجب إعتماد خطة إصلاحية لهذا القطاع من أجل التمهيد لخصخصته».

- إن الخصخصة ورفع الدعم عن السلع التموينية والهيكلة وانشاء المناطق الصناعية الحرة و... في البلدان النامية، كله مرتبط بشكل وثيق بالشروط التي فرضها صندوق النقد والبنك الدولي، مقابل تقديم القروض الميسرة والمساعدات لهذه الدول، ومنها لبنان ويتجلى ذلك في شروط تنفيذ «باريس ٣»، وهذا ما سنتطرق اليه في دراستنا هذه.

- ما مدى العلاقة الجدلية بين صفقات الخصخصة وفضائحها (الخليوي) ودولة المديونية والهدر والفساد، وما مدى تطابق ذلك مع «التخطيط لإصلاحات جديدة تواكب التغيرات والتطورات الاقليمية والعالمية»، كما جاء في فذلكة موازنة ٢٠٠٢،[1] وهل حقاً إن عملية تحديث الإقتصاد، وخصوصاً عملية إندماجه في الإقتصاد العالمي ضمن منظومة برامج التكييف الهيكلي، تتم عبر الخصخصة وتحفيز دور القطاع الخاص؟ وهل حقاً ما زال الإندماج والإنفتاح العالمي مطلوباً بالمطلق، ونحن عشية كساد وتضخم عالمي مدمّر شبيه بأزمة ١٩٢٩؟

(١) وزارة المالية، فذلكة قانون الموازنة ٢٠٠٢، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

أولاً: من الليبرالية التقليدية الى النيوليبرالية والآن النظام الثالث:

بدأت النيوليبرالية تتكون نظرياً بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا وأميركا الشمالية، كتعبير عن رد فعل محموم، على تدخل الدولة في الإقتصاد وعلى «دولة الرفاه» «دولة الرعاية» والدولة الاشتراكية. فقد كان ل «فون هايك» الدور الرائد في تأسيس النيوليبرالية، من خلال الهجوم الحاد على كل تدخل للدولة في اشتغال السوق الحرة، وفي العام ١٩٧٤، عند دخول إقتصاد البلدان الرأسمالية في ركود عميق، فإندلاع الأزمة الإقتصادية، كل ذلك شكل النقطة الحاسمة لإنطلاق وإنتشار الأفكار النيوليبرالية.

غير أن التاريخ هو الذي حسم الجدل، بعد أن ذهبت العولمة بعيداً في طريقها، وكان الإنهيار المالي المدوي للإقتصاد الأميركي المعولم، فكان سقوط الفوضى واستبدادية السوق. من هنا ضرورة تغيير هذا النظام الرأسمالي المتفلت بشكل كامل من جميع القيود. الظاهر أن النظام الرأسمالي قد سقط، وضرورة إيجاد نظام ثالث أصبح ملحاً. المطلوب الآن نظام سياسي قد يكون بين الاشتراكية والرأسمالية، أي يجب إعطاء الرأسمالية جرعة من الاشتراكية قد تكون السياسة التوجيهية. أن نظام السمكة الكبيرة تأكل الصغيرة، أي الجشع المتفلت بشكل كلي، يجب أن ينتهي. فالمفروض الآن أن يكون كل شيء مخططاً له ومدروساً، فلم يعد ينفع الغرب أن يكون عشوائياً بمجازفاته فيحمل الويلات له وللعالم أجمع، لأن العالم الآن هو قرية كونية صغيرة تتأثر ببعضها. الاقتصاديات متداخلة، ما يحدث في دولة يؤثر على أخرى. وفيما يلي، لا بد من أن نتطرق بادىء الأمر الى مضمون «وصفة البنك وصندوق النقد الدولي» لأن التحليل في دراستنا سيرتكز بشكل خاص على ما جاء في هذه الوثيقة.

ثانياً: وصفة البنك وصندوق النقد الدولي لقاء الاقراض:

عندما تم تأسيس هاتين المؤسستين في «بريتون وودز» في العام ١٩٤٤، إنحصر دورهما حينها في إعادة الإعمار والتنمية، وحلّ المشاكل العابرة في ميزان مدفوعات الدول. ولم يكن لهما بالتالي أي دور في مراقبة قرارات الحكومات، لأنه لم يكن لهما الحق في التدخل في السياسات الاقتصادية الداخلية للدول، العكس تماماً لما هو حاصل اليوم، حيث إشترط كل من البنك والصندوق على البلدان المدينة أن تقوم بتنفيذ حزمة من الإجراءات عرفت بإسم سياسات وبرامج التثبيت الإقتصادي والتصحيح الهيكلي وهكذا إمتد إشتراط تنفيذ هذه البرامج الى جميع البلدان التي تسعى وراء الحصول على القروض ومساعدات خارجية، وفي مقدمتها البلدان السائرةعلى طريق النمو ومنها لبنان[١].

أما وصفة البنك والصندوق الدوليين، أو شروطهما لقاء القروض التي يقدمانها للبلدان النامية ومنها لبنان والتي وقّع عليها هذا الأخير وتعهد بتنفيذها فهي:

- فتح لبنان والدول النامية أمام الإستثمارات الأجنبية المعفية من الضرائب وحيث أن أرباح هذه الإستثمارات ترسل حتماً وبكاملها الى الخارج.
- إلغاء الرسوم الجمركية بأنواعها وتحرير الأسعار أي إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، وفتح الحدود أمام السلع الأجنبية أو ما يسميبالعولمة.
- نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص، إذ يعتبر البنك الدولي أن سياسة الخصخصة مكوناً أساسياً من مكونات الاصلاح الاقتصادي.
- إجراء خفض كبير في بند النفقات التمويلية ذات الطابع الاجتماعي وبخاصة

---

(١) رفعت لقوشة، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات، طبعة أولى، بيروت ١٩٩٩ ص ٤٦٦.

ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية، ويوصي الصندوق بالإلغاء الكلي لهذا الدعم.

- زيادة إسعار مواد الطاقة، فضلاً عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة.
- تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف حتى يمكن إعادة الحياة لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل، حتى ولو أدى ذلك الى زيادة معدلات البطالة.
- رفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في القطاع العام.
- الغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي (أي تعويم العملة)، وإلغاء إتفاقيات التجارة والدفع الثنائية والدخول في منظمة التجارة العالمية، وإتفاقيات الشراكة الأوروبية. وإعطاء الحوافز للإستثمارات الأجنبية الخاصة[1].

ولقد تمخض عن هذه الوصفة المتعلقة بالبنك الدولي إنخفاض مباشر وواضح في النفقات الجارية والإستثمارية للحكومة، ونزع ملكية القطاع العام، وحرمان الدولة من الفائض الإقتصادي المتحقق منه، وإجبارها على الأخذ بسياسة حرية التجارة، حتى ولو أدى ذلك الى تحطيم صناعاتها المحلية، وهكذا حرص الصندوق والبنك الدوليين، على تصوير الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي على أنها منبع الأزمات والكوارث، وإنها العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي[2].

ومن الواضح أنه كلما ازدادت مديونية الدولة كلما إنعكست شروط صندوق النقد الدولي على إدارة الإقتصاد الوطني بشكل أكبر، كما هو حاصل في لبنان

---

(١) د. موسى ابراهيم، السياسات الاقتصادية والدولة الحديثة، مرجع سبق ذكره ص. ١٣٧ - ١٣٩.

(٢) د. موسى ابراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، مرجع سبق ذكره ص. ١٤٢ - ١٤٣

من خلال «الورقة الإصلاحية» لمؤتمر «باريس ٣»، التي تترجم وتعكس متطلبات الصندوق والبنك الدولي وفق الوصفة التي سطراها للدول المستقرضة. وبناء على ذلك، دعى صندوق النقد الدولي، الدولة اللبنانية الى التغيير في سياساتها وإعتماد ما يسمى بالاصلاح والتنمية الادارية، في قطاعات ومرافق الدولة، اي الى ترشيق حجم القطاع العام في سبيل زيادة إنتاجيته وتخفيض كلفته وتحسين مستوى خدماته للمواطنين[١].

في الحقيقة إن السياسات الإقتصادية المفروضة على الديون، لم تعالج أي شيء على الإطلاق، بل على العكس قد سببت معاناة أسوأ للبشرية، إذ قامت بتدمير الأوضاع الإجتماعية، وأدت الى نضوب موارد الدول النامية، مما يجعلها كل سنة أقل قدرة على سداد خدمة دينها السنوي.

ثالثاً: العولمة والدول النامية: قروض ملغومة

إن السياسات الإقتصادية التي اتُبعت في الدول المتخلفة بعد إنحسار الاستعمار، أوقعتها في مأزق مالي وصل الى حد الإختناق. هنا دفعت النيوليبرالية بلدان العالم (الجنوب والشرق) الى انتهاج سياسة الإصلاح أو «إعادة الهيكلة»، بعد أن عززت أزمة الدين في الدول النامية، دور صندوق النقد الدولي خاصة في السنوات الأخيرة. إذن بفضل عجز الدول النامية وأولويات الشروط المفروضة على البلدان المدينة، تحول هذا الصندوق من داعم لميزان المدفوعات الى طاغية عالمي تقريباً، يفرض السياسات الاقتصادية الداخلية، منها المتعلقة بخصخصة القطاع العام للخدمات، وتخفيض كبير في الميزانيات الاجتماعية، وتخفيض الأجور. حيث ينجم عن تطبيق هذه السياسات وينتج عنها بالضرورة إنفجارللبطالة والبؤس والتوتر وغيرها من المخلفات[١].

---

(١) وزارة المالية، قانون موازنة ٢٠٠٢ ص. ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) د. جوزيف العبدالله، العولمة، سلسلة في مواجهة العولمة الليبرالية، العدد ١، السنة الأولى ٢٠٠١ ص ١٥.

إن محاور النيوليبرالية هذه، هي التي تبناها صندوق النقد الدولي، وأصبحت شرطاً ضرورياً وحتمياً لكل مقترض ومستدين من هذه المؤسسات المالية الدولية. باختصار إنها السياسة الاقتصادية الخارجية المفروضة على الدول المقترضة. من جهة ثانية، تعتبر النيوليبرالية أن توسيع الأسواق وجعلها ميداناً عالمياً متحرراً من القيود القومية وحدود الدول يستلزم إعادة النظر بدور الدولة وسياساتها التي أقلها، إلغاء الحواجز الجمركية، واعتماد سياسة الأجواء المفتوحة وهذا ما يسمى بالعولمة.

أضف الى ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني ١٩٩٥ بعد مفاوضات طويلة، وغالباً ما فُرِضَت إتفاقيات هذه المنظمة على برلمانات تكاد لا تملك غير صورة مبهمة عن طبيعة هذه الاتفاقيات ومفاعيلها. يبقى أن القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو فقدانها للشفافية والديمقراطية حيث لا حق لأحد في محاسبتها. وبالتالي فهي تؤكد أن من حق الاقتصاد فرض قوانينه على المجتمع.

فليس صدفة أن يختصر النظام العولمي الجديد صورة العالم، والأواصر الانسانية، والعلاقات الدولية والعالمية بمنظمتين: شبكة أمنية بوليسية، ومنظمة التجارة العالمية. فهو يختصر الانسان ببعدين: بعده «الأمني» يتعامل معه بشيكته البوليسية، وبعده «الاقتصادي» يتعامل معه بالمنظمة التجارية، يقمعه بالأولى، ويحصد خيراته ويعطل قدراته الانتاجية بالثانية[١]

وبالتالي فإن هذه العولمة تنشر نسقاً اقتصاداً معيناً، عرف بالاختراق الاقتصادي.[٢] واليوم يقتحم هذا النموذج الآخذ في التوسع، دول العالم الثالث

---

(١) الاستاذ يوسف الأشقر، عولمة الرعب، دار الشمالي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) انظر محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٩٧ ص١٣٧

ومنها لبنان. هذه الدول العاجزة عن الاندماج الاقتصادي العالمي، نظراً للاستعمار الذي تعرضت له في الفترات السابقة من العهد المنصرم. إن هذه المرحلة، قد أوقعتها في تنمية مشوهة جزئية وموجهة لخدمة الخارج، ناهيك عن ذلك خروج جزء كبير من الفائض الاقتصادي الى الدول الصناعية المتقدمة، وفرض القيود الخارجية على حرية الارادة الوطنية في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية[١].

إن العولمة إنما تديرها قوى إقتصادية تخطط لتحقيق استراتيجية إقتصادية خاصة بها: إنها الشركات المتعددة الجنسية، التي تقف وراء المؤسسات المالية الدولية وخصوصاً البنك والصندوق الدوليين، حيث تعمل هذه المؤسسات على مساندة وتحقيق رغبات هذه الشركات، بفرض إرادتها وشروطها على الدول وذلك عبر شروط الاقراض التي يفرضها الصندوق أو ما يسمى» بوصفة الصندوق».

إن هذه العولمة، المجسدة بهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين، أصحاب الشركات العملاقة، نراها تجثم اليوم على ساحة المجتمع الدولي تخاطب دولاً وأنظمة وتقرع أبوابها بقوة سواء عن طريق صندوق النقد الدولي (F M I) أو البنك الدولي (B M) أو منظمة التجارة العالمية (O. C. M) وتكتلاتها الاقتصادية المتحكمة أساساً في سياسة تلك المنظمات ودواليبها الضخمة، التي تهاجم نظماً ودولاً تؤثر في مداخيلها وشرايين اقتصادياتها[٢]. هذه العولمة التي تمكنت من خفض معدل الرسوم الجمركية من ٤٠ الى ٤,٠٦[٣]. وقد بدأت آثار هذا التحرير بالظهور، ففي مصر مثلاً من بين ٥٤٨ سلعة كان استيرادها ممنوعاً في

---

(١) اسماعيل صبري عبدالله، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، عام ٢٠٠٠ ص ٣٦٢.

(٢) مجلة صوت العامل www.an-nour.com

(٣) د. موسى ابراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، طبعة أولى، السن ٢٠٠٤ ص ١٤٦.

العام ١٩٨٦، لم يعد اليوم ممنوعاً من الاستيراد إلا الملابس والمنسوجات[١] ولبنان يتهيأ حاليا للدخول في منظمة التجارة العالمية[٢]. وقد تمّ توقيع لبنان بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة الأوروبية في ١٠/١/٢٠٠٢.[٣]

هذا في الوقت الذي أشارت فيه البلدان الصناعية، المجسدة بقوادها المسيطرون على العمليات الاقتصادية في العالم، للبلدان النامية بأهمية الدور للمؤسسات الاقتصادية، وبشرتها بأن إنعتاقها من الفقر والبؤس هو رهن باتباعها لايديولوجية التنمية، المدعمة بالاقتراض والاستثمار والتجارةالخارجية. وقد اتبعت البلدان النامية بحرص شديد كل البرامج والمشروعات والأفكار والمقترحات المقدمة من الدول الصناعية، فإزداد وضعها سوءاً، وتضخم حجم مديونيتها، بحيث رهنت توجهاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، لمتطلبات الدول الصناعية المفروضة، عن طريق هذه المؤسسات المالية الدولية، مثلاً الأرجنتين.

أما الأسباب التي دفعت ببلدان العالم الثالث لاتخاذ هذا الموقف هي: حجم الديون المتفاقمة، تدهور الأداء التنموي في الكثير منها مع عجزها عن إبتداع سياسات وطنية لمواجهة هذه المشكلات، إضافة الى التدهور في أحوال الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، خاصة أن الاقتصادات الاشتراكية كانت تقدم الدعم والمنفذ التجاري البديل عن أسواق الرأسمالية المتقدمة[٤].

---

(١) د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨، طبعة أولى، بيروت، ص٥٣.

(٢) البيان الوزاري لحكومة الرئيس عمر كرامي ص ٦، البيان الوزاري لحكومة «الاصلاح والنهوض» والبيان الوزاري لحكومة «الارادة الوطنية الجامعة» ٣/٨/٢٠٠٨، ص ٨.

(٣) أنظر فذلكة موازنة ٢٠٠٢، وزارة المالية، ص ٩. وأنظر كذلك البيان الوزاري لحكومة «الارادة الوطنية الجامعة»، ٣/٨/٢٠٠٨، ص ٨، حيث تم التأكيد على «تمتين تعاون لبنان مع الاتحاد الأوروبي وتعميق الاندماج الاقتصادي وتعزيز العلاقات السياسية والثقافية معه، في اطار مسار برشلونة، واتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين ومن خلال مشاركة فاعلة في مسار برشلونة ـ الاتحاد من أجل المتوسط».

(٤) د. ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها/ مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثالثة، بيروت كانون الثاني، سنة ٢٠٠١ ص ٣٠

رابعاً: قروض الاعمار بوابة العولمة الى لبنان:

إن بوسع الدول التي تمر بأزمة إقتصادية، ولاسيما تلك التي تكون مصحوبة بركود إقتصادي، وتزايد حالات الافلاس، واضطراب سعر العملة في الاسواق، والمضاربة عليها، أن تلجأ الى الصندوق طلباً للمساعدة على عبور تلك الأزمة، وتقديم القروض لها.

فمنذ العام ١٩٩٣ أقرض صندوق النقد والبنك الدولي لبنان بتغطية من الدول الكبرى، أموالاً للقيام بمشاريع إعادة الاعمار، وذلك ضمن خطة مندرجة في سياق العولمة الليبرالية والسعي الى الهيمنة على إقتصاديات العالم. ومنذ العام ١٩٩١ قدم البنك الدولي ١١٤ قرضاً لتسريع عمليات الخصخصة، وفي كل سنة يذكر تقريره «تمويل التنمية الشامل» مئات حالات الخصخصة التي تجري في البلدان المدينة للبنك الدولي[١].

إن اندلاع الحرب الأهلية فترة ١٦ سنة، وتحت وطأة الحرب والأعمال العدائية الاسرائيلية، ضعفت حركة النمو وزادت معدلات البطالة، فشهدت الموازنة عجزاً كبيراً، وتدهور المستوى المعيشي لمعظم اللبنانيين بشكل ملحوظ. وفي مطلع التسعينات، تم وضع خطة لإعادة إعمار لبنان، يُعمل على تنفيذها على مراحل، سميت «بخطة النهوض الإقتصادي». هذه السياسة الإنمائية والإعمارية تميزت بالتأخير في التنفيذ وبالأكلاف المرتفعة في الإنفاق على المشاريع المنفذة. لذلك إضطرت الحكومة الى الإعتماد بشكل أساسي على الإستدانة المحلية والخارجية، وخصوصاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتمويل عجز الموازنة المتنامي ولتمويل أكلاف مشاريع إعادة الاعمار.

وحسب إحصاءات مصرف لبنان فإن مجموع الإنفاق الفعلي خلال الفترة الممتدة من أول كانون الثاني ١٩٩٣ وحتى نهاية تشرين الأول من عام ١٩٩٤ بلغ حوالي ٧٢١٣ ملياراً بينما بلغ مجموع الواردات الفعلية حوالي ٣٧٣٥

---

(١) د. نجيب عيسى، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت شباط ١٩٩٩، ص ٤٩.

ملياراً. وقد فاقت الزيادة في عجز الموازنة عن نسبة العجز المتوقعة في قانون موازنة عام ١٩٩٤ بسبب زيادة الإنفاق بوتيرة أسرع من زيادة الواردات، ويعدو السبب في ذلك الى الإعتمادات الإضافية التي أقرت بقوانين في مجلس النواب من خارج الموازنة في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤[١].

إن مرحلة الإعمار قد عملت على تراكم الديون الخارجية والداخلية، حيث أصبحت تصرف الموازنة على النفقات الجارية، رواتب وأجور، خدمة الدين العام المتراكم، ولم يكن هناك فرص كبيرة للإستثمار حيث تراوح معدل النمو الاقتصادي خلال فترة (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢) الى ٣,٧ ٪ سنوياً[٢].

ومع الوقت كبر الدين العام وكبرت كلفته. وبالتالي هدفت سياسة الحكومات المتعاقبة، في إدارة الدين الى تخفيض كلفته من خلال تفعيل القروض الميسرة[٣].

لكن الأزمات الإقتصادية، والهدر والفساد والرشوة، والخلافات السياسية، والعجز الكبير في الموازنة، زد على ذلك العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، كلها عوامل خطيرة عملت على نمو كتلة الدين العام حتى ناهزت ل ٤٨ مليار دولار في الوقت الحاضر. «إن أكثر من ٥٠ ٪ من إنفاق الموازنة مكرس لدفع الفوائد»[٤] وهذه النسبة ترتفع مع السنين مع إرتفاع نسبة الدين. «ولقد بلغت نسبة الفئة الإجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر ٣٠٪ من مجموع سكان لبنان»[٥].

وهنا نستطيع القول، أن لبنان تبنى الخصخصة ومن باب شروط البنك

---

(١) وزارة المالية، فذلكة قانون موازنة عام ١٩٩٥، ص ٩ ـ ١٠

(٢) جريدة البلد، الجمعة ١١ آذار السنة الثانية ٢٠٠٥، العدد ٤٢٨.

(٣) وزارة المالية، فذلكة قانون موازنة ٢٠٠١، ص ١٤ ـ ١٥

(٤) د. جورج قرم، الموازنة والتنمية الإجتماعية في لبنان، عمل مشترك، المركز اللبناني للدراسات، بيروت عام ٢٠٠٠، ص ١٩.

(٥) د. موسى ابراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، طبعة أولى، بيروت ١٩٩٨ ص ١١٥.

الدولي، وذلك عند اقتراضه الأموال[١]. فحين تقرر الدول الإنضمام الى عضوية الصندوق فإنها تعترف لهذا الأخير صراحة بكامل صلاحياته الرقابية التي ينص عليها نظامه التأسيسي[٢]، اي أن وظيفة الصندوق الاستشارية والرقابية تتيح للصندوق حق تقديم المشورة وإبداء الملاحظات التي يراها ضرورية لتصحيح السياسات الاقتصادية والمالية، كما أن وظيفة الإقراض، تتيح له إمكانية التدخل لإقراض البلدان المتعثرة، وطبعاً وفق شروطه ووصفاته[٣].

ولأن الصندوق ليس وكالة للمعونة او بنكاً للتنمية، فإن القروض والتسهيلات التي يقدمها مشروطة بعدة إشتراطات مهمة أولها: قبول السياسات التي يقترحها الصندوق والتي تستهدف تصحيح المشكلات الخاصة بميزان المدفوعات. وثانيها: ضمان عدم إستخدام قروض وتسهيلات الصندوق لمجرد تأجيل اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة. وثالثها: التأكد من قدرة البلد المعني على تحسين أوضاعه الإقتصادية على نحو يمكنه من سداد المبلغ المقترض من الصندوق في التوقيتات المحددة.

في سياق هذه الإشتراطات يقوم الصندوق بالتفاوض مع الحكومة المعنية حول برنامج للإصلاح، حيث يوضح هذا البرنامج في وثيقة مكتوبة تسمى» خطاب النوايا»، تتعهد فيه الحكومة أمام الصندوق بتنفيذ البرنامج المتفق عليه. ويراقب الصندوق مدى إلتزام الحكومة بما تعهدت به من خلال عملية متابعة مستمرة[٤] وهذا ما هو حاصل في لبنان. ولأن برنامج الإصلاح لم ينفذ بعد، فالصندوق ما زال يملي قراراته في الخصخصة والهيكلة.

---

(١) د. موسى ابراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) لمزيد من المعلومات، أنظر: موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنيت www.info.com

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر:

«IMF'S Approach to promoting good governanc and combatting corruption: A Guide»

(٤) «Good Governance: The IMF'S Role: A Guidance Note» www.inf.org/external/pubs/ft exrp/goven/govendex.htm >.

خامساً: انشاءالمناطق الصناعية الحرة في الدول النامية: واستراتيجية الاستدانة:

إن الشركات الكوكبية، لا تنشأ إلا حيث تكون الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام، وحيث تتوفر البنى التحتية المادية والمالية والإقتصادية، وحيث يوجد إعفاءات ضريبية شاملة، أو ما يسمى «بالجنات الضريبية». إن إستراتيجية هذه الشركات وهدفها هو زيادة أرباح الشركة الأم[١]. إن العولمة الإقتصادية وما تولده من إتفاقيات ومفاوضات، لتحرير التجارة والتبادل الحر أنما تحتاج الى خدمات أساسية لكي تبدأ نشاطاتها الإقتصادية. وهذه الخدمات العامة المتاحة لإستخدام الجميع هي ما تسمى «بالبنية التحتية»، في الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، الصرف الصحي ومحطات القوة الكهربائية، خطوط الطيران، المطارات، الموانىء وشبكة الاتصالات التي تخدم النقل السريع للبضائع والأفراد. إن عدم توفر الهياكل القاعدية الفعالة قد يؤدي الى فشل مشروع المنطقة الحرة. والمثل الحي على ذلك إتفاقية «الكويز» بين أميركا ومصر وإسرائيل والتي تنص على فتح الأسواق الأميركية للبضائع المنتجة في هذه المناطق الصناعية الموجودة في مصر. وهناك إتفاقية مشابهة مع الأردن.[٢]

وهكذا فقد شجعت المنظمات المالية العالمية، المؤسسات الخاصة، أي الشركات المتعددة الجنسية، على إقامة المناطق الصناعية الحرة، ودفعت دول العالم الثالث الى إستدانة القروض الضخمة لتأمين كلفة المناطق الحرة، وليتم بعد ذلك تأجير هذه المنشآت بأسعار زهيدة لهذه الشركات، بحيث تعجز، فيما بعد الدول المستضعفة، من إيفاء ديونها فتخضع لرغبات الصندوق والبنك في تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي (بما فيها الخصخصة) والتكييف الهيكلي.

---

(١) أنظر اسماعيل صبري عبدالله، العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره ص ٣٦٦. أنظر أيضاً حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣ ص ١٤ و١٨٦.

(٢) www.uluminsania.com p. 3 (journal of humanities and social sciences) أنظر أيضا جريدة البلد، الاثنين ٢٠ كانون الأول، السنة الأولى ٢٠٠٤، العدد ٣٥٥.

وبالتالي كانت حجة الإقناع لدى المقرضين كبيرة، ولهذا تكاثرت المناطق الحرة بسرعة هائلة، ولا يتردد البعض عن وصف هذه المناطق بأنها معسكرات فعلية للعمل بالسخرة.[1] ويمكننا القول أن الحكومة اللبنانية، ووفق ما ورد في البيان الوزاري لحكومة الرئيس الحريري ١/ ١١/ ٢٠٠٠، والحكومات المتتالية إنها تسعى بكل جهدها من أجل التعاقد في سبيل تنفيذ ما يسمى بالمناطق الحرة.

سادساً: الخصخصة في «الورقة الإصلاحية لباريس ٣»: سياسة خارجية مفروضة:

إن المبادىء القانونية للخصخصة قد وضعت عام ٢٠٠٠ من خلال إقرار القانون رقم ٢٢٨ لتنفيذ عمليات الخصخصة. وقد بررت الحكومة اللجوء الى الخصخصة، بعدم توفر الشروط السياسية لإجراء إصلاح إداري حقيقي يعيد الإعتبار لمعايير الإنتاجية والتحديث والإنضباط المالي والتمرس بالخلقية المهنية والادارية.

وهكذا فإذا نظرنا في نص البيانات الوزارية وقانون الموازنة من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٨ نرى أن جميعها تضمنت بنداً ينص على الخصخصة. إذن إن سياسة الخصخصة أصبحت ضرورية في لبنان، على الأقل بنظر الحكومات المتتابعة منذ الطائف، وخصوصاً مع حكومة «الإصلاح والنهوض» وحكومة «الإرادةالوطنية الجامعة»، حيث عملت وتعمل هذه الحكومات على تنفيذها في مجال إعادة خصخصة الخليوي وقطاع الكهرباء. فهل سيكون هذا الملف، خالياً هذه المرة من الفضائح والإخفاقات؟ وهنا لا بد من التأكيد، حتى لو كانت الخصخصة هي الحل، فهي غير مرغوبة في ظل هذه الأجواء السياسية الغير صحية، حيث يسود الفساد.

---

(١) د. جوزيف العبدالله، مجلة العولمة، تشرين الأول ٢٠٠١، السنة الأولى، العدد (١) ص ١٠.

إن الخصخصة والإصلاح الإداري شكلا البنود الأساسية في «الورقة الاصلاحية لباريس ٣»، والتي قدمتها «حكومة الإصلاح والنهوض» في ٢٠٠٧، وهي بالتالي شرط أساسي على لبنان تنفيذه، وإلا سيخسر المساعدات والقروض الميسرة والمعونات الإنمائية التي ستقدمها الدول المشاركة في المؤتمر[١]. وفي هذا الخصوص، يجب أن لا ننسى مؤتمر «باريس ١» في ٢٠٠١ و«باريس ٢» في ٢٠٠٣، «حيث لم يتحقق على أثر هذه المؤتمرات إنجازات مهمة، وإنما زادت نسبة الدين العام الذي بلغ ١٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٥»[٢].

وفي هذا الصدد نورد بعض ما تضمنته الورقة الإصلاحية «لمؤتمر باريس ٣» وخصوصاً بما يتعلق بالخصخصة، وحيث تؤكد هذه الورقة على:

- ضرورة إجراء إصلاح مالي جذري يتم على مراحل، ويهدف الى زيادة الفائض الأولي عبر ترشيد الإنفاق الحكومي وإصلاح المؤسسات العامة.
- تحرير عدد من القطاعات الإقتصادية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال الخصخصة[٣].

هنا نرى أن ما ورد في الورقة الإصلاحية «لمؤتمر باريس ٣»، هو متطابق مع ما جاء في وصفة البنك والصندوق الدوليين، ولا يصب في صالح البلد. أي أن الورقة الاصلاحية تحتوي على تعهد واضح وصريح بتنفيذ وصفة البنك الدولي لجهة الخصخصة وتحرير الأسواق (العولمة). كما تتضمن الوعد بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي لجهة السعي الى ترشيد الإنفاق الحكومي واصلاح المؤسسات العامة، وبما لا يقبل الشك، فانه سيكون غلى حساب الموظفين

---

(١) بعد الأزمة المالية، والانهيار المدوي، لا بد من التساؤل عن مدى جهوزية هذه الدول للوفاء بالتزاماتها اتجاه لبنان.

(٢) الورقة الاصلاحية «لمؤتمر باريس ٣» لدعم لبنان، «حكومة الاصلاح والنهوض»، كانون الثاني ٢٠٠٧ ص ٢ و٤.

(٣) نفس المرجع ص. ١٣.

العاملين فيها، وهذا حتما سينتج عنه سلبيات كثيرة نأتي على ذكرها فيما بعد، وأخطرها إرتفاع معدلات البطالة وتردي أحوال الفقراء وذوي الدخل المحدود. إذ تشير نتائج المسح الذي قامت به الادارة المركزية للإحصاء، أن نسبة البطالة عند الشباب تبلغ ٢١,٦٪ عام ١٩٩٧[١]. ونلاحظ أن هذه النسبة وصلت الى ٣٠٪ عام ٢٠٠٥[٢]. ويستحوذ لبنان على ٨٠٪ من أعداد الخريجين وهم من حملة الإجازات والدراسات العليا، وينضمون بالتالي الى قطاع العاطلين عن العمل[٣].

وفي هذا السياق، أعلن وزير المالية في «حكومة الارادة الوطنية الجامعة» «أن البحث مع مدير البنك الدولي، تركز على المساعدات التي يقدمها البنك للبنان في مجال دعم الموازنة ومشاريع البنى التحتية والإصلاحات القطاعية، وخصوصاً تلك التي أعلنها البنك في مؤتمر» باريس ٣»، والمرتبطة بتنفيذ عدد من الإصلاحات في القطاعات الاجتماعية، تضمنها البرنامج الاصلاحي الإقتصادي والإجتماعي الذي عرضه لبنان في المؤتمر»[٤]. من الواضح هنا أن البنك الدولي انما يطالب الدولة اللبنانية بتنفيذ تعهدها في الخصخصة والهيكلة، الذي تقدمت به لمؤتمر» باريس ٣»، وذلك لقاء المساعدات والقروض الميسرة. وفي هذا الإطارأعلن «اللقاء الوطني[٥]، «إنه يحكى عن لقاء دولي حول لبنان يعقد في باريس، حيث السعي الى وضع اليد على لبنان عبر الباب المالي المرتبط «بباريس ٣»[٦].

هنا يمكننا القول: إن عمليات وخيارات الخصخصة، وسياسة الاصلاح

---

(١) التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان، صدر عن UNDP بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار CDR، بيروت ١٩٩٨ ص ٧٨.

(٢) فادي عبود، جريدة النهار، الثلاثاء ٨ شباط ٢٠٠٥، ص١٥

(٣) جريدة اللواء، الثلاثاء ١٢ كانون الأول ٢٠٠٤.

(٤) الديار، الجمعة ٥ أيلول ٢٠٠٨، عدد ٧٠٧٨، ص١٤.

(٥) تجمع برئاسة عمر كرامي.

(٦) الديار، الاربعاء ١٩ آذار ٢٠٠٨.

وإعادة الهيكلة في لبنان، كما في البلدان النامية، غير نابعة من ضرورات داخلية، وإنما تكمن في خلفية الدعوة العالمية اليها من أجل هيكلة إقتصاديات الدول النامية، لتتماشى مع نمط وآليات الإقتصاد الحر المعولم.

إذن إن الخصخصة وضرورة تنفيذها، والتي دعت اليها الحكومات المتتابعة، ليست برأينا، الدواء الناجع لخروج لبنان من مأزقه الإقتصادي والإجتماعي، ولكنها قد تكون الداء بعينه إذا ما رصدنا ما يرافق هذه العملية من تجاوزات ورشاوي وفساد وفضائح، والآثار السلبية التي تنتج عنها، وهذا ما سنتبينه فيما يلي:

إن لبنان إنما يشكل نموذجاً عن فشل عمليات الخصخصة في تحقيق الأهداف المرجوة وذلك:

ـ لأن الشركات المتعددة الجنسية الأميركية والأوروبية هي التي سوف تسيطر وتجني أرباحاً طائلة ترسلها الى بلدها الأم ولا تستثمرها في هذه البلدان، مثلاً (Libancell - Cellis)، هاتان الشركتان أبرمتا عقوداً مع الدولة اللبنانية، وهي تضم شركاء من أهل السلطة كانوا يسهلون مصالح هذه الشركات على حساب المصلحة العامة. كما انه في ظل هذه الشركات الكبرى يتم التحلل من التعاقدات الطويلة الأجل إلا في حالات العمل الأكثر مهارة. مثلاً شركة Libancell، عندما استبدلت بشركة M.T.C touch، استبدلت هذه الأخيرة بدورها موظفي Libancell، وكان على الدولة أن تدفع تعويضات صرفهم، وفق ما جاء في العقد، وهكذا دواليك مع كل شركة ترسي عليها المناقصة. وهنا لا بد من أن نورد، بخصوص العمالة، ما أتى على ذكره داني رودريك[1] في كتابه

(١) داني رودريك، أحد أبرز المفكرين وأساتذة الاقتصاد الاميركيين، والذي توقع في وقت مبكر، المخاطر الكبرى للعولمة، واستعرض الأسباب المحتملة لكارثة الانهيار، وأعلن أن تطرف العولمة الرأسمالية سيدعو الجماهير الى معارضتها والمطالبة بعودة الدولة للقيام بوظائفها الانتاجية حتى لو بلغت حد التأميم، والى وظائفها الاجتماعية التقليدية، وقد يحدث هذا في زمن غير بعيد! لقد كتب «رودريك» هذه النبوءة عام ١٩٩٧ ولم يكن يدري

المعنون «هل ذهبت العولمة بعيدا في طريقها؟» من أن العولمة بسياساتها المطبقة الآن تؤدي الى تهميش فئات واسعة من العمالة غير الماهرة، وبدلاً من أن تلجأ الدولة أو الشركات المحلية الى وضع إستراتيجية شاملة لتطوير وتدريب القوى البشرية، تلجأ الى السهل وهو إستيراد عمالة أجنبية مدربة، وذلك شبيه تماماً باستسهال الدول والحكومات لحل تسليم المفتاح، بمعنى إستيراد المصنع بالكامل مع الفنيين الأجانب بدلاً من بذل المجهود الايجابي في مجال توطين التكنولوجيا، كما تفعل الصين الآن وكما فعلت ماليزيا من قبل.[1]

ـ بالنسبة للعقود التشغيلية فإن هذه الشركات الخاصة، وفي أكثر الأحيان تنهي عقود الموظفين في المرافق العامة، علما أن ثلث حجم القوى العاملة في الدول العربية تمارس العمل في القطاع العام. إن الدولة اللبنانية لا تستطيع أن تتذرع بحجة وجود تخمة من الموظفين في قطاعاتها، ولهذا فهي تخسر، لأن التقارير الدولية تسلم بأن لا تكون هذه النسبة أقل من ٢٧٪، وهذه النسبة هي حالياً في لبنان ١٥٪[2]. وحسب دراسة أجريت في لبنان في العام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ فقد إرتفعت نسبة الشباب العاطل عن العمل لليافعين (١٥ ـ ١٩) الى ٢٨,٦٪، وللفئة العمرية (٢٠ ـ ٢٤) الى ١٧,٨٪[3]. فبالرغم من هذه الأرقام التضخمية تأتي الخصخصة والعولمة لتزيدان الوضع سوءاً.

إن تتابع عمليات الخصخصة في لبنان، أحالت أعداداً كبيرة من العمال والموظفين الى البطالة. مثلاً عند خصخصة شركة طيران «T.M.A» تمّ صرف

= أن الانهيار الكبير سيحدث عام ٢٠٠٨ وستضطر الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى ضخ آلاف ملايين الدولارات لإنقاذ الشركات والبنوك الرأسماليةالتي تهاوت، بل الى تأميم بعض البنوك.
أنظر: www.ahram.org.eg في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨، العدد ٤٤٥١٦ ص ٢.

(١) www.ahram.org.eg في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨، العدد ٤٤٥١٦، ص ٢

(٢) مذكرة صادرة عن رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، حول الورقة الاصلاحية لمؤتمر باريس ٣ لدعم لبنان، بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠٠٧ ص ٣

(٣) مجلة الأديب، الخميس ٣٠ أيلول ٢٠٠٤، عدد ٣٦٥.

٥٠٠ موظف، وعند تنفيذ خصخصة تلفزيون لبنان، أعلنت الحكومة اللبنانية إقالة جميع العاملين بمحطة التلفزيون الرسمية والبالغ عددهم ٥٢٣ موظفاً، هذا بالإضافة الى ٧٠٠ موظفاً صرفوا من العمل عند خصخصة الوكالة الوطنية للإعلام، وأيضاً إنهاء عقود عمل ١٥٠٠ موظفاً، بعد خصخصة طيران الشرق الأوسط[١]. وقد حاولت الدولة في أواخر ٢٠٠٨ سحب حصرية هذه الشركة، تمهيدا لخصخصتها، مع أن الحق الحصري ينتهي في ٢٠١٢.

على ضوء ما ورد، لا بد من التساؤل، لماذا تسارع الحكومات المتعاقبة الى تنفيذ برامج الخصخصة الذي سيؤدي حتماً الى زيادة نسب البطالة؟

- إن ايديولوجية العولمة المتطرفة التي تتمثل في إلغاء دور الدولة الانتاجي تجنح أيضاً الى الغاء دورها الاجتماعي، وتضغط لإلغاء الدعم، بل ولإلغاء عديد من التشريعات الاجتماعية. وذلك يصب في هدف العولمة، في تحقيق التكامل الدولي في مجال الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال[٢]. أما فيما يخصنا

«فالعيب قد يكون سببه رؤية مفادها: أن لبنان هو مركز خدمات وسياحة وسوليدر، وكازينو ولا مكان فيه للإنتاج الصناعي أو الزراعة»[٣]. وهذه الرؤية قد تكون من ضمن الرؤية التي تتكلم عن الميزة النسبية، أي الاستفادة من عوامل الانتاج المتوفرة في الدولة، في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن. وبنظر أنصار العولمة، الميزة النسبية للبنان هي السياحة والترفيه»[٤] ونقطة على السطر.

- إن الخصخصة في لبنان، إنما تجري بطريقة خاطئة، ولسبب خاطىء: أي أن استرتيجية الخصخصة في لبنان هدفها زيادة الايرادات في المدى القصير

---

(١) فذلكة قانون موازنة ٢٠٠٢، الجمهورية اللبنانية، وزارة المالية ص. ٦ ـ ٨.

(٢) www.ahram.org.eg مرجع سبق ذكره

(٣) جريدة البلد، ٨ شباط، السنة الثانية ٢٠٠٥، العدد ٣٩٩.

(٤) جريدة البلد، الاثنين ١٩ شباط ٢٠٠٤ السنة الأولى، العدد ٥١.

الى أقصى حد بدلاً من بناء أسواق تنافسية من أجل المدى الطويل. مع أن تهيئة «بنية تنافسية» أفضل بكثير من زيادة الايرادات الى أقصى حد من مبيعات في أسواق محمية.[١]

- الخصخصة في لبنان تتم بإجراءات غير واضحة: أي أن التصرف بالأصول غير علني وغير واضح. ثم أن هناك عدم التدقيق وغياب المراقبة القانونية التي يجب أن تترافق مع عمليات الخصخصة في كل مراحلها، فينتشر الفساد والهدر وتبقى الكلمة الأخيرة لمن يقدم مبالغ كبيرة من الرشاوي، وهذا ما بدا واضحاً من خلال قراءة ملف خصخصة قطاع الخليوي الذي يتضمن فضائح وصعوبات حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة. إن غياب الرقابة قد أدى الى رفع أرباح الشركات الاحتكارية، دون أن تتحسن سلع أو خدمات هذه المؤسسات[٢].

- يبدو جلياً وواضحاً، أن عمليات الخصخصة إنما تعمل على تفريغ الدولة وتفكيكها فتظهر دولة جديدة تمارس وظيفة «الإجلاء والتسليم» فتقوم ببيع شركاتها ومؤسساتها تحت عنوان تحقيق المصلحة العامة ومصلحة الفقراء. وهكذا سيصبح لبنان دولة رخوة وعرضة للفساد بسبب تجاهل حكم القانون وتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة[٣].

بعد إستعراض هذه السلبيات التي تضر بشكل كبير بأوضاع اللبنانيين ذوي الدخل المحدود، نتفاجىء من موقف الدولة اللبنانية الداعم لعمليات الخصخصة. وهذا ما يدفعنا الى الاقرار بأن خيارات الخصخصة تكمن في خلفيات الدعوة العالمية اليها، وهي تعليمات وأوامر خارجية من جهات كبرى

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ٥٠.

(٢) غالب أبو مصلح، أزمة الاقتصاد اللبناني الواقع والحلول، دار الحمراء، بيروت ٢٠٠٧، ص ٥٥

(٣) جلال أمين، العرب والعولمة، مركز دراسلت الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، نيسان ٢٠٠٠، ص ١٦٢.

تسعى الى السيطرة على العالم، نقصد الدول الكبرى بشركاتها المتعددة الجنسيات. ومن غير المعقول أن تظل الحكومة اللبنانية غافلة عن كل هذه الآثار السلبية التي نجمت وستنجم من جراء تنفيذ برامج الخصخصة. إن الدولة وبدلاً من محاربة الهدر والفساد الذي تتعرض له مرافقها العامة ومن إصلاح شأنها، وتفعيل الجباية من المكلفين، وتحصيل الرسوم على المنشآت البحرية، وتفعيل دور التفتيش المركزي، فإنها تعمد الى بيع مرافقها بأبخس الأثمان وضمن شروط مجحفة، فيتهدد بذلك كيان الدولة القومية وتصبح عرضة للإنهياربعد تفريغ الدولة من مضمونها، فتفقد دورها الرعائي وخصوصاً بعد تجريد مواطنيها من وظائفهم، وكل ذلك، «لأن الدعم الحكومي تحول من العمل الى رأس المال»[١].

ولكن ماذا الآن بعد الأزمة المالية؟ وما هو مصير هذه الشركات المتعددة الجنسية؟ وما هو مصير هذا النظام النيوليبرالي الذي أراد قيادة العالم؟ وكيف سيستطيع الاستمرار في التبشير بالديمقراطية والرأسمالية في الوقت الذي يعاني فيه بيته الداخلي من إضطراب خطير؟

إن هذا النظام الذي لم يعرف كيف يضبط الاقتراض، ويوزع البطاقات الائتمانية عشوائياً، هل دنت ساعته «هل هي نهاية الرأسمالية الأميركية»[٢]؟ أم هو تهذيب

«الرأسمالية بنحوها الحالي»[٣]؟ كما أعلن الرئيس ساركوزي.

ووفق نظرية المفكر الأميركي جوزيف نان. . . . فالنموذج الرأسمالي الأمثل باعتبار ما كانت تروجه أميركا وتصدره الى الدول، وأحياناً عنوة من خلال البنك الدولي وتعليمات صندوق النقد، قد أصابه العطب»[٤]، وهكذا إنقلبت

---

(١) Vito Tanzi «Globalization and the future of social protection» IMF Working paper WP/00/12january 2000/p3.

(٢) واشنطن بوست، الجمعة ١٠/١٠/٢٠٠٨.

(٣) 18 oct 2008, p. 12. www.akhbarelyom.org.eg

(٤) op. cit p. 12. www.akhbarelyom.org.eg

الراسمالية على أهم مبدأ من مبادئها التقليدية، وهو كف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد. والآن أكبر شركات السيارات في العالم تطلب معونة الدولة، منها شركة «جنرال موتورز» و«فولفو» وشركة «فورد» التي طلبت تسع مليارات دولار من الحكومة لإعادة هيكلتها.

سابعاً: ملف الخليوي: وإعادة خصخصته، استحقاق حان تسديده:

تعتبر خصخصة الخليوي (Cellis - Libancell) من أشهر فضائح العصر في لبنان، بعد الخسائر الفادحة والاخفاقات التي أصابت الدولة اللبنانية، والناجمة بشكل أساسي عن خلاف أهل السلطة في معالجة هذا الملف.

لقد كلف فسخ العقد، الخزينة اللبنانية مبلغ ١٨٠ مليون دولار، بعد أن تبين في أواخر عام ١٩٩٩ أن شركتي الخليوي ترتكبان مخالفات مالية وادارية، أدت الى إلحاق الضرر بالأموال العمومية. ولم تكتف الشركتان بهذه الحقوق، بل لجأت الى مطالبات إضافية في حدود ٨٠٠ مليون دولار لكل منهما، بحجة التشويش على الموجات.

إعترضت الدولة على هذه المطالبات وطالبت الشركتين بالعطل والضرر، نتيجة عدم إحترامهما بنود العقد[١]. حسم التحكيم الدولي في ٢٣ شباط ٢٠٠٣ لصالح الشركتين. والتزمت الدولة بدفع مبلغ ٥٣٩ مليون دولار للشركتين[٢]. وتكمن المشكلة الأكبر في المماطلة في حسم النزاع القانوني، الأمر الذي سهّل الى حد كبير، إرتكاب المخالفات من قبل الشركتين، وألحق اضراراً بالأموال العامة، وأمن أرباحاً خيالية للشركتين وكل هذا على حساب المواطن اللبناني. ويبقى أن نوضح أن هناك سياسيين لبنانيين في الوزارة يمتلكون أسهم في هاتين الشركتين.

---

(١) جريدة النهار، السبت ١٢ شباط ٢٠٠٥، ص١٥,

(٢) جريدة النهار، الخميس ١٧ شباط ٢٠٠٥، ص١٥,.

على ضوء هذه المعطيات يتبين لنا أن برنامج الخصخصة في لبنان (لا سيما خصخصة الهاتف الخليوي)، يتم ضمن آلية فاسدة تخلو من كل أجواء الشفافية والنزاهة، فتغدو الصفقات غير القانونية والرشاوي والهدر من أبرز سمات تطبيقاتها. وهي كما لاحظنا، تجسد طموح النافذين في الداخل، شركاء الرأسمال الخارجي، في الإستيلاء عل مبالغ طائلة بغض النظر عن طريقة الحصول عليها. باختصار هناك عقلية فساد وعقلية جباية تضغط على هذا القطاع وتؤخره. فلا ندري بعد كل هذا الفشل الذي أصاب عملية خصخصة الخليوي، لماذا سعت حكومة «الاصلاح والنهوض» (٢٠٠٥)، الى إعادة خصخصة هذا القطاع من جديد؟ وهذا ما وُعِد به في الورقة الاصلاحية لمؤتمر «باريس ٣»، «مع أن قطاع الاتصالات يؤمن ٤٢٪ من ايرادات الدولة[١]». والحكومة الحالية وعدت بذلك أيضاً في بيانها الوزاري.

والغريب أن موقف الحكومة من ضرورة 'إعادة خصخصة «الهاتف الخليوي»، جاء بعد أن تكبدت الحكومة مبالغ طائلة لإستعادة الشبكتين (كما مرّ معنا)، وبعد القيام بورشة إصلاح أدت الى زيادة أرباح قطاع الخليوي بشكل كبير. ومن أهم هذه الإصلاحات:

- توسيع شبكتي الهاتف الخليوي الى مليون ومئتي ألف مشترك.
- توسيع التغطية الجغرافية لشبكتي الهاتف الخليوي، حيث جرى تركيب ما يزيد على ٧٥ موقع جديد.
- تم تحديث نظام شبكتي الخليوي من المعيار ٢,٠ الى المعيار ٢,٥ وهو المعيار الأكثر تطوراً في قطاع الخليوي حالياً.

هذه الخطوات التنفيذية أمنت واردات صافية حققتها الوزارة من شبكتي الخليوي، خلال الفترة الممتدة من أيار ٢٠٠٥ الى نيسان ٢٠٠٦، وقد بلغت ٨٣٢ مليون دولار أميركي، أي بزيادة ١٤,٤ ٪ عن الواردات المحققة خلال

(١) مقابلة مع د. مروان اسكندر، برنامج نهاركم سعيد، lbc.tv في ٢٠٠٨/١٠/١٢.

الفترة ذاتها من السنة السابقة.[1] وبالطبع فإن جميع هذه الأموال من شأنها أن تقلص العجز في الموازنة وأن تلجم ولو قليلاً من نسبة نمو الدين العام.

وبما أن الدولة تحقق أرباحاً تتحول الى حساب الخزينة، فمن الطبيعي أن تتمسك الحكومة اللبنانية بحق ملكية هذا القطاع، ولكن نرى أن العكس هو حاصل، وإن حكومة «الاصلاح والنهوض»، أعلنت في أكثر من بيان رسمي صادر عنها (بيانها الوزاري، التقرير عن أبرز انجازاتها، والورقة الإصلاحية لمؤتمر «باريس ٣»)، عن مساعيها الجدية لإعادة خصخصة قطاع الخليوي، وعملت على دراسة كل الملفات اللازمة، المالية منها والتقنية والتشغيلية، للمساعدة في عملية تقييم كل من شبكتي الخليوي لتمكين مجلس الوزراء من إتخاذ القرار المناسب بشأن إعادة خصخصتها من جديد.

والآن حكومة «الارادة الوطنية الجامعة» ٢٠٠٨ بشّرت على لسان وزير المال على أن الخصخصة ستتم في تموز ٢٠٠٩، مع العلم أن وزير الاتصالات في هذه الحكومة، لم يحدد بعد خياره الاقتصادي، بالنسبة للخصخصة ولكنه أعلن في ٢٠٠٨/١/١٥ في جلسة مجلس الوزراء أن الوزارة ستعمل عل إستدراج عروض من أجل إدارة هذا القطاع لحساب الدولة ولمدة سنة واحدة، بعد أن إنتهت مدة الشركتين السابقتين. وقد نفذ سلسلة إصلاحات بدأت بتوسيع شبكتي الهاتف الخليوي، وتخفيض أسعار الدقيقة بنسبة لا تقل عن ١٠٪. كذلك عمد الى بيع ٣٠ خطاً بالمزاد العلني بقيمة مليونين ونصف المليون دولار. وأقفل عشرة خطوط للتخابر غير الشرعي، حيث تهدر مئات ملايين الدولارات. هل علينا أن نخصخص هذا القطاع من جديد مع إنه من القطاعات المربحة للدولة؟ وهو يدر سنوياً مليار دولار، بينما يتكلمون عن بيعه بخمسة مليارات دولار؟[2] فهل علينا إعادة خصخصته لأنه فرض علينا ذلك من

---

(١) تقرير عن ابرز الانجازات والتطورات (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦) صدر عن حكومة «الاصلاح والنهوض» مكتب الخليوي، ص ١٩.

(٢) مذكرة صادرة عن رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، حول الورقة الاصلاحية لمؤتمر «باريس ٣» لدعم لبنان، بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١، ص٤

المؤسسات المالية الدوليةكما أوضحنا سابقاً.

من الواضح إذن أن هذه الجهود لبيع قطاع الخليوي، ليست نابعة من ضرورات داخلية، لأنه كما سبق وأشرنا، أن القطاع يدر أرباحاً طائلة على الخزيبة. وفي هذه الحالة تبرز عملية الخصخصة وكأنها نابعة من ضرورات والتزامات خارجية لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات، المستفيد الأكبر من عمليات الخصخصة في العالم الثالث ومنها لبنان. أذن الخصخصة هي وصفة من وصفات البنك الدولي الذي أقرض لبنان مبالغ طائلة طيلة السنوات الماضية، والآن حان وقت الاستحقاق!

في ضوء هذه الوقائع كيف يمكن للدولة أن تشترك في مزايدة جديدة وأن تقبل عروضاً ستكون بالتأكيد أدنى من سعر السوق؟ وكيف يمكن للدولة اللبنانية أن تتخلى عن دورها الرعائي اتجاه العمال، خصوصاً أن عدد الموظفين في القطاع العام والمتقاعدين يزيد عن ٢٠٪ من مجمل كتلة العمال والموظفين في لبنان؟[١].

فما هو مصير هؤلاء الموظفين والعمال بعد تتابع عمليات الخصخصة؟ واذا خصخصت الدولة من أين نأتي بالمليار و٢٠٠ ألف دولار، أرباح الخليوي؟ وهل ننتظر في كل مرة «هبة» من البنك الدولي من أجل دعم الرعاية الاجتماعية في لبنان؟ كما هو حاصل الآن.[٢]

على كل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، إنه بعد الأزمة المالية الحالية، فإن مشاريع الخصخصة قد سقطت، لأن النظام الذي أطلق هذا المبدأ، هو على شفير الهاوية، وأصبحت الخصخصة من الماضي، ولم تعد هي الحل. وبالتالي

---

(١) د. مروان اسكندر، الدور الضائع وتحديات القرن الواحد والعشرين،رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠، ص٤٠٤

(٢) أعلن وزير المال في حكومة االارادة الوطنية الجامعة» في ٢٠٠٨/١١/٣ من إنه سيوقع إتفاقية هبة من البنك الدولي بقيمة ٦ ملايين دولار من أجل دعم الرعاية الاجتماعية في لبنان، مقابل إصلاحات في القطاع الاجتماعي.

يجب على الدولة أن تستوعب دورها من جديد وأن تتدخل في الاقتصاديات الرأسمالية. وفي هذا المجال، لا بد من أن نقرأ هزيمة هذا النظام الرأسمالي و«روشتاته» التي وزّدها للعالم أجمع.

ثامناً: الإستراتيجية الخاطئة للحكومة في خصخصة قطاع الكهرباء:

إن هذا القطاع أصبح في حجم كارثة وطنية، هذا ما قاله الوزير «محمد قباني» عندما كان رئيس لجنة الأشغال والطاقة في مجلس النواب. ويرى أن الإنفاق على قطاع الكهرباء كلف الخزينة حتى اليوم أرقاماً ضخمة، دون أن يعطي أية تفصيلات عن هذه التكلفة. إن هذا الكلام فيه الكثير من المبالغة غير المبررة، لأن العجز السنوي للمؤسسة خلال التسعينات، متواضع جداً، إذ تراوح بين السنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ بين ٣٣ و٦٣ مليون دولار سنوياً، أما في القرن الحالي فتقدر مؤسسة كهرباء لبنان خسارتها من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٤ نحو مليار دولار، يمكن تحصيل ٥٠٠ مليون دولار منها، فتكون الخسارة نحو ٥٠٠ مليون دولار. وبالتالي فإن كل ما أنفق من قبل الخزينة ومجلس الإنماء والإعمار على قطاع الكهرباء لا يصل الى حدود ٣,٥ مليار دولار. هذا الإنفاق يمكن التخلص منه مع القليل من المراقبة والإصلاح الإداري والتقني والفني. أما عن تضخيم رقم العجز ربما كان دعماً لمطالب تخصيص القطاع بحجة رفع عبئه عن الخزينة، أو نتيجة ضغوطات كبيرة خارجية وداخلية تمارس من أجل خصخصة هذا القطاع الإستراتيجي[1] فبعد تهديد البنك الدولي بتعليق قروضه المقررة، واتخاذ الإجراءات القانونية، ما لم يُقر مشروع قانون يسمح بخصخصة الكهرباء وتأمين توازنها المالي بحلول عام ٢٠٠٢، لجأ مجلس الوزراء في أيار ٢٠٠٠ الى إقرار مشروع قانون تنظيم قطاع الكهرباء في لبنان تمهيداً لخصخصة المؤسسة أو بعض قطاعاتها لاسيما قطاع الانتاج والتوزيع.

---

(١) غالب أبو مصلح، أزمة الاقتصاد اللبناني (الواقع والحلول)، دار الحمراء، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٧٩.

وهكذا فقد إندفعت الحكومات المتتالية على تشجيع خصخصة قطاع الكهرباء خوفاً من خسارة القروض المقدمة من المجتمع الدولي، دون الأخذ بعين الإعتبار:

١) الأعداد الهائلة من العمال والموظفين الذين يصبحون عاطلين عن العمل.

٢) المبالغ الطائلة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تحسينه تقنياً[١].

إن ملف الكهرباء هو واحد من الملفات السوداء التي تعكس حدة الهدر والسرقة والفساد. أين المليارات الثلاث التي صرفت على قطاع الكهرباء وبقي المواطن يعيش في الظلمة؟ والإهدار يتضمن المخالفات التي طالت ملف تلزيم معملي دير عمار والزاهراني، وتجاوزات شركة «إنسالدو» حيث أن أعمال التأهيل لم تكن متطابقة مع بنود العقد[٢]. كما أن تلزيم الجباية لمتعهدين، أغرق المؤسسة بديون كبيرة بسبب الإهدار اليومي بمليارات الليرات[٣]. والأخطر من ذلك أن عمليات إستيراد مشتقات

النفط تخضع لمافيا الشركات الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات بأسعار خيالية، والتي يصعب محاسبتها ومساءلتها ومراقبتها وبالتالي القضاء عليها. لأنها مدعومة من مؤسسات مالية واقتصادية عالمية مهيمنة على جميع دول العالم الثالث بمن فيهم لبنان. وأملت حكومة «الارادة الوطنية الجامعة»، إستيراد الغاز والفيول أويل من مصر بأسعار أدنى كثيراً من الأسعار التي كان معمولاً بها، ولكن الظاهر، أن الأسعار التي طلبتها الحكومة المصرية مرتفعة جداً.

وأخيراً لا بد من التنويه، أن حكومة «الاصلاح والنهوض»، كانت قد وضعت خطة ومشروع لإصلاح قطاع الكهرباء، وأنجزت جزءاً منه، هذه الخطة تناولت التوزيع والانتاج والنقل. وأمِلت أن يؤمن هذا الإصلاح الإداري والفني

---

(١) غالب أبو مصلح، المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٢) جريدة الرقيب، الخميس ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤ ص ١٦.

(٣) جريدة النهار، الاربعاء ٩ شباط ٢٠٠٥ ص. ١٥.

واردات للخزينة، ويساهم في سد العجز الذي يتكبده هذا القطاع سنوياً، كما أملت بأن يؤمن أرباحاً تقدر بملايين الدولارات[1].

اذن بعد كل هذه المحاولات لإصلاح وتطوير هذا القطاع الاستراتيجي، لماذا سعت حكومة «الاصلاح والنهوض» الى خصخصة هذا القطاع، وهي تتكلم في الوقت نفسه عن أملها في سد العجز وتحقيق التوازن ومن ثم تحقيق الفائض أو الربح؟ أما حكومة «الارادة الوطنية الجامعة» فقد أعلنت بلسان وزير المال والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة في ٢٣ / ١٠/ ٢٠٠٨، عن نيتها الفعلية بخصخصة هذا القطاع لأن الدولة ليس لها الامكانيات لتأخذ المبادرة لتشغيله.

وبالنتيجة نعقب لنقول: إن حل أزمة الكهرباء ليس بخصخصة القطاع، بل تبدأ بالمراقبة والتقييم والمساءلة وبرفع الظلم عن الناس، وبأن تكون عمليات إستيراد الفيول والغاز محصورة بين الحكومة اللبنانية من خلال وزارة الطاقة، وبين الدول المصدرة لمشتقات النفط، دون المرور بشبكة مافيا الشركات الخاصة أو الشركات المتعددة الجنسية، التي تؤمن أرباحاً طائلة من خلال المتاجرة بعمليات إستيراد مشتقات النفط، وذلك على حساب خزينة الدولة اللبنانية وعلى حساب المواطن اللبناني. إن كلفة الباخرة (المازوت) التي تنتظر تفريغ حمولتها، والموجودة في موانىء الزاهراني وجونيه وغيرها من الموانىء، هي مليون و٥٠٠ ألف دولار في اليوم، لأنه ليس لها إعتمادات في الخزينة. وهنا نسأل لماذا نستقدمها مسبقاً وليس لها إعتمادات؟ كما يجب وضع التعرفة بالكلفة الحقيقية وإلغاء كل ما أضيف من ضرائب غير مباشرة، فالتسعيرة غالية جداً مقارنة مع الكلفة الحقيقية. اذا تخطينا كل هذه التجاوزات جعلنا من القطاع مربحاً ومربحاً جداً خصوصاً بعد المشاريع الإصلاحية. فما هو السبب الذي

---

(١) تقرير عن أبرز الانجازات والتطورات (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)، صدر عن حكومة «الاصلاح والنهوض» بند الطاقة، انجازات قطاع الكهرباء، ص ٣٨ ـ ٣٩.

يدفعنا الى خصخصة وبيع مرافقنا الواحد تلو الآخر، وتفريغ كيان الدولة من مضمونه؟

هنا لا بد من التساؤل مجدداً عن مصير الخصخصة والشركات المتعددة الجنسية بعد الأزمة الحالية. والرد يأتينا على لسان «توماس فينيجار» وهو محلل إقتصادي في دوائر أجهزة المخابرات الأميركية، والذي أعلن تحذيره «من بدء تآكل تأثير (القوة الناعمة) لأميركا. قد تبقى الولايات المتحدة على الأرجح القوة الأكبر دولياً من حيث السلاح والعسكرية حتى ربما ٢٠٢٥ (القوة الصلبة). إلا أن سلطانها في شتى مجالات التأثير الأخرى سوف تتأثر وتتآكل بسرعة غير متوقعة، نتيجة الانهيارات والأزمات المتوالية».(١) وهنا نقول فلتباشر الدولة بإنقاذ نفسها وهي قادرة على ذلك، إذا صممت حقاً على الإصلاح، فالذين تنتظرهم أصبحوا هم بحاجة لها.

فالإجراءات التي اتخذتها واشنطن لا أقل من كونها تأميماً جزئياً. كما أعلن عنه في واشنطن ذاتها كل مستقل عن إدارة بوش... فالحكومة أي حكومة عندما تضع يدها على حصص من أسهم في النظام البنكي الخاص ولو بضخ أموالها، فالمسمى في هذه الحالة هو تأميم... جزئي أو شامل هذا هو الفارق. الرسميون في إدارة بوش يؤكدون أن حصص الحكومة لا يعني هيمنتها على عمليات البنوك... أي دور الحكومة «محدود ومؤقت» حسب ما أعلنه بوش نفسه... يصعب حالياً إصدار حكم نهائي، وليس أمامنا سوى انتظار الخطوات التالية في الإدارة الجديدة.(٢)

إن ما يمكننا جزمه، إننا أمام نقطة تحول في النموذج الرأسمالي الأميركي، إقتصاد الحرية الكاملة للسوق الذي كان شبه مقدس فيما يعرف بسياسة (Laissez-faire). إن هذه الأزمة وكأنها مسحت أعواماً من الفلسفة الاقتصادية لأميركا، فالتدخل الحكومي الذي اتبعته بريطانيا من بعد أميركا يمثل تحولاً

---

(١) 18 octobre 2008 p. 12 www.akhbarelyom.org.eg

(٢) نفس المرجع، ص ١٢.

عملياً عن إيديولوجية التحرر الكامل للإقتصاد وخطوة مشهودة في الإتجاه المؤدي الى دور الدولة بالضروي في الرقابة أو الإشراف أو للإنضباط.

خاتمة:

إن الخصخصة في لبنان كانت في أولويات الحكومات، خصوصاً حكومة الرئيس الحريري وحكومة «الإصلاح والنهوض». وبالتالي أظهرت الدراسة، أن عملية الخصخصة هذه، والتي تعتبرها الدولة إنجازاً وهدفاً لتصحيح الخلل في المالية العامة وتحقيق تخفيض مستمر في مستويات العجز، ومعالجة مشكلة الدين العام، ليست إلا وجهاً من أوجه العولمة المتوحشة التي تسعى الى الهيمنة على الدول النامية، والتي تؤدي الى تنامي الفروقات بين الأثرياء والفقراء، وظهور طبقة نبلاء دولية لا جذور لها. هذا عدا عن حرمان العمال والأجراء من مورد رزقهم من خلال تجيير فرص عملهم الى العمال الأجانب.

إن عمليات خصخصة قطاع الإتصالات وقطاع الكهرباء هي من الإجراءات التي فرضها ويتطلبها البنك الدولي، كونه يقدم قروضاً للبنان على مر السنوات الأخيرة للقيام بمشاريع إعادة الإعمار، ولم تكن نتيجة سياسة إقتصادية مدروسة من قبل الحكومة اللبنانية.

وتبين كذلك أن الجهود المبذولة لبيع قطاع الكهرباء، بعد أن تكلفت الحكومة اللبنانية أموالاً طائلة لإصلاحه، وبيع قطاع الخليوي ب ٥ مليارات دولار، هذا القطاع الذي يدر سنوياً مليار دولار، ليست نابعة من ضرورات داخلية، وإنما هو التزام وتعهد على الدولة اللبنانية تنفيذه، لقاء أموال «باريس ٣». إن هذا التعهد ليس إلا وصفة من وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ووجه من أوجه العولمة.

وأخيرا لا بد من التنويه، أن الخصخصة عندنا تنجز بعقلية فساد، هذا أولاً. وثانياً انها تفتقر الى توافق سياسي، فهي ليست نتيجة خطة مدروسة شاملة ومتكاملة، وإنما تحدث من خلال أوامر تنفيذية تنطوي على خطر حدوث صراع

وتراجع مع أي تغيير في الحكومة. كما هو حاصل الآن في حكومة «الارادة الوطنية الجامعة» حيث أن ما يسمى بالمعارضة غير راض عن الخصخصة بينما الفريق الآخر يريدها بأي ثمن.

على صعيد آخر نجد هذا الإنقلاب العالمي للنظم الإقتصادية، والذي هو إنتهاء لأسطورة البنوك الدولية التي لا تنهار، والبورصات العالمية التي لا تتراجع. إن أميركا كما أوروبا، اصبحتا بحاجة ماسة الآن الى الإستثمارات من أجل ضخ السيولة. وإن زهاء نصف مليون موظف قد فقدوا وظائفهم في تشرين الثاني ٢٠٠٨، فأين سترسي الخصخصة في خضم هذه الأحداث المتسارعة؟

ربما أن مشاريع الخصخصة قد سقطت الى أجل غير مسمى بعد الأزمة! لماذا نريد الذهاب للخصخصة والعالم ذاهب للتأميم؟ ولماذا نحن باقون مصرّين على إنهاء أنفسنا كدولة وكشعب؟.

- UN, Department of Economic and Social Affairs, Division for the Advancement of Women: The Four Global Women's Conferences 1971-1995 Historical Perspective,

www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presski/hist.htm

___,2004, New York; United Nations Development Program.

___,2006, New York; United Nations Development Program.

Hungtington, Samuel. 1991. **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**. Norman: University of Oklahoma Press.

Hatab, Z. and Maki A. 1987. **Arab Women Resources**. Beirut; Institute of Arab Development (Arabic).

Margolis, D. R. 1993. «Women's Movements Around the World: Cross-Cultural Comparisons», **Gender and Society**, vol. 7, no. 3, pp. 379-399.

Nour-Eddine, Suad. 2006. **Arab Women in Parliament**. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya.

Luke, Timothy. 1995. «New World Order or Neo-World Orders: Power, Politics and Identity in Informationalizing Glocalities», in Mike Featherstone, Scott Lash and Roland Roberston (eds.), **Global Modernities**. London: Sage Publications.

Ritzer, George. 1997. «Postmodern Social Theory: An Application» in **Postmodern Social Theory**. New York; McGraw-Hill Companies.

Touraine, A. 1995. **Critique of Modernity**. Oxford: Blackwell.

Taylor, V. 1999 «Gender and Social Movements: Gender Processes in Women's Self-Help Movements», **Gender and Society**, vol. 13, no. 1, pp. 8-33.

Wexler, Philip. 1990. «Citizenship in the Semiotic Society», in Brayan Turner (ed.) Theories of Modernity and Postmodernity. London: Sage Publications.

Websites:

- **www.quotaproject.org**
- International Labor Organization, Labor Force Participation Rate, **www.ilo.org/public/english/employment/start/kilm/download/kilm01.pdf**
- UN population Division, World Population Prospects: The 2006 Revision Population Database, **www.esa.un.org/unpp/**
- **www.wikipedia.org/wiki/feminism**
- **www.wikipedia.org/wiki/Demographic_transition**

Bibliography

Al-Bezri, D. 1990. «**Women in Arab Social Work**» El-Mustaqbal Al-Arabi, Vol. 6, No. 136, pp. 65-83 (Arabic).

Arab Human Development Report, 2005. New York: United Nations Development Program.

Appadurai, A. 1990. «Disjunction and Difference in the Global Cultural Economy», in Mike Featherstone (ed.) **Global Culture. Nationalism, Globalization and Modenity**. London: Sage.

Bouhdiba, Abdelwahab. 1975. **Sexuality in Islam**. London: Saqi Books.

Bell, Daniel. 1988. **The End of Ideology**. Boston: Harvard University Press.

Baudrillard, Jean. 1970. **The Consumer Society: Myths and Structures**. London: Sage Publications.

Barber, Benjamin. 1969. **Jihad vs. McWorld**. New York: Ballantine Books.

Beydoun, I. 2002. Women and Associations. Beirut: Dar-Annahar (Arabic).

Castells, Manual. 1996. **The Information Age; Economy, Society and Culture**. Oxford: Blackwell Publishers.

Fukuyama, Francis. 1992. **The End of History and the Last Man**. New York: The Free Press.

Fisher, H. 1999. **The First Sex: The Natural Talents of Women and How They Are Changing the World**. New York: Random House.

Giddens, Anthony. 1991. **Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age**. Cambridge: Polity Press.

Human Development Report, 2000, New York; United Nations Development Program.

Hence, they are non-partisan and non-ideological. In addition, they do not represent material interests of particular socio-economic categories, like social classes, but rather groups in civil society who are interested in furthering a particular outlook to life (Castells 1996).

The growth of the new social movements is facilitated by the culture industries of the global era. The latter create ideas and lifestyle options and diffuse them throughout society thanks to the information-based advertising-marketing principles already well established in the global society. These same principles are appropriated by the new social movements and then used to facilitate the propagation of their ideas throughout society.

Another factor that helps in the spread of identity-based movements is the disjunction between the national economy and cultural identities. The rational, scientific principles of the capitalist economy and their explicit assumptions of mastery of the world are disentangled from social and cultural transformations because technological progress in the context of weakened nation-state fails to bring about justice and peace, promote human rights and protect the environment. As mentioned previously, the state can no longer fulfill its commitment as a welfare state. Therefore, technological progress, delinked from society and culture, becomes more abstract, while the real world seems to recede into identities (Touraine 1995).

The transition from nation-state-based politics to civil-society-based concerns corresponds to a move from masculinized to feminized culture. Politics focused on the nation-state is dominated by men. This domination reflects the power of men in the economic, political, and social institutions of patriarchal society. By contrast, the new social movements are largely organized by women. The explanation relates to the assertion of identity by these movements. Women who have been dominated and deprived from their identities in patriarchal societies are the strongest defenders of the right to express their feminine identity. The call for equality and difference put forward by women is a defense of identities par excellence (Touraine 1995; Fisher 1999).

and high-tech warfare, the growing global dimension of environmental degradation, the corruptible impact of the global criminal economy, and the rise of global communication-information-entertainment networks. As a matter of fact, the state becomes too small to handle global forces (Castells 1996).

The weakening of the state has two major repercussions on political parties and labor unions, the locus of national political debate and policy. First, these structures lose their legitimacy and their ability to carry out partisan politics. This legitimacy crisis arises from a national fiscal crisis caused by an increased contradiction between the internationalization of core economic activities and the national basis of taxation systems. Tax revenue of the state decreases; and this exerts a downward spiral of social benefits-related labor costs, threatening the foundation of the political system. The system is rendered incapable of responding to the welfare demands of the various groups. As a result, people everywhere display a growing skepticism toward mainstream political parties (Castells 1996).

Second, the rise of global forces and the increased integration of nation-states into the global capitalist system efface partisan politics and blur ideological contrasts between the right and the left. This marks the «end of ideology» (Bell 1988) as all states become constrained to follow market-oriented reforms and democratize their political systems if they wish to catch up with the global race of progress and affluence. Put differently, the global era signals the «end of history» (Fukuyama 1992) where capitalism has triumphed over all other political systems. Consequently, partisan politics and the mobilization of people around ideological contrasts are rendered superfluous, discrediting the political system in the eyes of people.

As a result of the decline of nation-state-based politics, people everywhere turn to socio-cultural movements that assert identity and lifestyle such as peace, protection of the environment, human rights and rights of ethnic and sexual minorities, democracy, good governance, and numerous social work agencies concerned with the elderly, the sick, children, the disabled and the poor and vulnerable (Castells 1996, Giddens 1991). The new movements are issue-based; they do not advance socio-economic demands and do not aspire to seize political power.

of services and ideas. Ultimately, the immaterial society rests on the maximization of knowledge-based activity and its full utilization via communication infrastructures in the domains of mass media, fashion, entertainment, academia, art, protection of the environment, the safeguard of human rights and the promotion of democracy (Luke 1995; Wexler 1990).

Soft goods are culture industries; the services and ideas produced and propagated sell lifestyle options such as shopping at malls, entertaining at theme parks or resorts, promotion of fashion, travel, sports, artistic/academic works and the propagation of human rights, democracy and peace. All of these activities involve a vision of a certain style of life (Touraine 1995).

The immaterial culture of soft goods explodes and expands to a point where everything in social life becomes cultural; culture, in brief, subsumes society. The explanation resides in the marketization of life styles that shifts the societies from production of the pre-global society to consumption of the global society and revolutionizes the techniques of consumption to create an everlasting demand for services and ideas instead of revolutionizing the techniques of production of the pre-global society to increase the quantity of commodities. This endeavor entails influencing and shapping people's mind. In this context, the techniques of information-based and mass-mediated marketing become the dominating principle in society. It invades all aspects of social life and subjects them to its logic. Everything becomes digested by the machine of marketing propagated throughout the society: cultural lifestyles, knowledge, ideas, human rights and commodities (Baudrillard 1970; Ritzer 1997; Wexler 1990; Appadurai 1990).

Civil Society and Feminization

The second feature of globalization that is relevant to women is the decline of nation-state-based politics and the rise of civil society-based concerns. The forces of globalization undermine state power. Among the major causes of state powerlessness are: the internationalization of core economic activities of production, investment, consumption, financial and currency markets and trade networks, the increased multilateral interdependence between states in the domains of foreign policy, security

feminism. The **Fourth Conference** in Beijing shifted the focus from women to the concept of gender, recognizing that the entire structure of society and all relations between men and women within it had to be re-evaluated. Only by such a fundamental restructuring of society and its institutions could women be fully empowered to take their rightful place as equal partners with men in all aspects of life (United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for the Advancement of women: the Four Global Women's Conferences 1975-1995, Historical Perspective,

www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/hist.htm)

Globalization and Women

Globalization originated in the 1970s in the historical coincidence of three independent processes: the information technology revolution, the economic crisis of both capitalism and statism along with their subsequent restructuring, and the blooming of cultural social movements (Castells 1996). The essential features of globalization are too complex and beyond the scope of this paper. However, two features are relevant to women's rights and, therefore, require some elaboration: first, the rise of the soft goods and the explosion of culture and, second, the decline of masculinized nation-state-based politics and the concomitant blossoming of feminized civil society-based concerns.

Soft goods and culture

The global era inaugurated the shift from hard goods of the pre-global industrial society that were centered on capital and consumer goods to soft goods of the global information society that are centered on information processing, marketing, advertising, management, consulting, banking, insurance, entertainment, fashion, media, tourism and the production and diffusion of cultural items such as film-making, book-publishing and art production and the propagation of ideas of multiculturalism, democracy, human rights, peace and the protection of the environment (Castells 1996; Barber 1996; Luke 1995; Wexler 1990).

Soft goods are immaterial; they do not involve the production of material objects, but rather revolve around the production and diffusion

Evidently, the confusion of motherhood with collective identity serves as an alibi to maintain the traditional ideologies and gender roles and, hence, poses problems to the Arab feminist movement.

Feminism in Arab countries faces other challenges such as the persistent absence of democracy, the politicization of feminist issues, the hegemony of political regimes and/or political parties, the elitist nature of the leadership, the pervasiveness of traditional allegiances, and the domination of charity-oriented activities (Beydoun 2002; Al-Bezri 1990; Hatab and Maki 1987).

Global Feminism

The United Nations convened four world conferences on women in Mexico City (1975), Copenhagen (1980), Nairobi (1985) and Beijing (1995). The conferences worked out common objectives and strategies for the advancement of women. The major contribution of the conferences was the provision of a legal global framework for all feminist movements in the world.

In Mexico City, the **First Conference** launched the United Nations Decade for women and identified three key objectives that would become the basis for the work of the United Nations on behalf of women: full gender equality, full participation of women in development, and increased contribution by women in the strengthening of world peace. The conference marked a shift from an earlier belief that development served to advance women to a new consensus that development was not possible without the full participation of women. The **Second Conference** in Copenhagen recognized that disparity persisted between rights secured and women's ability to exercise these rights. To address this concern, the conference urged governments to recognize the value of women's contribution to society and to organize consciousness-raising campaigns on the opportunities available for women. It called governments to integrate women into decision-making positions. The conference, also, pinpointed three areas that require highly focused action, namely, equal access of men and women to education, employment, and health care. The **Third Conference** in Nairobi recognized that women's equality encompassed every sphere of human activity and declared that all issues are women's issues. The conference was referred to as the birth of global

directed against women at home, in the workplace, in various institutions and public places **www.wikipedia.org/wiki/feminism**

Feminist Movement in the Third World

Second-wave feminism in the West reached out Third World societies in the second half of the twentieth century, initiating the inception, and with time, the blossoming of organized feminist movements. However, feminism in these societies maintained hesitant stances regarding two major issues: the first is patriarchy and the ensuing sexist ideology and the second is modernity. Regarding the first issue, it was believed that a radical critique of patriarchy and sexism questions the foundation of society and involves an imitation of the experiences of Western women at the expense of local feminist experiences. With respect to the second issue, Third World Feminists were indecisive regarding the problem of modernity, confusing it with westernization. This confusion led many feminists to device strategies to safeguard local/national identities and preserve true authenticity (Taylor 1983; Morgalis 1993). Needless to say, the preoccupation with these issues offered justifications for maintaining traditional forms of gender inequality and discrimination.

It is worthy to note that in the Arab countries the over-emphasis on true authenticity(1) is inextricably linked to pronounced gender inequality and discrimination.(2) This is admirably reported by Abdel Wahab Bouhdiba in his classic «Sexuality in Islam» (Bouhdiba 1975). In this work he explains that Arab Society limited the spread of Westernization to externals, that is, to technology, economy, politics, while fiercely defending the essential values of private life, family, home, women, and religion. Arab women, he asserts, have been promoted to the role of guardians of traditions and shelters of the collective identity. Also, Bouhdiba declares that the procreative role of Muslim women has been more emphasized at the expense of other roles. Thus, in his words, femininity has been reduced to the motherhood nutshell.

(1) The rise of Islamic fundamentalism reflects this trend.
(2) Arab Human Development Report of 2005 presents the case of women's degradation in the Arab countries.

Feminist Movement

The Feminist Movement was born in the second half of the nineteenth century in the US and UK, but expanded worldwide in the twentieth century consequent to the growth of feminist ideas and the diversification of feminist activities. In the last quarter of the twentieth century, the United Nations sponsorship of feminism placed the cause of gender equality on top of the global agenda by providing a common objective and a plan of action for the advancement of women.

Feminist Movement in the West

Scholars have divided the history of feminism in the West into three waves, each dealing with different aspect of the same feminist issue. **First-wave feminism** refers to a period of feminist activity during the nineteenth century and early twentieth century in US and UK. This wave focused primarily on gaining the right of women to suffrage. It ended by granting this right in 1919 in the USA and in 1918 in the UK. Feminists in this phase were liberals: they asserted the equality of men and women through political and legal reforms without altering the structure of society. **Second - wave feminism** refers to a period of feminist activities beginning in the early 1960s and lasting till the late 1980s. In this phase feminists saw political, social, economic and cultural inequalities as inextricably linked. They referred to discrimination against women and the sexist structure of power and demanded a shared responsibility for child-rearing and the respect of the reproductive rights of women. They, also, diversified their perspective on women's rights: some persisted in the liberal tradition, some advocated a radical stand tracing the oppression of women to the fact that societies are dominated by men, and others adopted a socialist perspective seeing capitalism as the source of female oppression. **Third - wave** feminism began in the early 1990s and is still in vigour to date. This last wave continues to coexist with the second-wave feminism. Two features mark this wave: the first is an emphasis on an identity-based stance explained by the fact that the experiences of white women are inevitably different from those of women of color. Accordingly, different perspectives and strategies of action were required. The second is the concern with micro politics, that is, the disclosure of offenses, violence, discrimination or sexual harassment

health conditions and material well-being as indicated by rising incomes and increasing food production. Evidently, the decline in death and birth rates increases the percentage of the elderly in the population.

The decline in the infant mortality rates and birth rates indicated that women did not feel that they had to bear as many children as before to feel reassured that there would be enough offsprings to look after their parents in their old age.

World population database presents evidence of this worldwide demographic transition taking place over the past five decades, from 1950/1955 to 2000/2005. First, **population growth** rate in the world has declined from 1.78% to 1.24%.Second, **infant mortality rate** in the world (per 1,000 male births and per 1,000 female births) has declined from 164.1 to 54.9 for males and from 141.3 to 52.8 for females. Third, **total fertility** rate in the world measured by the number of births per women per lifetime has declined from 5.02 to 2.65. Fourth, **life expectancy** in the world has increased from 45.0 years to 63.9 years for males and from 47.8 years to 68.3 years for females (United Nations Population Division, World Population Prospects: The 2006 Revision Population Database, **www.esa.un.org/unpp/**).

Demographers have, also, designed the so-called Replacement Level to measure population stability. This index indicates that population stability requires 2.1 births per women per lifetime. The Replacement Level fertility of the developed world is 1.5 while that of the developing world is 3.1 (and 3.5 if China is not included). However, demographers expect that total fertility rates will stabilize around 2.1 in most developing countries in 2050 due to the dynamics of the demographic transition.

The demographic transition is very critical to the advancement of women. First, smaller families partially relieve women from house-keeping and child-rearing tasks, providing them with more free time to explore available job opportunities outside home. Second, the demo-graphic transition is accompanied by the empowerment of women in the political, educational and economic domains. These social changes are mutually reinforcing and, hence, consolidate the stance of women.

and Russia (53.1%), then the European Union (50.5%), then Latin America and the Caribbean (49.2%), then South Asia (37.4%), and then the Middle East and North Africa (28.2%) (International Labor Organization, Labor Force Participation Rate, **www.ilo.org/public/english/employment/start/kilm/download/kilm01.pdf**).

A closer look at the female labor force participation rate shows that Scandinavia has the highest rate (85.6%) and the Arab countries the lowest (33%). North America has a rate of 82.5%, Russia a rate of 82% and most countries in Western Eastern and Central Europe have rates of 60% and above. The largest four countries in Latin America have the following percentages: Argentina 48%, Mexico 48%, Venezula 54%, and Brazil 52%. The largest two countries in Sub-Saharan Africa have the following percentages: Nigeria 67% and Ethiopia 56% and the percentages of the largest two countries in Asia are China 86% and India 50% (Human Development Report 2004).

The Demographic Transition

The twentieth century was the century of the so-called demographic transition[1] taking place over the past 50 years. It was the transition from population growth to population stability. Practically, countries all over the world are in this transition. For most developed countries, this transition is over now, while for developing countries some are in the beginning of this process, some are in the middle of it and others are in its very late phases.

Consequent to the demographic transition, demographer tend to believe that world population is expected either to maintain an eventual standstill or decline in the twenty-first century.

Initially, this demographic transition was brought about by a decline in infant mortality rates (and crude death rates) while birth rates remained high, resulting in a significant population growth. Decline in infant mortality rates (and crude death rates) was a result of the improved health conditions and living standards. After a period of time, birth rates dropped down with increasing life expectancy, improving

(1) www.wikipedia.org/wiki/Demographic_transition

The second indicator of female education is the gross enrolment ratio for primary, secondary and tertiary[1] level schools. Scandinavia, North America, Australia, Western, Eastern, and Central Europe, Japan and Russia have almost achieved total female education at the three levels. Latin America comes after these countries. Its largest countries, Argentina, Mexico, Brazil and Venezuela have consecutively attained the percentages of 98%, 74%, 94% and 74%. Asia occupies the third rank, and its two largest countries, China and India have consecutively attained a percentage of 64% and 48%. Sub-Saharan Africa occupies the lowest rank in world percentages, and its two largest countries, Nigeria and Ethiopia have consecutively attained a percentage of 41% and 28% (Human Development Report 2004).

Entry of Women into the Labor Market

The first two decades of the twentieth century witnessed the beginning of women's participation in modern economic activities. This female economic gain originated in the West but with time gained momentum and encompassed the whole globe. However, disparities still persist across the globe in the rates of female participation in the economy.

Needless to say, work in the modern sense is public, paid, full-time, and regular. All economic activities that do not fulfill these conditions are not considered work, irrespective of their contribution to the society. Only women's work in the beginning of the twentieth century meets the above-mentioned conditions. Prior to this date, women's work was home-based, unpaid, part-time and casual. In traditional societies, women were engaged in home-located industries and in agriculture-based production. Even during the Industrial Revolution in Europe most of women's occupations were confined to the putting-out system of domestic industry, domestic services, petty trading concerns, and most professions refused entry of women.

The female labor force participation rate in the world is 53.9%. East Asia has the highest world rate (73.1%), then Sub-Saharan Africa (63.2%), then South-East Asia (60.5%), then East and Central Europe

(1) Post-secondary education

believed that quotas are in conflict with liberal democracy and merit, and the ex-communist block societies bear a strong anti-feminist sentiment due to people's fatigue with forced communist emancipation (Nour-Eddine 2006; www.quotaproject.org).

As for the Arab countries, quotas are not implemented in most of them, which accounts for their low women's representation. However, some Arab countries, like Tunisia, Morocco, Djiboti, Sudan and Jordan have recently introduced the quota system that succeeded in raising the level of women's representation in the parliament. These countries are Tunisia (22.8%), Morocco (10.8%), Djiboti (10.8%), Sudan (9.7%) and Jordan (5.4%) (Nour-Eddine 2006).

Educational Attainment of Women

The twentieth century ushered progressive leaps in the field of female education. Most countries in the world have made remarkable gains in this field though disparities still persist among them, and efforts have yet to be made to attain the goal of universal female education.

The first indicator of female education is the literacy rates. Countries in the First and Second World, (Scandinavia, Western Europe, Eastern Europe, Russia, North America, Australia, and Japan) and most countries in Latin America have attained almost a complete percentage of literacy for females aged 15 and above. This scene is different in Sub-Saharan Africa and the Arab countries. Although these countries have made strenuous efforts to eradicate women illiteracy, high rates of illiteracy still persist. The two largest Sub-Saharan countries, Nigeria and Euthiopia, have consecutively women illiteracy rates of 40.6% and 66.2%. In the Arab countries, 48.2% of women are illiterate (Human Development Report 2004, Nour-Eddine, 2006). As for Asia, most countries fall in the middle of a range between the countries of the First and the Second World and Latin America, on one hand, and those of the Sub-Saharan Africa and the Arab World, on the other hand (Human Development Report 2004). In other terms, although Asia surpassed Sub-Saharan Africa and the Arab World, it has failed to attain the high rates of women literacy in the First and Second World and Latin America.

and the former Soviet Republics and East, South-East, South Asia and Central America in the late 1980s and 1990s (Human Development Report 2000, Huntington 1991).

A closer look at the worldwide spread of women's suffrage shows that Scandinavian Countries were the first to introduce this right in the mid-1910s, then the USA in 1920, then most countries in Western and Eastern Europe and the former Soviet Republics in the 1920s-1930s, then Latin America in the 1940s, and then most countries in Asia and Africa in the 1950s and 1960s (Human Development Report 2006).

Likewise, the worldwide expansion of women's political participation in parliament reveals that Scandinavia has the highest percentage of women parliamentarians (39.7%) and the Arab countries the lowest (6%), while the world average is 15.6 %. Latin America ranked the second where 30% of seats are held by women. Other continents/ countries had the following percentages: Europe 16.3%, Asia 15.1%, USA 15%, Sub-Saharan Africa 14.6% (Human Development Report 2006; Nour - Eddine 2006; **www.quotaproject.org.**).

How can we explain the high percentages of Scandinavia and the relatively low percentages of developed and affluent Europe and, also, how can we explain the relatively high percentages of underdeveloped Latin America and poor and backward Sub-Saharan Africa? The Explanation resides in the «quota fever». Scandinavia and most countries in Latin America have consecutively introduced the quota system in the 1980s and 1990s. As a result these countries enjoyed a high representation of women in parliament. The percentage of women representation in Sub-Saharan Africa is close to the world average despite its underdevelopment and late democratization and enfranchisement. With the recent introduction of quota in Sub-Saharan Africa, women gained more empowerment. As a matter of fact, some countries like Rwanda, Burundi, South Africa, Mozambique, Uganda and Burkina Faso reached a very high percentage of 30% and above of women representation in parliament after the recent legalization of quotas (**www.quotaproject.org**).

However, the quota fever has not reached the developed societies of Western Europe (with the exception of Belgium Holland and France) and Eastern and Central Europe and Russia. In Western Europe, it is

are mostly susceptible to racism. It recognized that women affiliated to minorities and indigenous populations, poor, migrant workers, and prostitutes are victims of racism and violence. To combat racism, the conference urged to incorporate a gender perspective in all programmes of action against racism and called for an involvement of women in decision-making when implementing such programmes.

In addition, the United Nations convened four world conferences on women in Mexico City (1975), Copenhagen (1980), Nairobi (1985) and Beijing (1995). The conferences adopted common objectives and strategies to enhance the struggle for the cause of women. The most crucial in these conferences was the construction of a legal global framework for all feminist movements in the world.[1]

Participation of Women in the Political Process

The fundamental prerequisite for the political advancement of women is democracy which is in simple terms the right of all adults to vote, stand for election, hold public office, express opinions freely and join political parties (multipartism) and various associations. Women's political advancement rests on these principles and, consequently, it follows that democracy and women's rights go hand in hand.

In the twentieth century, democratization made tremendous strides worldwide. The United Nations Development Program observes that in 1900 no country had universal adult suffrage. All countries excluded significant groups from the right to vote, notably women and minorities. In 2000 the majority of the world's countries had universal adult suffrage and multiparty elections. During 1974-99 multiparty electoral systems were introduced in 113 countries (Human Development Report 2000).

In fact, the past 25 years witnessed the global expansion of the so-called «third wave» democracy (the first wave occurred in Europe in the nineteenth century and the second wave in the Post-World War II). Many countries moved in a democratic direction. The first was Southern Europe in the mid-1970s (Greece, Spain, Portugal), then Latin America and the Caribbean in the late 1970s and late 1980s, then Eastern Europe

(1) See pages 14, 15

foundation for two subsequent documents adopted in
International Covenant on Civil and Political Rights and th
tional Covenant on Economic, Social and Cultural Rig
Covenants are elaborations of the fundamental principl
Universal Declaration of Human Rights. These two covena
with the Universal Declaration of Human Rights, form the Int
Bill of Rights.

The Covenant on Civil and Political Rights lists the fu
rights to freedom of thought, conscience, religion, freedom of e
freedom of association. It recognizes the right of peopl
determination and of minorities to the enjoyment of their c
calls for the abolishment of hatred and actions that in
enjoyment of rights. The International Covenant on Econon
and Cultural Rights affirms the rights to work, safe and health
conditions, equal remuneration for work of equal valu
reasonable limit of working hours. It, also, asserts the rights to
standard of living, welfare provisions, and the rights to the enj
cultural life and scientific progress. The three above-r
documents of the International Bill of Right include article
central to the cause of women. The preamble of the
Declaration of Human Rights asserts the faith in the equal
men and women. Article 16 recognizes the equal rights of
women in the institution of marriage and Article 25 concedes to
function of motherhood and proposes special care and ass
mothers. Likewise, Article 3 in the Covenant on Civil and
Rights affirms that men and women have equal rights to the
of all civil and political rights; and Article 3 in the Cov
Economic, Social and Cultural Rights affirms the equal rig
enjoyment of all economic, social and cultural rights.

In 1979 the United Nations adopted the Conventio
Elimination of All Forms of Discrimination Against Wor
convention is the most comprehensive document on women's
restates the provisions of three United Nations convent
Convention on the Political Rights of Women (1952) the C
on the Nationality of Married Women (1958), and the Declarat
Elimination of Discrimination Against Women (1967). The con

owerment of Women
cy of the Twentieth Century

Raed Jraydini[*]

cle

entieth century was identified as the century of women. The this designation is the unprecedented forward leap in the situation of women in that century. This improvement in tatus was brought about by major worldwide changes in al humanitarian law, politics, education, economics and y. In addition, the rise of feminist movements and the the age of globalization played an important role in the of the cause of women.

nal Humanitarian Law

entieth century witnessed the birth of the United Nations, the ational organization in world history that played and is still critical role in advancing the interests of women. The adopted by the United Nations and the conferences under its auspices are living proofs of the organization's th the condition of women.

rst document related to women is the Charter of the United gned in 1945. In the preamble, the Charter affirms faith in the l worth of the human person and asserts the principle of equal nen and women and of nations large and small.

cond document related to women is the Universal Declaration Rights. It is a short yet fundamental document adopted by the tions in 1948. It sets forth the judicial, civil, political, social, and cultural rights of the human person and provides the

[*] Section II.

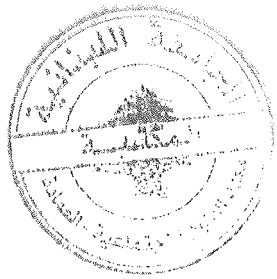

Revue
Les Sciences Sociales